

رسائل المتناضل

تجارب عربية

١٠٠

١٠

الحزب الشيوعي الهندي

الحزب الشيوعي الإسرائيلي

تجربة التحالف

مع البورجوازية الوطنية

(مراجعة للاخطاء ونقد ذاتي)



تجربة التحالف مع البرجوازية الوطنية

حقوق الطبع محفوظة

لنادر ابن خلّون

بيروت - كورنيش المزرعة - بناية ريفيرا سنتر

هاتف ٣١٢٣٣٥

ص.ب ١١٩٣٠٨

إهداء ٢٠٠٦

رصيد عام

دليل المناضل
تحارب حزبية - ١٠ -

الحزب الشيوعي الهندي
الحزب الشيوعي (السيلائي)

تجربة التحالف مع البورجوازية الوطنية

- مراجعة للاخطاء ونقد ذاتي -

ترجمة فالح عبد الجبار

هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش

دار ابن خلدون

مقدمة

كان ربيع العام ١٩٧٧ نكوص في شبه القارة الهندية (الهند ، سري لانكا ، باكستان) . فحزب المؤتمر الهندي ، حزب المهاتما غاندي ونهرو ، تعرض لسقوط مروع في الانتخابات البرلمانية ، وبذلك واجهت الهند ، لأول مرة ، نهاية احتكار حزب البرجوازية الوطنية للسلطة منذ ٣٠ عاما .

وفي جزيرة الشاي ، سري لانكا (سيلان سابقا) ، تهاوت أعمدة حزب الحرية ، بزعامة السيدة باندرانايكا ، بحدّة أكبر .

قبل هذه الانعطافة وبعدها وقع حدثان لا يقلان خطورة وأهمية : مصرع مجيب الرحمن في بنغلادش ، وعودة الخوذ العسكرية على مارش انقلاب عسكري في باكستان .

وبذلك تبدلت الخارطة السياسية في شبه القارة الهندية تبديلا عنيفا وسريعا بوسائل دستورية (برلمانية برجوازية طبعا) وغير شرعية . بالبندقية وبصناديق الاقتراع .

ولو ان التغيير اقتصر على سقوط أنظمة
برجوازية وطنية وحسب لكان الامر نوعا ما . بيد
ان الهزيمة القاسية شملت اليسار عموما ، والاحزاب
الشيوعية بوجه خاص ، حيث مني الحزبان
الشيوعيان ، الهندي والسري لانكي ، بهزيمة انتخابية
تكاد تكون مروعة ، وفي بنغلاديش تعرض الحزب
الشيوعي الى حرب اباداة غير مقدسة .

وبالطبع ، فان رياح الازمة دخلت بيوت
الاحزاب البرجوازية الوطنية الحاكمة .

في الهند : حزب المؤتمر الممزق بانشقاقات
سابقة ، تعرض عشية الهزيمة الى انشقاق مدمر
بمخرج جاكجيفان رام (وزير الزراعة السابق
والدفاع حاليا) رئيس طائفة المنبوذين * تحت يافطة
جديدة : حزب المؤتمر من اجل الديمقراطية ، وانضم
سريعا الى حزب جاناتا ، الخليط الهجين ، الذي
يمسك بزمام الامور اليوم . وبعد الهزيمة مباشرة
اندلع جدل صاحب داخل اروقعة المؤتمر وانشقت
بقايا الحزب الى جناحين ، الاول احتفظ بنفس
الاسم ، والثاني ، بزعامة غاندي ، اختار الاسم
التالي : حزب المؤتمر رقم (١) .

هذه ليست سوى عينة من الازمة التي انفجرت

* يؤلفون ٨٠ مليون نسمة ، واغلبهم شغيلة فدايين .

داخل أحزاب البرجوازية الوطنية في شبه القارة .
وفي سري لانكا حدث انشقاق مماثل ، إلا ان الجناح
الجديد من حزب الحرية ذهب باتجاه اليسار . وفي
باكستان تشير الاستقالات من قيادة حزب الشعب
(حزب بوتو) على وجود أزمة مماثلة . أما في
صفوف رابطة عوامي وحزب عوامي ، في بنغلاديش ،
فان الحالة ليست أفضل قطعاً .

لا ريب ان هذه الانشقاقات ، الدائمة والمؤقتة ،
تضعف صفوف الاحزاب البرجوازية الوطنية التي
كانت حاكمية ، وتفرض أجنحة تمثل فئات اجتماعية
تتطلع الى اليمين وأخرى الى اليسار .

دعونا نتحاشى التهويل . ان الازمة ، هنا ،
تتم عادة بالقضاء التبعات على « الزعيم » . وهذا
ينسجم مع تركيز السلطات في أيدي قلة قائمة ،
أو فرد قائم ، كما ينسجم مع النزعة الارادية
البرجوازية التي تفهم التاريخ على انه قرارات زعماء .

وبالطبع فان من السابق لاوانه اعتبار هذه
الانشقاقات قرراً نهائياً . فبعض الكتل المنشقة عن
حزب المؤتمر تبدي ميلاً للعودة الى كتلة غاندي على
سبيل المثال .

واذا كانت مثل هذه الآثار قد ظهرت على
الأحزاب البرجوازية الوطنية ، فان الاحزاب الشيوعية

بالذات ، وكذلك قوى يسارية أخرى ، لم تكن بعيدة عن النار ، ذلك ان الهزيمة لم تقتصر على احزاب البرجوازية الوطنية بل شملت الاحزاب الشيوعية المتحالفة معها ، سواء بصيغة جبهة وطنية (سري لانكا ، بنغلاديش) أو تحالف سياسي بدون موافق (الهند) .

الحزب الشيوعي الهندي ، مثلا ، فقد نسبة لا يستهان بها من الاصوات والمقاعد البرلمانية ، أما الحزب الشيوعي في سري لانكا فقد خسر كل مقاعده البرلمانية (من ناحية الاصوات سجل خسارة أقل) .

وتركت النكسة ، ان جازت تسميتها بذلك ، مرارة قاسية ، كما أثارت أسئلة عديدة :

هل أخطأنا في التحالف مع البرجوازية الوطنية ؟ كيف يمكن الجمع ، سياسيا ، بين تأييد سياستها الخارجية التقدمية أو المعادية للامبريالية ، وسياستها الداخلية الرجعية (اقتصادية واجتماعيا) أو المعادية للطبقة العاملة ؟

وعدا عن الاسئلة السياسية ، اثار النكوص معضلات نظرية : ما هي الطاقات الثورية للبرجوازية الوطنية ؟ وما اشكال التحالف الممكنة معها في المرحلة الراهنة ؟ وأخيرا السؤال الاخطر والاهم : بقيادة من يتم انجاز مهمات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ؟

كانت النية تتجه لوضع كتاب مفصل حول هذه المشكلات . بيد ان الوقت الذي يستغرقه هذا الجهد قد يأخذ مدى زمنيا اطول مما ينبغي ، وبذلك يعقد الكتاب وهجه الاول . فالفاكهة ، كما يقول مثل دارج ، ينبغي أن تؤكل في أوانها .

لهذا السبب وحده جرى اختيار اقصر الطرق ، وهو ليس بأفضلها قطعاً .

يجد القارئ ، هنا ، عرضاً للوثائق الاساسية الهامة ذات الطابع السياسي - النظري - التحليلي التي ناقشها وأقرها المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الهندي والمؤتمر العاشر للحزب الشيوعي في سري لانكا .

تتناول الوثائق المشكلات الداخلية المشار اليها ، كما تنطوي على تحليل عميق لاهم **العصلات النظرية والتطبيقية لموضوعة التحالف مع البرجوازية الوطنية** .

الجديد في هذا التحليل انه لا يتسم بطابع نظري تجريدي عام بل بطابع عياني ، حسي ، وعملي . فالبرجوازية الوطنية (في الهند وسري لانكا على الاقل) توضع ، هنا ، على طاولة تشريح أن جاز التعبير . والنتائج مشيرة على الصعيدين النظري والعملية .

ولا يخامر الشك أحدا في ان بعض جوانب

التجربة قابل للتعميم ، وبمضها الآخر غير قابل
للتعميم . وهناك احتراس من جانب اليسار في
سري لانكا والهند بتجنب التعميمات . هذا امر
مفهوم .

صحيح ان لكل برجوازية وطنية خصائص محلية ،
الا ان هناك خصائص عامة مشتركة بينها جميعا في
ظرفنا الراهن .

ما هي أبرز الاستنتاجات والدروس التي
استخلصها اليسار في شبه القارة الهندية والتي
يمكن ان يكون لها صدى في العالم العربي ؟

١ - ان الطاقات الثورية للبرجوازية الوطنية
في السبعينات قد ضعفت كثيرا عما كانت عليه في
الخمسينات ايام الصراع لنيل الاستقلال السياسي ،
وان دائرة تناقضاتها مع الامبريالية قد ضاقت .

٢ - ان البرجوازية الوطنية عاجزة عن
استكمال مهمات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ،
ولا بد من تحالف ديمقراطي عريض بقيادة اليسار
لاداء هذه المهمة .

٣ - ان البرجوازية الوطنية تدعم القطع العام
حيثما تكون ضعيفة، ولكنها تبدأ بتفكيكه بعد استكمال
« التراكم الاولي » ، او تميل لاقصائه الى المجالات
التي تشكل عبئا عليها : الهياكل الارتكازية بوجه
خاص .

٤ - ان السياسة الخارجية التقدمية او المعادية للامبريالية ليست مقرونة ، بالضرورة ، وبشكل ميكانيكي ، بسياسة تقدمية داخلية . وانه لا يمكن صيانة السياسات الخارجية التقدمية بدون سياسات داخلية تقدمية بالمثل .

٥ - ان الميول الديكتاتورية التسلطية تشتد لدى البرجوازية الوطنية ، حتى وان كانت ذات تقاليد ديمقراطية برلمانية ، وذلك بمجرد احتدام الازمة الرأسمالية . وبالطبع فان هذه الميول تشتد ، بالضرورة ، مع بروز « خطر » صعود الطبقة العاملة ، هذا « الخطر » الذي يعزز الميول الفاشية للبرجوازية عادة (كما هو حال أوروبا في الثلاثينات) . وبذلك يتضح ان دائسة الميول الديكتاتورية العريضة للبرجوازية اوسع مما كان يعتقد سابقا .

٦ - ان حزب الطبقة العاملة ينبغي ان يحتفظ بشخصيته المتميزة ، وأن يتقن تكتيك « التعاون والصراع » ، ويستعد للانتقال من تكتيك الى آخر ، من النضال الشعبي ، الى البرلماني ، ومن البرلماني الى الشعبي ، ومن السري الى العلني وشبه العلني ، ومن العلني الى السري . وهذا الاخير (السري) امر يركز عليه الحزب الشيوعي في سري لانكا في ضوء امكانات انتقال البرجوازية الحاكمة من شكل

برجوازي بولاني للحكم الى شكل آخر تسلطي
وديكاتوري مكشوف .

لا ريب ان هذه العضلات والاستنتاجات تشير
اهتمام القوى الثورية في العالم العربي من اوجه
عديدة ولاسباب مبررة ومعروفة ، أبرزها التحالفات
الراهنه ، المحتملة أو القائمة ، التي تتوطد ، أو التي
توشك على الانهيار ، بين الطبقة العاملة وأحزاب
البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية ، والميول
التسلطية ، ميول فرض نظام الحزب الواحد ،
والازدواجية القائمة بين السياسة الخارجية المعادية
للامبريالية بشكل عريض (والتي تستدعي التأييد)
والسياسة الداخلية الرجعية : قمع الحريات
الديمقراطية ، وشن حرب إبادة على حركة الطبقة
العاملة ، وبخاصة حزبها الشيوعي (والتي تستدعي
التصدي الحازم والمجابهة الأكيدة) ..

وأخيرا فان المسألة المركزية في وضعنا العربي
هي التالية : من يقود حركة التحرر الوطني العربية ،
ومن هي القيادة - الطبقة المؤهلة لانجاز مهام الثورة
الوطنية الديمقراطية ؟

وهناك الآن نقاشات واستنتاجات ، جرت
وتجري ، حول هذه المسألة الخطيرة . وثمة اشارات
ترد في أكثر من مكان حول أزمة القيادة في حركة
التحرر الوطني العربية .

لهذا وغيره تكتسب هذه الوثائق أهمية.
راهنة ، آنية ، وأخرى بعيدة الامد .

وإذا كان الكتاب يتوخى شيئا ، فهو تقديم مادة
سياسية - نظرية حول هذا الموضوع ولو على سبيل
الاطلاع !

وعدا عن المشكلات الداخلية : التحالفات
القائمة ، الاصطفاف السياسي الجديد ، أو قيد
الصيرورة ، عدا عن ذلك أثارت هذه التطورات
مشكلات دولية جديدة . وتقصّد بالتحديد التوازنات
في شبه القارة الهندية التي لعبت دورا بالغ الأهمية
بالنسبة للشرق الأوسط من جهة ، وشرق وجنوب
شرق آسيا من جهة أخرى .

لقد كان التحالف الهندي - البنغالي ، مع بروز
سري لانكا كقوة ايجابية من قوى حركة عدم الانحياز ،
وابعاد نظام السردار داود في أفغانستان عن الصراع
المباشر ، يواجه التحالف الصيني - الباكستاني
المدعوم من الستو .

أما اليوم فإن التقارب البنغالي - الباكستاني -
السري لانكي يشكل جبهة موالية للغرب . في حين
أن الهند ، برغم مخلفات وآثر العداء السابق مع

باكستان وبنغلاديش ، تميل اليوم في عهد جاناتا ، الى عدم الاصطدام بهذه الجبهة ، ولعلها تشكل جزءا منها في المستقبل . اما افغانستان فقد انتهت حياها عقب ثورة نيسان التي اثار حلع مراكز المراقبة في حطف السنتو والاطلسي .

ان شبه القارة الهندية ، بقعة حساسة تقع بين جنوب شرق آسيا (التي سقط فيها حطف السنتو والمغامرة الاميركية في فيتنام وكمبوديا ولاوس) ، والخليج العربي حيث منابع النفط . باختصار تقع في نقطة حساسة بين منطقتين تحاول الاستراتيجية الامبريالية (وبالذات الاميركية) ربطهما في سلسلة جديدة من الكتل العسكرية . ولهذا السبب بالذات فان تبدل ميزان القوى السياسي في هذه البقعة يلعب دورا كابحا او معجلا ، رابطا او مفككا للسلسلة الاميركية .

ولا يتوهم أحد بالطبع ان هذه الاحداث لن تترك اثرها ايضا على حركة عدم الانحياز . فالهند واحدة من الاقطاب المؤسسة للحركة . وسري لانكا هي البلد الذي تراس الدورة الخامسة التي ستنتهي قريبا . وبنغلاديش عضو مؤثر في الحركة ايضا . ولا بد لتبدل الادارات فيها باتجاه اليمين من ان يترك اثره على محتوى حركة عدم الانحياز وفاعليتها ، وهذا

ما تجلى في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز
في بلغراد (تموز ١٩٧٨) ، فالخلاف بدا أشد مما
كان عليه في المؤتمرات السابقة .

فالح عبد الجواد

بغداد

أواخر تموز ١٩٧٨

الفصل الأول

تقرير الحزب الشيوعي الهندي

منزق التطور الرأسمالي *

ينعقد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الهندي في وضع سياسي يختلف تماما عن الوضع الذي رافق المؤتمر العاشر قبل ثلاث سنوات . فحزب المؤتمر الذي حكم الهند طوال العقود الثلاثة الماضية قد فقد السلطة ليحل محله حزب برجوازي آخر تهيمن عليه قوى ذات طابع رجعي وطائفي .

ولم يقتصر هذا التحول على الهند وحدها بل شمل بلدانا أخرى في شبه القارة ، استولت فيها الرجعية على السلطة ، الا انه لا يمكن اعتبار هذه الانظمة الجديدة مستقرة بأي حال .

* أقر التقرير في المجلس الوطني (الكتب السياسي) للحزب الشيوعي الهندي في ٢٤ - ٢٨ كانون الاول ١٩٧٧ في نيودلهي.

بيد ان هذه الاحداث تشكل تراجعا خطيرا للقوى الديمقراطية في شبه القارة ، بالرغم من طابعها المؤقت ، مثلما تشكل تقدما يناسب خطط الامبريالية العالمية بالنظر لكثافة سكان المنطقة وغنى مواردها الطبيعية وأهميتها الاستراتيجية على الصعيد العالمي .

حين عقد المؤتمر العاشر للحزب ، كان طريق التطور الرأسمالي الذي سارت عليه حكومة حزب المؤتمر قد بلغ نقطة الازمة الحادة بالرغم من بعض السياسات التقدمية ، كالاتماد الاقتصادي على النفس والتعاون مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى . فمعضلات البطالة وارتفاع الاسعار والفقر ، التي عانت منها الجماهير طوال كل هذه السنوات ، تفاقمت على نحو مريع مفضية الى اشتداد السخط بين مختلف فئات الشعب .

وبرغم وجود جوانب تقدمية معينة في سياسات حكومة أنديرا غاندي ، فقد بلغت ، أخيرا ، هذه النقطة جراء سيرها الحثيث على طريق التطور الرأسمالي الذي اقترن بانفجار الازمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وتقبلت حكومة غاندي بعض توصيات البنك الدولي بتوجيه الاقتصاد الهندي وجهة تصديرية * وقدمت تنازلات كبيرة للاحتكارات .

* انتاج السلع للتصدير وليس لسد الحاجة المحلية ، وهي في الاظب مواد تولية .

وأعطت تسهيلات ضخمة للشركات متعددة الجنسية، وتراجعت عن قرار سياسة التصنيع لعام ١٩٥٦ ، وسعت لحل الازمة الرأسمالية على حساب الجماهير من خلال قرارات « التقشف » ، فعملت على تجميد اجور العمال والموظفين ، وقمع نضالاتهم بلا رحمة ، كما حدث ، على سبيل المثال ، للاضراب البطولي الذي خاضه عمال السكك . وفرضت حكومة غاندي اعباء ضريبة هائلة على صغار الفلاحين ، ورفضت وضع أسعار معوضة لقاء منتجاتهم . مع هذا لم تكن الامبريالية الاميركية راضية بهذا القدر المحدود من الاجراءات الرجعية ، فقد كانت تبغي تراجعا تاما عن السياسات الاقتصادية والسياسية التقدمية ، واقامة نظام ينسجم مع مصالحها كليا . ولهذا السبب عينه مارست واشنطن على الهند ضغوطا داخلية وخارجية : تحديث قاعدة ديغو غارسيا ، اعادة تسليح باكستان والدول المجاورة ، بهدف تهديد الامن الهندي . من ناحية اخرى قامت بمساعدة كل الحركات الرجعية والتخريبية في البلاد .

□ كيف بدأت الرجعية بالتحرك

في ولاية بههار اندفعت القوى الرجعية الطائفية والفاشية تحت راية « الثورة الشاملة » ، الا انها تعرضت لهزيمة كبيرة . لكن ذلك لم يدفعها

لمفادرة ميدان المعركة ، وسعت لمد نشاطها الى العاصمة دلهي والولايات الاخرى ، بهدف شل نشاط جهاز الدولة واسقاط الحكومة . وكانت الخيبة نصيبها من جديد برغم نجاحها في استثمار السخط السواسع ازاء سياسات حكومة انديرا غاندي ، واجتذابها قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى والطلاب ، والشرائح العليا من الفلاحين .

وقبعت هذه القوى بانتظار فرصة مناسبة . وهبطت الفرصة الذهبية في ١٢ حزيران ١٩٧٥ ، حين اصدرت محكمة الله آباد قرارا باعتبار انتخاب انديرا غاندي الى البرلمان غير شرعي . وفي نفس اليوم بالذات حققت القوى الرجعية المنضوية تحت لواء جبهة جاناتا انتصارا انتخابيا في برلمان ولاية كوجارت . لقد وقع الحدثان في يوم واحد . وكان لهذا دلالة : رفع معنويات ما يسمى بـ « الثورة الشاملة » التي اخذت تطالب باستقالة انديرا غاندي وسط تحريض واسع . لقد كان رفض انديرا غاندي للاستقالة موقفا خاطئا افاد هذه القوى . ولو انها تخلت عن المقعد البرلماني لسحب البساط من تحت اقدامهم .

ونظمت قوى « الثورة الشاملة » حركة واسعة لشل العاصمة دلهي بنشر الفوضى والاضطرابات . وكان عماد هذه الحركة حزب جاناسانغ الطائفي الرجعي .

وقد وجه نارايان ، أحد زعماء هذا الحزب ، دعوة مفتوحة الى الجيش والبوليس وموظفي الحكومة لعصيان أوامر الحكومة . بل هدد باجراءات حادة ضد كل من لا يستجيب لندائه ، في حالة مجيئه الى السلطة .

باختصار ، كان خطر استيلاء اليمين المتطرف على السلطة جديا .

□ غاندي .. نحو اليمين ..

ما الذي فعلته رئاسة الوزراء آنذاك ؟ هزعت في ٢٥ حزيران ١٩٧٥ الى اعلان حالة الطوارئ حتى بدون استشارة الوزارة . وبدأت حملة اعتقالات واسعة لقادة الاحزاب اليمينية . الا ان بعض أعضاء الحزب الشيوعي والحزب الشيوعي الماركسي * تعرضوا للاعتقال ايضا . وجرى حظر المنظمات الفاشية واعتقال بعض من قادتها وكوادرها . وفي ظرف أيام من اعلان حالة الطوارئ (الاحكام العرفية) تقلعت انديرا غاندي ببرنامج العشرين نقطة بغية تخفيف اعباء فقراء الريف ، والسيطرة على التضخم ، وتحسين الوضع الاقتصادي . وقد خلقت هذه الاجراءات وغيرها انطباعات

* الجناح الشق من الحزب الشيوعي الهندي .

ايجابية لدى الراي العام وولدت بعض الثقة باعلان
حالة الطوارئ في البداية .

وجاء الاغتيال الوحشي للشيخ مجيب الرحمن **
وغيره من قادة تحرير بنغلاديش ليشير قلق الجماهير
ازاء خطر التآمر اليميني ، الامر الذي أعطى ثقة
اضافية بالطوارئ .

وفي البداية ، لاح الامر كما لو ان اعلان الطوارئ
جاء لمواجهة خطر اليمين المتطرف . الا ان غايات
انديرا غاندي الاخرى اخذت بالظهور :

اولا - تقليص نشاطات احزاب اليسار والقوى
الديمقراطية ، وحل الازمة الراسمالية على حساب
الجماهير الشعبية ، ولصالح الاحتكارات والامبريالية .

ثانيا - تقويض الهيكل البرلماني والديمقراطي ،
وتغيير الدستور الى النظام الرئاسي ، واقامة حكم
شخصي يكون فيه سانجاي غاندي ، نجل انديرا ،
خليفته المقبل .

وباسم تجميل المدن بوشر بتهديم الاكواخ
وازاحة السكان الى الاحياء البعيدة ، وطرد اصحاب
الدكاكين الصغيرة باسم توسيع الطرقات . وكانت
العاصمة دلهي اكثر المدن تعرضا للضرر بفعل هذه

** الاشارة لانقلاب بنغلاديش ..

الاجراءات التي تمت بتوجيهات مباشرة من سانجاي غاندي ، نجل زعيمة حزب المؤتمر .

وعلى الفور بوشر بتشديد الهجوم على مستويات معيشة الطبقة العاملة بشكل جدي . فمشاريع تخفيض الاجور والايدياع الاجباري المصاغة قبل الطوارئ ، نفذت بحماس منقطع النظير . بالاضافة الى ذلك جرى تعديل قانون الاجور الاضافية ، وسلب العمال هذا الحق ارضاء للاحتكارات والشركات متعددة الجنسية . وتعرضت الحقوق النقابية للكبت فصار من الصعب تماما على العمال ومستخدمي الدولة اللجوء الى الاضراب دفاعا عن المكتسبات التي نالوها بشق الانفس .

وحجبت الاخبار عن الرأي العام بفعل الرقابة القسرية . وبمرور الوقت بدا جليا ان الاجتماعات ممنوعة هي الاخرى في بعض الولايات .

وفي الوقت عينه قدمت حكومة غاندي للاحتكارات العديد من التنازلات الضريبية وغيرها باسم تلطيف المناخ الاستثماري ، وبذلك وضعت الثقة في هذه الاحتكارات لتطوير الاقتصاد القومي . وفي هذا الجو حظي رئيس البنك الدولي ، روبرت مكنمارا ، باستقبال أسطوري حين قدم الى دلهي ، وجرى القبول بستراتيجيته الداعية الى توجيه الاقتصاد وجهة تصديرية ، الامر الذي يربط

الاقتصاد القومي بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ، بدلا من توسيع السوق المحلي من خلال اتخاذ اجراءات اقتصادية - اجتماعية جذرية ، وزيادة القوة الشرائية للجماهير الشعبية .

ورغم ان تقديم التسهيلات الاروائية للفلاحين كان واحدا من البنود الهامة في برنامج العشرين نقطة ، فان حكومة غاندي لم تقم بأي مسعى جدي في هذا الصدد ، بل انها عمدت الى فرض ضرائب باهظة على الفلاحين الاعتياديين .

لقد كان الشغيلة الزراعيون وغيرهم من فقراء الريف مغممين بالامل لصدور برنامج العشرين نقطة . وقد بذلت الحكومة ، في البداية ، بعض الجهود لوضعه موضع التنفيذ . واستطاع هؤلاء الحصول على منافع معينة في بعض الولايات ، ولكن حيثما كانوا يناضلون منظمين ، وحيثما كانوا بقيادة الحزب الشيوعي والقوى اليسارية الاخرى ، وحيثما كان الموظفون راغبين في التعاون . بيد ان البرنامج ، في الغالب ، بقي من غير تنفيذ من جراء معارضة ملاك الارض بالتحالف مع القوى الرجعية وملاك الارض السابقين من اعضاء حزب المؤتمر والموظفين المفسدين .

لقد ارتفعت انديرا غاندي من معارضة ملاك الارض والكولاك الذين يشكلون جزءا من القاعدة الاجتماعية لحزب المؤتمر . ولهذا السبب دفعت ،

على نحو واع ، برنامج النقاط الخمس الذي وضعه سانجاي غاندي الى المقدمة ، وبالاخص خطة التعقيم الاجباري ، في حين وضعت برنامج العشرين نقطة على الرف . وأخيرا رضخت لتوصيات البنك الدولي من أجل « إنهاء الفقر » .

لقد انزل التعقيم الاجباري الفوضى في الولايات الناطقة بلغة الهندو ، وأصاب العمال الزراعيين ورجال القبائل عدا عن فقراء الريف والمدن . والنتيجة ان برنامج العشرين نقطة اقصى الى المؤخرة ، وأوقف تنفيذه من الناحية العملية .

وكانت أنديرا غاندي تدرك انها لا تستطيع المضي في انتهاج سياسات غير شعبية مع وجود هيكل ديمقراطي برلماني . من هنا شرعت بالعمل على نفسه . وحتى قبل أن تعلن الطوارئ بدأت تتسرب أقوال عن « الديمقراطية الموجهة » و « الديكتاتورية المحدودة » من أناس مقربين اليها . وبعد أشهر من فرض حالة الطوارئ أخذت بالعمل في هذا الاتجاه على نحو جدي . وبعد أشهر من ذلك روج أشخاص مقربون اليها وثيقة تنطوي على مقترحات باقامة نظام رئاسي . وقام الحزب الشيوعي الهندي وعدد من رجال حزب المؤتمر ، والحامين وغيرهم بانتقاد الوثيقة باعتبارها تخريب ونسف للديمقراطية البرلمانية التي تنسجم مع الهند ، هذا البلد المتعدد الطوائف

والقوميات واللغات . وامتنعت أنديرا غاندي ، بل
فزعت ، لهذا النقد الواسع في اجتماع البرلمان بداية
العام ١٩٧٦ ، فتنصلت من الوثيقة وأعلنت تمسكها
بالنظام الديمقراطي البرلماني القائم .

ومن جديد ، عادت لاتباع نفس اللعبة من خلال
تجمع حزبي خلقته حول ابنها سنجاي لدفعه إلى
المقدمة متجاوزة في ذلك مسودة لجنة سواران سنغ
حول التعديلات الدستورية ، وساعية لفرض رأيها
عن النظام الرئاسي ومن جديد تحت غطاء إقامة
جمعية تأسيسية جديدة .

□ اليسار يتصدى ..

أخذ الحزب الشيوعي المبادرة لمعارضة هذا
التوجه بحزم . ووقفت قطاعات كبيرة من رجال
حزب المؤتمر ، بمن فيها عدد غير قليل من كبار
القادة ، ضد هذه المؤامرة . وفي النهاية اضطرت
أنديرا إلى التراجع ولكن دون أن تتخلى عن إدخال
بعض المواد الرجعية والضارة في مرسوم التعديل
الدستوري المرقم ٤٢ .

وبهذا الخصوص تنبغي الإشارة إلى أن أنديرا
غاندي خلقت ، بعد إعلان الطوارئ ، شلة من حولها
تضم صفار وكلاء الوزارات والموظفين لمساعدتها في

ادارة الحكومة ، متجاوزة في ذلك الوزراء . وشهدت الولايات نفس الوضع أيضا وأخذت انديرا تكثر من الحديث عن تقاليد وتضحيات أسرتها . كما بدأت بدفع ابنها الى القمة ، بأسلوب ممسوخ ، ليكون خليفة لها ، ملقية بكل التقاليد الديمقراطية عرض الحائط . ولقد دخل سانجاي غاندي الى عالم السياسة بأفكار ومواقف شديدة في معاداتها للاشتراكية والقطاع العام وفي تأييدها للاحتكارات . وسرعان ما أصبح مركز تجمع رجعي معاد للشيوعية يحتفظ بعض أعضائه بصلات وثيقة مع الوكالات الاميركية . وصار هذا الرجل ، الذي لم يكن يتمتع بأي مركز رسمي ، يتدخل وينشط في شؤون الدولة والحكومة المركزية . وكان العديد من رؤساء الوزارات في الولايات وقادة حزب المؤتمر يبدون له الطاعة والخضوع على نحو مخجل .

والحقيقة ان انديرا غاندي ، أضحت الحاكم الشخصي للبلاد **كامر واقع** ، الا انها سعت لاسباغ الشرعية على ذلك بتعديل الدستور . وأخذ الخطر الرئيسي ، الذي كان يهدد الدستور من الرجعية الخارجية ، يأتي من جانب انديرا غاندي وشلتها خلال فترة الطوارئ .

وعليه فان حالة الطوارئ التي كان سيفها مشرعا في البداية ضد الرجعية تحول الى وجه

اليسار والقوى والاحزاب الديمقراطية بما فيها
القوى الديمقراطية واليسارية داخل حزب المؤتمر .
وصارت انديرا تهاجم كل اولئك الذين ساندوها في
الكفاح ضد الرجعية سابقا . وسلط سيف القمع
دون استثناء على كل من تجرأ على معارضة تجاوزات
حالة الطوارئ والاساليب اللاديمقراطية . وزج
بالعديد من الشيوعيين في السجون في ولايات
بيهار وماديا براديش واوتار براديش وهاريانا وآسام
وهيماكال براديش .. الخ . وفي النهاية اخذت
غاندي تهاجم الحزب الشيوعي لمعارضة افعالها
السبئية وشلة ابنها سانجاي .

في ظل هذا الوضع خفف الامبرياليون تشددهم
ازاء انديرا غاندي . وبدأ البنك الدولي يطري
سياساتها الاقتصادية التي ادت الى كبح التضخم
وانعاش الوضع الاقتصادي .

وفي ظل عزلتها عن قطاعات واسعة من
الجماهير والاحزاب والقوى اليسارية والديمقراطية،
سعت انديرا الى التصالح مع الاحزاب الرجعية .
وقد أجرى بعض كبار القادة * ، الذين يتبخترون
الآن كأبطال للديمقراطية ، لقاءات معها معترفين بأنهم
قد ارتكبوا أخطاء أيضا . فرتيس أحد احزاب

* من قادة حزب جانا العالم حاليا ..

جانانا ، وهو ديوراس ، الذي يدعي ان منظمته كانت الاداة الرئيسية في مكافحة تسلطية انديرا غاندي ، كتب العديد من الرسائل اليها مهنئا بنجاحها في الدعوى القضائية المتعلقة بشرعية انتخابها للبرلمان . كما كتب اليها رسالة اخرى بأسلوب متخاذل ملتصا اياها رفع الحظر عن حزبه واطلاق سراح أعضائه المعتقلين مقابل مساعدتها في تنفيذ برامجها الوطنية . وقد اطلق سراح العديد من أعضاء وكوادر حزب جاناسانغ وغيره من الاحزاب الرجعية بعد التوقيع على تعهدات مماثلة .

ليس هذا كل شيء ! فلقد انضم عدد من نواب الاحزاب اليمينية الى حزب المؤتمر ، بل ان عددا من نواب حزب جاناسانغ انخرطوا في صفوف المؤتمر ايضا . كما سمح لبعض كواد الاحزاب الطائفية بدخول عصابة شباب حزب المؤتمر التي يقودها سانجاي غاندي .

يبد ان كل ما قيل أعلاه بصدد انتهاكات انديرا غاندي وتذبذباتها اليمينية في السياسات الداخلية ، لا يعني انه لم تكن هناك جوانب ايجابية على الإطلاق . لقد كان الوضع متناقضا على النحو التالي :

على حين كانت انديرا غاندي تتبع نهجا رجعيا في الميدان الداخلي ، فقد كانت تواصل ، بهذا القدر او ذاك ، سياسة خارجية تقدمية ، سياسة عدم

الانحياز ومعاداة الامبريالية والصداقة الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى .

ولا بد من الاشارة في هذا المجال الى موقفها الصريح في معاداة الامبريالية خلال قمة عدم الانحياز في كولومبو ، هذا الموقف الذي أغضب الاوساط الامبريالية . ولكن ينبغي ادراك ان السمات الرجعية لسياسات انديرا غاندي ، مأخوذة ككل ، هي التي كانت سائدة في فترة اعلان الطوارئ .

□ نشاط الحزب الشيوعي

في فترة الطوارئ

عقب انتهاء المؤتمر العاشر (١٩٧٤) خطط الحزب الشيوعي للقيام بحركات واسعة في الريف لتنفيذ قوانين الحد من ملكية الارض ومعارضة ارتفاع الاسعار ، والتصدي للنشاطات العدوانية من جانب الامبريالية الاميركية التي تهدد أمن الهند .

وعقدت لهذا الغرض اجتماعات جماهيرية على مستوى الولاية والمناطق للمطالبة بتنفيذ اصلاح الزراعي . واختيرت ملكيات زراعية كثيرة في كل ولاية كهدف ، وجرت تحضيرات لاحتلال الاراضي الزائدة عن الحد واراضي الحكومة التي يشغلها كبار ملاك الارض بصورة غير شرعية .

بيد ان الحركة ارجئت في اللحظة الاخيرة
جراء اعلان حالة الطوارئ . مع ذلك فان منظمات
الحزب باشرت التنفيذ في بعض الاماكن .

ورغم ان الحزب الشيوعي ايد اعلان حالة
الطوارئ ، الا انه دأب ، طوال الاشهر التسعة عشر
من عمرها ، على مقاومة ومكافحة سوء استخدام
الطوارئ وتجاوزاتها .

وهناك مثال رائع عما فعله الشيوعيون في
دلهي . لقد كان الشيوعيون هم اول من باذر لمقاومة
ازالة الاكواخ بطريقة تجميل المدن . وقاد الحزب
الكفاح بوجه مشاريع ازالة سوق جاوري ، بل منع
شلة سانجاي من تنفيذ المشروع خلال احلك ايام
تجاوزات الطوارئ . ان المثال الذي ضربه الشيوعيون
الهم العديد من رجال حزب المؤتمر للوقوف ، صراحة ،
ضد تجاوزات الطوارئ .

وفي الولايات الاخرى ، حيث كانت هذه
التجاوزات جارئة ، وقف الشيوعيون الى جانب
الجماهير في الصفوف الاولى لمقاومة التعقيم
الاجباري للذكور ، الذي ادى الى مصرع العديد من
المواطنين برصاص البوليس .

وفي اوتار براديش وماديا براديش واريانا
وبيهار وغيرها من الولايات ، بقي القبض على العديد
من الشيوعيين .

والحق يصعب على المرء سرد كل الامثلة
والحالات لانها ليست قليلة العدد . ولا بد من القول
ان الاحزاب التي اعلنت معارضتها لاعلان حالة
الطوارئ لم يكن لها اثر او وجود في اغلب اماكن
المقاومة هذه .

ورغم ان حملة تنظيم الاسرة بقوة القمع اصبحت
مسألة خطيرة ، فلم يكن يسمح بنشر شيء عنها في
الصحافة ، ناهيك عن نشر احتجاجات على الاساليب
القمعية السائدة . واهتمت قيادة الحزب الشيوعي
بهذا الوضع ورفعت أكثر من مذكره الى رئيسة
الوزراء آنذاك وغيرها من اعضاء الحكومة . وقد
حُدثت رئيسة الوزراء من العواقب الخطيرة للتمقيم
الاجباري وازالة اكواخ الفقراء ، وقيل لها ان الحزب
الشيوعي الهندي يقف الى جانب الجماهير .

ولم يتوان الحزب قط في مقاومة تجاوزات
الطوارئ أينما كان بوسعه القيام بذلك . ورفع
الشيوعيون صوت الاحتجاج في البرلمان المركزي
وبرلمانات الولايات . وبالطبع فان هذا كله ، شأن
بقية نشاطات الشيوعيين الاخرى ، كان في موقع
الظل اعلاميا بفعل الرقابة الشديدة .

ولا ريب ان تصدي الحزب لقطع مكافآت
العمال والمستخدمين يستحق انتباها خاصا . ان
الحزب لم يبدد الوقت ، وسارع للاحتجاج على أعمال

انديرا غاندي المناهضة للطبقة العاملة والجماهير .
وفي كلا مجلسي البرلمان عارض الحزب قطع مكافآت
العمل بكل ما أوتي من قوة . وطرح مجموعة
النواب الشيوعيين مشروعاً لنقض اجراءات الحكومة
واقترحت بضعة تعديلات طارحة ايهاا للتصويت ،
واخيرا قاطعت جلسة مجلس البرلمان في حركة
احتجاج . وتحدث صحف الحزب حظر الرقابة ،
فنشرت موقف الحزب المعارض لقطع مكافآت العمال
وأعمال الاحتجاج بصدد ذلك . ولهذا السبب تلقت
صحيفة الحزب اليومية في ولاية كالانتار تحذيرا
رسميا بدفع الغرامة او المصادرة . بيد ان الامر لم
ينفذ جراء احتجاجنا الشديد على المستوى المركزي
(الحكومة المركزية) . وفي كانون الثاني (يناير)
١٩٧٦ صدر ضد ١٦ ألف قائد وعامل نقابي أمر
بالاعتقال جراء قيامهم باضراب جماعي عن الطعام
استجابة لنداء اتحاد نقابات عمال عموم الهند تحديا
لاوامر الحكومة .

لقد اندلع العديد من الاضرابات العمالية خلال
فترة الطوارئ في تاميل نادو والبنغال الغربية
واندرا والولايات الاخرى ، رغم ان الصحافة لم تورد
اخبارها . وقد كان الشيوعيون ، في جبهة النقابات
العمالية ، في الخطوط الامامية للصراع .

وواجهت نقابات اتحاد نقابات عمال عموم الهند
(ALTUC) قمعا وحشيا بسبب دورها في تعبئة

العمال ، كما هو الحال ، مثلا ، في جندوارا حيث
اعتقل ١٠٠٠ من عمال المناجم ، وفي اندور حيث
أرغم عمال النسيج داخل المصنع ، بقوة السلاح ،
لإداء أعمال شاقة أو مواجهة الاعتقال . وقاد
الشيوعيون في البنغال الغربية ، سوية مع نقابيين
آخرين ، الاضراب البطولي لعمال باتا الذي حقق
الانتصار .

وفي الريف دافع الشيوعيون عن صغار الفلاحين
المحاصنين وغيرهم من فقراء الريف ، بوجه الطرد
القسري من الأرض . وبسبب ذلك تعرض الشيوعيون ،
في ريف البنغال الغربية وبيهار وولايات أخرى ، الى
الاضطهاد والسجن ، وظل الكثير منهم في سجون
البنغال الغربية حتى بعد رفع الطوارئ .

وفي ٢ كانون الثاني ١٩٧٦ نظمت مسيرات
واضرابات جماعية عن الطعام تلبية لنداء من التنظيم
الفلاحي للحزب الشيوعي اعتقل نتيجة قرابة ٥٠٠٠
شخص في تاميل نادو و ٧٠٠٠ في بهار . وقد أقام
البوليس ١٣٦ معسكرا خاصا في بهار خلال موسم
حصار ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، لارهاب الفلاحين ، ولكنهم
واجهوه بشجاعة .

ولعل أكبر الحملات التي نظمها الحزب تلك
الحملة التي استغرقت شهرين ، ابتداء من ١٤ نيسان
١٩٧٦ ، للمطالبة بتنفيذ برنامج العشرين نقطة . وقد

حققت الحملة نجاحا هائلا . فالحزب بأكمله ، من القمة الى القاعدة ، ومنظماته الجماهيرية ساهمت فيها بكل حماس . ومن السمات الخاصة لهذه الحملة مشاركة القاعدة النقاية والكوادر دعما لفقراء الريف . وقد ساندت الطبقة العاملة هذا التحرك في الكثير من الاماكن .

وقد شارك فيها ٢٣ الف رفيق مشاركة فعلية عدا عن مئات الآلاف من المواطنين الذين حضروا الاجتماعات الجماهيرية التي غطت ٥٠ الف قرية و ٢٧٠ منطقة .

لقد كانت الاستجابة الجماهيرية هائلة ، واستطاع الحزب توسيع نفوذه في صفوف فقراء الريف . وانتشرت حركة العمال الزراعيين لتشمل مناطق جديدة . واتضح نتيجة لهذه الحملة ان ادعاءات الحكومة بتنفيذ برنامج العشرين نقطة كانت محض مبالغة . وهكذا لم يقتصر النجاح على وضع هذه الحالة المؤسية امام انظار الحكومة المركزية وحكومات الولايات فحسب ، بل وامام انظار الراي العام .

ويمكن القول ان الحزب لم يتوان لحظة واحدة ، خلال فترة الطوارئ ، في نشاطاته السياسية بين الجماهير بصدد القضايا المعادية للامبريالية . وقد نظم الحزب حملات متواصلة ضد الامبريالية الاميركية

وسباق التسلح . ولا بد من الاشارة ، في هذا
الصدد ، الى حملة التضامن مع ضحايا نظام
بينوشيت في التشيلي ، وحملة المطالبة بتنفيذ اتفاقية
باريس الخاصة بفيتنام ، وحملة دعم نضال الشعب
العربي بما فيه الشعب العربي الفلسطيني . كما بادر
الحزب الى تنظيم حملات تأييد للنضال التحرري في
انغولا وجنوب افريقيا .

وسارع الحزب الى فضح الانقلاب الدموي
واغتيال الشيخ مجيب الرحمن واسرته في بنغلاديش ،
وتنظيم المعونة والدعم للوطنيين البنغاليين الذين
لجأوا الى الهند . وقد كان هذا الدعم ذا عون كبير
للوطنيين البنغاليين وقضيتهم . ويمكن الاشارة هنا
الى ان الحزب الشيوعي - الماركسي (المنشق) رفض
أن يشجب حمامات الدم في بنغلاديش التي اودت
بحياة مجيب الرحمن . وفي هذه الفترة بالذات قدم
الحزب الشيوعي مساهمة قيمة في الحملة المضادة
للقاعدة الاميركية - ديفغو غارسيا ، وحملة تحويل
المحيط الهندي الى منطقة سلام .

وجرت خلال فترة الطوارئ حملتان كبيرتان
شملتا عموم الهند ولعب الحزب الشيوعي فيهما دورا
كبيرا للغاية . لقد أضحي الاحتفال العالمي بالذكرى
الثلاثين للقضاء على الفاشية مناسبة لعقد مؤتمرات
مناهضة للفاشية في انحاء مختلفة من البلاد .

وتكللت هذه المؤتمرات في عقد كونفرانس لعموم الهند في باتنا أواخر عام ١٩٧٥ . وجرى خلال ذلك تعبئة واسعة ومفيدة للجماهير ضد الامبريالية واليمين الرجعي .

وشهدت السنة التالية عقد كونفرنسات حول تطوير وتنفيذ برنامج العشرين نقطة في أنحاء مختلفة من الهند لتنتهي بمؤتمر لعموم الهند . وقد أضحت القضايا السياسية والقضايا الاقتصادية - الاجتماعية والمعضلات الملموسة للتنمية في الهند المحور المركزي لهذه المؤتمرات .

□ الديمقراطية في خطر ..

لقد برزت خلال فترة الطوارئ تحركات خبيثة وقوية لتشويه الديمقراطية البرلمانية وتقويضها ، كما أشرنا من قبل . وكان الوضع جديا وخطيرا للغاية . الا ان الحزب الشيوعي تولى قضية انتقاذ الديمقراطية البرلمانية والحيلولة دون نسفها من داخل الاوساط الحاكمة . وقد فضح الحزب هذه التحركات وأبدى مقاومة شديدة بالحدود الممكنة في ظروف حالة الطوارئ . وقد منح ذلك الشجاعة للآخرين بمن فيهم العديد من النواب وبعض الوزراء الذين كانوا متشائمين وبمعنويات ضعيفة . كان العديد منهم قد توصل الى استنتاج يفيد ان الانتقال الى النظام

الرئاسي ، أو شيء مشابه ، أمر لا يمكن تحاشيه .
الا ان القليل جدا من هذه التحركات الخبيثة كان
معروفا للرأي العام الواسع بسبب الرقابة الكثيفة
على الصحافة وحظر الاجتماعات في ولايات معينة .

وخرج المجلس الوطني للحزب في اجتماع
شباط (١٩٧٦) بمقترحات شاملة حول اجراء
تعديلات دستورية ، وذلك قبل اي حزب آخر بما
في ذلك الحزب الحاكم .

وقامت شلة انديرا غاندي بمسعى لاعاقه
مقترحات لجنة سواران سنغ الهادفة الى تعديل
الدستور وانشاء جمعية تشريعية جديدة . وشن
الحزب الشيوعي ، داخل البرلمان وخارجه ، حملة
مضادة لاجباط هذا المسعى . وفي نفس الوقت
وضعت شلة غاندي فقرات عديدة في التعديل
الدستوري الرابع والاربعين ، وهي فقرات مناهضة
للديمقراطية استندت معارضتنا لها . وخلال هذه
الفترة ضغط الحزب بحزم في اتجاه اجراء انتخابات
برلمانية عامة . وكان لهذه التدخلات من جانب الحزب
تأثير ايجابي وطيب على نواب البرلمان وغيرهم ممن
كانوا يعرفون شيئا عما يفعله الشيوعيون بالضغط .
وقد ظل الحزب الشيوعي - الماركسي ومجموعات
يسارية أخرى ، بعيدين عن هذه القضايا .

وعمل الحزب الشيوعي خلال فترة الطوارئ

كلها على فضح الاجراءات القمعية ضد الشغيلة ومنظماتهم الديمقراطية سواء في البرلمان المركزي او برلمان الولايات . وعمل الحزب ذات الشيء في الصحافة الحزبية ولكن في الحدود الممكنة . وشن الحزب حملة شفوية ، ان جاز التعبير ، لاطلاع الجماهير على تجاوزات الطوارئ وغيرها من الامور .

وقد نجح الحزب ، وبجراحة ، في ان يطرح على الشعب خطر الشلة التي جمعتها انديرا غاندي على النظام الديمقراطي . وفضح الحزب دور الشلة في نفس الديمقراطية البرلمانية ، وهيمنتها على الادارة المركزية ، ومؤامراتها لنسف استقرار حكومات الولايات التي ترفض الخضوع لها .

وفضح قادة الحزب بجراحة ، من على منابر برلمانات بهار واندرا براديش وماديا براديش وكيرالا وماهراشتر ودلهي ، الطريقة التي دفع بها سانجاي غاندي الى القمة خلافا لكل التقاليد والمثل الديمقراطية واساءته استخدام الاموال العامة والادارات الحكومية .

وبسبب ذلك كله تعرض الحزب لسخط انديرا غاندي وشلتها ، كما تعرض لحملة تجريح واقتراء من جانبها . ووصفت غاندي الحزب الشيوعي ، علانية ، على انه مجموعة من الخونة ساعدوا البريطانيين عام ١٩٤٣ . وقامت صحافة الاحتكارات وعموم الصحافة

البرجوازية بحرب شعواء ضد الحزب . ونظمت الشلة
تظاهرات ضد الحزب ، أعقبتها اعتقالات جديدة لعدد
من الاعضاء ، واتخذت تدابير واسعة لشن هجوم
عام على الحزب .

وتنبغي الاشارة الى امر آخر في مجرى
استعراض نشاطات الحزب خلال فترة الطوارئ ،
وهو ان الحزب رفع صوت الاحتجاج ضد كل
التجاوزات . ورغم تأييده لاعلان الطوارئ ، فقد
اتبع الحزب نهجا واضحا على النطاقين الوطني (عموم
الهند) والمحلي (الولايات) في الفصح المنظم لكل
التجاوزات والخروقات للمثل الديمقراطية ،
واستخدم كل اتصالاته وصلاته باعضاء وزعماء
الحزب الحاكم ، بكل ما في قدرته لكبح اساءة
استخدام صلاحيات الطوارئ ضد الجماهير .

□ الاخطاء الرئيسية

رغم كون الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد
الذي جابه تجاوزات حالة الطوارئ الى اقصى حد ،
فان الصورة المستقلة للحزب ، بالرغم من ذلك ،
تشوشت وصار يخطط بحزب المؤتمر الحاكم ، وهنا
ما دفع الحزب ثمنه باهظا في الانتخابات البرلمانية
عقب انتهاء الطوارئ . في حين ان الاحزاب التي لم

تفعل سوى القليل واكتفت باعلان معارضتها للطوارئ،
كسبت الكثير في الانتخابات . ومن الواضح ان
الجماهير شعرت ، بشكل عام ، ان الطوارئ هي
مصدر معاناتها ، ولذا ينبغي وضع حد لهذه الحالة .
ان موقفنا بتأييد حالة الطوارئ ومكافحة تجاوزاتها
لم يكن له أي معنى في نظر الجماهير وبالأخص حين
أصبح الوضع لا يطلق .

ولم يقدر الحزب على نحو صحيح ذلك الشعور
بالكبت والخوف الذي كانت الطوارئ تخلقه لدى
قطاعات واسعة من الجماهير .

لقد حذر الحزب ، في القرارات التي اتخذها
المجلس الوطني خلال اجتماعات ما بعد اعلان الطوارئ،
حذر من استخدام صلاحيات الطوارئ ضد الجماهير
والاحزاب والقوى اليسارية . وعندما بدأ سوء
استخدام هذه الصلاحيات يظهر عبر تهديم الاكواخ
واكشاك الارصفة وهجوم ارباب العمل على حركة
الطبقة العاملة ، وقيام ضباط البوليس بأخذ
الرشاوى .. الخ ، لم يكتف المجلس الوطني بالاشارة
الى هذه الامور في آب ١٩٧٥ ، بل وجه نداء الى
منظمات الحزب لمقاومتها .

ولكن الحزب أدرك ، بعد فوات الاوان ، انه من
الضروري تماما المطالبة بالفاء حالة الطوارئ كأفضل
سبيل لمكافحة تجاوزاتها على نحو فعال . لقد كان

خطأنا الاساسي يكمن في تأييد اعلان الطوارئ نفسها .
ان غايات انديرا غاندي من وراء اعلان الطوارئ لم
تكن واضحة بالكامل في ذلك الوضع الشائك
والمضطرب للغاية . ولكن ما ان بدأت العوامل السلبية
للطوارئ بالبروز الى المقدمة حتى ظهرت للعيان
الغايات الاخرى ، الا وهي انتهاج سياسات لا شعبية
لحل الازمة الرأسمالية على حساب الجماهير وبسط
التفوذ الشخصي لانديرا غاندي . وكان ينبغي علينا ،
في مثل هذا الوضع ، ان ندرك ان تأييدنا لحالة
الطوارئ كان خاطئا بحد ذاته .

وازاء هذا الوضع المعقد بشكل استثنائي كان
ينبغي من جانبنا ابداء الحصافة والانتظار لالتقاط
كامل تعقيدات حالة الطوارئ بدلا من التعجل في
تأييدها . من جهة اخرى كانت قيادة الحزب قد
توصلت الى فهم خاطئ مفاده ان انقساما قد وقع في
صفوف البرجوازية بين جناحها المعادي للامبريالية
وجناحها الموالي للامبريالية ، الرجعي ، الاحتكاري ،
الرئيس لسادة الارض والمعادي للشيعوية ،
وان صلاحيات الطوارئ يمكن ان تستخدم
لاحداث انعطافات تقدمية في ميزان القوى وسلطة
الحكومة باتجاه وطني - ديمقراطي . ولذلك فقد بالغنا
في تقدير الامكانيات التقدمية للبرجوازية الوطنية
وحكومة انديرا غاندي ، وبالغنا في تقدير قدرة حزبنا

**والقوى الديمقراطية الاخرى على احداث هذه
الانعطافات الايجابية في الوضع . وجرى فهم
الامكانيات الواثبة للوضع الدولي والعلاقة بين
السياسة الخارجية التقدمية والوضع الداخلي
وتأثيرها عليه ، جرى فهم ذلك بشكل ميكانيكي
تماما . ولم ندرك بما فيه الكفاية ان مكافحة
السياسات الداخلية المناهضة للجماهير التي تتبعها
انديرا غاندي يجب ان تحظى بالاولوية من جانب
الحزب حتى اثناء دعم سياستها الخارجية المناهضة
للامبريالية او اجراءاتها التقدمية داخليا . ولم ندرك
بشكل مناسب ان السياسة الخارجية التقدمية
لا يمكن ان تصان ، في نهاية المطاف ، بدون سياسات
داخلية تقدمية . وبسبب هذا الفهم الخاطئ تكبدت
منظمتا الجماهيرية الخسارة ، كما هو حال النضال
دفاعا عن مصالح الجماهير ضد تجاوزات الطوارئ .
لقد حصرنا نشاطاتنا الجماهيرية في اطار عدم
المجابهة مع حكومة انديرا غاندي بدافع الخشية من
اساءة العون للقوى الرجعية المتطرفة .**

ثمة امر آخر لا بد من ايراده بهذا الخصوص .
لقد قال المعلم لينين انه حتى لو ارتكب الخطا فانه
ينبغي العمل على تصحيحه بسرعة قبل حصول المزيد
من الضرر . وهذا يتطلب يقظة قصوى من جانب
القيادة كي تنظر الى الامور نظرة موضوعية في كل

مرة وتصحح أخطاءها في الوقت المناسب . ورغم أن الخطأ الاول في دعم الطوارئ كان قد ارتكب ، فلم يكن ثمة سبب للاستمرار فيه حتى النهاية الصعبة . **فلو كان تأييدنا للطوارئ قد أوقف حالاً بدأت مظاهرها السلبية بالبروز ، ولو اتسع واشتد نضالنا ضد تجاوزاتها ، لما عانى الحزب هذه الخسارة الفادحة .**

وبالرغم من تأييد الحزب للطوارئ منذ البداية ، بدأ رفاق من مستويات مختلفة يعبرون عن الشكوك ازاء تطور الاوضاع . وبدلاً من أخذ هذه الشكوك بجدية وإلقاء نظرة موضوعية على التطورات المتغيرة ، واصلت القيادة المركزية النهج الخاطئ بطريقة دوغماتية .

إن الأخطاء الأخرى التي ارتكبت خلال فترة الطوارئ نشأت ، بالأصل ، عن هذا الخطأ الرئيسي . لقد كانت سياستنا ، حسبما تنص عليه وثائق مؤتمر الحزب ، تتوخى تحقيق وحدة الأحزاب اليسارية والديمقراطية والشرائح التقدمية من حزب المؤتمر . هذا في النظرية ، أما في الممارسة فقد اختزل ذلك إلى وحدة المؤتمر - الشيوعي . إن انضمام الحزب الشيوعي - الماركسي إلى جبهة الأحزاب اليمينية ، باسم مكافحة تسلطية حكومة انديرا غاندي ، لم يكن سبباً كافياً لعدم قيام حزبنا بإيلاء اهتمام جدي لمسألة بناء الوحدة اليسارية - الديمقراطية .

وبالمثل لم يرفع الحزب صوته ضد الاعتقالات
بالشدة المطلوبة .

أما بالنسبة للدستور ، فقد سعت شلة غاندي
الى نفس لائحة التعديل الدستوري رقم ٤٤ (قانون
التعديل رقم ٤٢) من خلال الجمعية التأسيسية ، في
حين ان التدخل الشيوعي لاجباط اللعبة كان صحيحا .
وحين اقلحت الشلة في ادخال بعض الفقرات المتشددة
في لائحة التعديل ابدينا مقاومة شديدة في البرلمان .
ولكن كان ينبغي على النواب الشيوعيين الاستكاف
بدلا من التصويت لصالح اللائحة .

لا شك ان عقد كونفرنسات مناهضة الفاشية
وكونفرنسات التنمية اسهم في شحذ الوعي المعادي
للامبريالية لدى رجال حزب المؤتمر وجماهير هذا
الحزب على نطاق واسع جدا . الا ان تأييد حالة
الطوارئ من على منابر هذه الكونفرنسات بدلا من
تقيد تجاوزاتها صراحة ، ابعد عنا قطاعات الجماهير
الساخطة من مساوئ حكومة انديرا غاندي . وكان
استخدام كلمة « الفاشيين » غير دقيق ، مما ولد
نتائج سيئة . لقد كانت هناك منظمات فاشية في
حزب جاناتا ، ولكن كانت هناك أيضا قوى سياسية
يمينية لا يمكن اعتبارها فاشية بأي حال . ولا ريب
ان استخدام كلمة « الفاشية » لم يعرقل توسيع نداء
هذه الكونفرنسات وحسب ، بل واثار الاستياء لدى

بعض القطاعات التي اتخذت مؤقتاً بتحريض جانانا
وبالت تعاطف معه .

ان تأييدنا لأول تأجيل للانتخابات البرلمانية ،
بدافع الفكرة الخاطئة التي تقول بضرورة اعطاء الوقت
لتنفيذ برنامج العشرين نقطة ، أثبت خطأه ، لان
البرنامج نفس بالكامل عقب التأجيل وحل محله
برنامج من نقطة واحدة : التقييم الاجباري للذكور .
واتخذ الحزب فيما بعد موقفا كفاحيا واسخا ضد
اي تأجيل آخر للانتخابات .

□ مراجعة الخط السياسي

استثمرت قيادة الحزب الشيوعي - الماركسي
(المنشق) خسارتنا في الانتخابات البرلمانية لتبدأ
دعاية مكثفة تقول بأن برنامج وسياسات الحزب
الشيوعي - الماركسي اثبتت صوابها ، وان برنامج
وسياسات الحزب الشيوعي اثبتت خطأها .

ليس ثمة ادنى شك في ان الخطأ الذي ارتكبه
الحزب في تقييم حالة الطوارئ ، والاحداث التي
تلتها ، كان خطأ جديا . ولكن ينبغي التشديد ،
وباصرار ، على ان هذه الاخطاء لا تدحض التحليل
الاساسي والاستنتاجات الرئيسية التي صاغها برنامج
الحزب الشيوعي . وقد ظل هذا البرنامج طوال

السنوات الثلاث عشرة الاخيرة ، مرشدا صحيحا لعمل الحزب . ان تشخيص الطابع الطبقي للدولة الهندية ، وتناقضات طريق التطور الرأسمالي ، والطابع غير المتجانس للطبقة الرأسمالية في الهند ، والطابع المزدوج للبرجوازية الهندية ، ان هذا التحليل ما يزال يحتفظ بصحته الكاملة .

وينطبق ذلك ايضا على الخط الذي صاغه البرنامج ، خط ضرورة بناء جبهة وطنية - ديمقراطية وسبل بنائها ودور الطبقة العاملة وتحالف العمال والفلاحين ، وآفاق الثورة الوطنية الديمقراطية.

لقد اخذ البرنامج المرحلة الراهنة من التطور ووضع امامنا مهمة بناء « جبهة وطنية - ديمقراطية تجمع كل القوى الوطنية والتقدمية في البلاد ، اي الطبقة العاملة وعموم الفلاحين بمن فيهم الفلاحين الاغنياء والشفيلة الزراعيين ، والانتلجنسيا والبرجوازية الاحتكارية . ويكون تحالف العمال والفلاحين قاعدة ومحور الجبهة » .

ويضيف البرنامج : « تنبثق الجبهة الوطنية - الديمقراطية في مجرى النضال ، تحت قيادة الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين والطبقات الوسطى الثورية المذنين تلعب معهم الشرائع الوطنية من البرجوازية الوطنية دورا ايجابيا وتشكل جزءا من هذه الجبهة » .

يتضح مما جاء أعلاه ان الاولوية في بناء الجبهة الوطنية - الديمقراطية ليست للبرجوازية الوطنية .
بالعكس ، فالبرنامج يشدد على ان مدى اسهام البرجوازية الوطنية في الجبهة يعتمد على قوة واستقرار تحالف العمال والفلاحين . وعليه لن يكون هناك موقف صحيح تجاه البرجوازية الوطنية او احزابها اذا كان ثمة اغفال او تقليل لهذا المبدأ الرئيسي ، او اذا كانت هناك مغالاة ومبالغة في تقدير الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه البرجوازية . ان الخط الذي سرنا عليه تجاه حزب المؤتمر والبرجوازية خلال فترة الطوارئ قد سجل ، في حقيقة الامر ، انحرافاً خطيراً عن مسار برنامج الحزب .

والواقع ان الاخطاء التي ارتكبتها الحزب في هذه الفترة ترجع الى ابتعاده عن البرنامج في بعض المجالات ، وبالاخص ما يتصل بالعلاقة مع الطبقة الرأسمالية الهندية .

واذا ما تناولنا سياسة الحزب في الفترة السابقة لاعلان حالة الطوارئ ، توجب القول انها كانت فترة مجيدة بالنسبة للحزب . فقد لعب الحزب دوراً بارزاً في حياة البلاد ، مكافحاً الجوانب الاشعبية والرجعية من سياسة حزب المؤتمر ، ومؤيداً الجوانب التقدمية ، بتطبيق تكتيك الوحدة والصراع حيال البرجوازية الوطنية . واذا لم تكن

ثمة امكانية لتحقيق المزيد فان الخطأ لا يقع على سياسة حزبنا ، بل يرجع الى الضعف الطويل والاساسي لحزبنا ، هذا الضعف الذي جرى تبياناه في التقارير التنظيمية لمؤتمر الحزب . لقد اتبعنا سياسة صحيحة بوجه عام حتى آب ١٩٧٤ ، أي حتى هزيمة حزب الثورة الشاملة (جان بات) في بيهار .

ومن الضروري أن نذكر بإيجاز ان الفترة المبتدئة بعام ١٩٦٩ فما بعد ، كانت فترة انجازات عظيمة للحزب ونمو نفوذه بين الجماهير الكادحة ، وازدياد عضويته ، وترسخ وحدته الايدولوجية والسياسية والتنظيمية . وقدم الحزب خدمة كبيرة للطبقة العاملة والجماهير الكادحة وعموم البلاد بفضل الدور الريادي والثابت الذي لعبه في المعارك ضد قوى اليمين الرجعي والثورة المضادة . ووقف الحزب بثبات الى جانب الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ساعيا لخدمة مصالحها وتنظيمها وتوحيد صفوفها ، مساهما في نضالاتها ومنظماتها . ووقف الحزب الى جانب خط الحركة الشيوعية العالمية مدافعا عنه ضد هجمات الماوية والانتهازية « اليسارية » .

ان النشاطات والحركات والنضالات السياسية الجماهيرية التي خاضها الحزب خلال هذه الفترة لم يكن لها مثيل من قبل في السعة والاستمرارية . واذا وضعنا النضال لاحتلال الارض عام ١٩٧٠

جانبا ، يتوجب ذكر حملة « تنفيذ التفويض » من ١ - ٨ مايس (مايو) ١٩٧٢ ضد التراجع في سياسات حكومة المؤتمر ، هذه الحملة التي اشتملت على مسيرات ضخمة في جانديغار وكلكتا وحيدر آباد ، واخيرا الحشد الضخم في باتنا (ضم ٥٠٠ ألف) الذي لم يسبق له مثيل .

وفي الاسبوع الاول من تشرين الاول (اكتوبر) حشدنا ٣٥٠ ألف شخص في حملة عامة ضد ارتفاع الاسعار واجراء اصلاحات راديكالية .

اعقب ذلك المسيرة التاريخية الكبرى الى البرلمان في آذار (مارس) ١٩٧٣ .

بعد ذلك تأتي الحملة الوطنية ضد المكنزين من ١ الى ٧ آب (اغسطس) ١٩٧٣ .

ولعب الحزب دورا بارزا في الاضرابات الضخمة للطبقة العاملة كاضراب عمال النسيج وعمال الجوت في بومباي ، والبنغال الغربية وتاميل نادو واثقل ١٩٧٤ ، وغيرها من الاضرابات .

وفي ٤ - ٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٤ التقت الاحزاب اليسارية في دلهي : الحزب الشيوعي ، الحزب الشيوعي - الماركسي ، الحزب الاشتراكي ، وغيرها .

وقدم ممثلو الحزب الشيوعي مشروع بيان وشرحوا الموقف السياسي للحزب ، كما طرحوا مسودة

قرار حول النشاط الجماهيري في عموم الهند ،
وأصبح ذلك قاعدة للنقاش .

وفي النهاية قبل اقتراح الحزب الداعي الى
عدم خلط اضراب عمال السكك في بهارات باند
(باقتراح من الاشتراكيين) وترك أشكال العمل الى
الولايات . كما قبلت مسودة القرار التي قدمها الحزب
حول النشاط الجماهيري في عموم الهند بما فيها
لائحة المطالب بعد ان أجريت عليها تعديلات طفيفة .

ان نداء الاحزاب اليسارية ليوم التحرك في
عموم الهند بتاريخ ٢ مايس (مايو) لقي استجابة
واسعة وأثار الاهتمام في أرجاء البلاد .

بعد هذا التحرك جاء الاضراب البطولي لعمال
السكك في عموم الهند . وقد لعب الحزب الشيوعي
دورا بارزا فيه ، وبذل خير ما بوسعه ، الى جانب
قادة التنظيمات النقابية الاخرى ، لضمان حل معقول
ومفيد لعمال السكك من خلال المفاوضات ، مكافحا
الحكومة في ذات الوقت ، بالظفر والنايل ، ما ان بدأت
بوادر قمع الاضراب بالقوة .

وسعى الحزب لتعزيز وحدة العمل الابتدائية
بين احزاب اليسار ، ودفعها الى أمام خطوة فخطوة .
ولهذا اقترح عقد لقاء آخر للنظر في أكثر المطالب
الشعبية الحاحا وتحديد صيغة عمل جماهيري

مشارك لعموم الهند . بيد ان اللقاء لم يجر بسبب الموقف الاعتراضي من جانب قيادتي الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي - الماركسي اللتين رفضتا عرضنا بفرصة انه ينبغي أن تكون هناك أولا **وحدة في القضايا الأساسية** ، في حين ان هذين الحزبين لم يطرحا مثل هذا الشرط المسبق عندما اخذا يتعاونان مع أحزاب اليمين الرجعي . ان السبب الرئيسي للكامن وراء نفس هذا اللقاء يرجع الى ان قيادتي الحزبين الاشتراكي والشيوعي - الماركسي كانتا تفيان اسقاط حكومة الجبهة المتحدة في ولاية كيرالا بارغام حزبنا على قطع صلاته بالأعضاء التقدميين من حزب المؤتمر وابتزاز الحزب للقبول بخطهما السياسي « اليساري » - الانتهازي . كانت هاتان القيادتان تريدان جر عموم حركة اليسار الى جانب التجمع اليميني - الرجعي لحزب جانانا .

وانه لمن دواعي فخر الحزب ، ومنجزاته المجيدة ، انه تصدى لهجوم اليمين الرجعي لا بالكلمات وحدها ، بل بالفعل والتعبئة الجماهيرية الكفاحية الجريئة . فابتداء من أواخر عام ١٩٧٢ وحتى نيسان (ابريل) ١٩٧٣ ، خاضت منظمة الحزب في أندرا الكفاح ضد الحركة الانفصالية . وابتداء من أواسط ١٩٧٤ حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، تصدت منظمة الحزب في بهار الى الثورة الشاملة بقيادة

جانانا وأحببتها . وواجه الحزب في عموم البلاد التحرك اليميني - الرجعي لتقويض التطور المستقل والنظام الديمقراطي التعددي ووحدة البلاد . ونجح في احباط هذا التحرك ، وبرز في الطليعة كبطل مدافع عن الديمقراطية البرلمانية التي كانت الحركة التي يقودها جانانا تسعى لتقويضها .

ومن دواعي الفخر ايضا ، انه خلال هذه الفترة كلها ، لعب الحزب دورا أساسيا وبارزا في ولاية كيرالا محققا اصلاحات ديمقراطية هامة تخفف العبء عن الجماهير وتعطي الولاية استقرارا سياسيا . ان السجل الحسن لحكومة الجبهة المتحدة في كيرالا ، برئاسة اجوتا مينون ، قدم مثالا رائعا لعموم البلاد . واثبتت هذه الحكومة شعبيتها في الانتخابات العامة الاخيرة (آذار ١٩٧٧) ، في حين ان الحزب الشيوعي - الماركسي واجه تكوصا انتخابيا هناك ، بسبب افلاس خطه السياسي : العداء الاعمى لحكومة الجبهة المتحدة .

ان من فاحش الخطا اهمال كل هذه المنجزات العظيمة ، او توهم انها تحققت على اساس خط سياسي وتكتيكي خاطيء .

ان احراز هذه المنجزات ، حتى الربع الثالث من عام ١٩٧٤ ، قد تم بفضل اتساع الحزب خطا سياسيا صحيحا بوجه عام .

وبسبب ذلك ، وسع الحزب قاعدته على نحو ملحوظ وامتد الى منساق جديدة . وفي ولايات كيرالا واندرا وتاميل نادو وغيرها ، انضمت قطاعات من الحزب الشيوعي - الماركسي الى حزبنا .

اذا انتقلنا الآن الى الفترة التالية لتحرك « الثورة الشاملة » * في بيهار ، لوجدنا ان تغيرات هامة قد طرأت على اللوحة السياسية في الهند . فابتداء من عام ١٩٧٤ ، وما بعد ، اخذت الحكومة المركزية التي تقودها انديرا غاندي بتقبل الاستراتيجية الاقتصادية للامبريالية الاميركية اكثر فأكثر ، أو كما تسمى بالمفردات الشعبية : اللعبة الاقتصادية للبنك الدولي بتوجيه الاقتصاد الهندي « وجهة - تصديرية » ، وتقديم تنازلات كبيرة للاحتكارات والشركات متعددة الجنسية ، والتعاس المزد من « المعونة » الامبريالية، وتحجيم وتقليص القطاع العام ، وشن الهجوم على الجماهير الكادحة ومستويات معيشتها ، وفي المقام الاول الطبقة العاملة واتحاداتها النقابية * . لقد لوحظت هذه الجوانب ولكن على نحو منفصل ، ولم

* التي قانها حزب جانا يميني الرجمي .

* في الهند ، ثمة ٥ اتحادات نقابية أساسية : شيوعية ، شيوعية - ماركسية ، اشتراكية ، واتحادان آخرا يقودهما المؤتمر ، واليمين .

ينظر اليها ككل ينطوي على تعقيدات كثيرة من زاوية
الاسلوب الذي كانت تسعى به رئاسة الوزراء آنذاك
لاتخاذ النظام البرجوازي وسلطة حزب المؤتمر ومركزها
الشخصي ايضا . ان ازدياد تمرکز السلطة بين يدي
غاندي ، وتعيين « أشخاص موثوقين » في المراكز
الحساسة على مستوى الحكومة المركزية او حكومات
الولايات على اساس الولاء الشخصي لها ، وضرب
التقدميين في حزب المؤتمر ، وبالاخص الفناء المنبر
الاشتراكي في المؤتمر ، والنمو المريع للفساد في
الاطراف القريبة لها ، وبالاخص فضيحة ابنها سانجاي
في شركة ماروتي ، والمخاطر التي تمثلها هذه الميول
على القوى اليسارية والديمقراطية ، ان ذلك كله
لم يقدر تماما تقديرا صحيحا .

في ذلك الوقت ، على وجه التحديد ، تعرضت
الحركة الرجعية بقيادة حزب جانانا الى نكسة
بهزيمتها في ولاية يهار ، ولم تحقق جهودها في
الانتشار في ولايات اخرى نجاحا كبيرا . ولو كنا
قد اخذنا الوضع المتغير بصورة موضوعية ، وركزنا
الكفاح ضد التحول اليميني في السياسات الاقتصادية
لحكومة غاندي (هذا التحول الذي اشار اليه اجتماع
المجلس الوطني (اللجنة المركزية) في اجتماع آب
١٩٧٤) وضد التحركات السياسية الرجعية المشار
اليها آنفا ، لاصبح حزبنا في وضع افضل بكثير ،

ولأضحى بالوسع جعل موقف الحزب مفهوما ومقبولا لدى الطبقات الوسطى ، والطلاب ، وشرائح الفلاحين الذين ضللتهم ديماغوجية حزب جانانا حول « الثورة الشاملة » . ولكن بالامكان جعل الحزب في وضع أكثر مواءمة لبناء وحدة الاحزاب والقوى اليسارية والديمقراطية كبديل عن حكم المؤتمر وفقا لتصور برنامج الحزب وقراره السياسي * .

ورغم ان برنامج المؤتمر العاشر وقراره السياسي كانا ينطويان على الكثير من الافكار الصحيحة ، الا انهما كانا يفتقران الى هذا الفهم . ان اقتراح ذلك بالتقييم الخاطئ للوضع في حالة الطوارئ ، قاد الحزب الى طريق خاطيء انزل به الضرر ، كما اشرنا من قبل .

□ انتخابات البرلمان والانتخابات المحلية في الولايات : هزيمة ساحقة للمؤتمر وتضرر كبير لليسار !

في الثامن عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧
اعلنت اندريا غاندي ، رئيسة الوزراء حينذاك ، عن
اجراء انتخابات عامة وحلت المجلس في حركة
مفاجئة ، ولكن ليست غير متوقعة بالمرّة . ولم يسجل

* يقصد القرار السياسي العالي للمؤتمر الحادي عشر .

ذلك هزيمة مناورات تأجيل الانتخابات وحسب ، بل هزيمة كل مناورات النظام . وبالطبع فقد كان ذلك انتصارا لكل الذين سعوا لاستعادة الديمقراطية . ويبدو ان الامر الذي اقنع انديرا غاندي باتخاذ القرار لم يكن يرجع الى اهتمامها بالديمقراطية قدر ما يرجع الى « تقارير المخبرات » التي اكدت افق انتصار حزب المؤتمر . الا ان حساباتها الرئيسة كانت خاطئة بالمرة .

في هذا الوضع وحدث أحزاب المعارضة اليمينية صفوفها لطرح نفسها كجبهة مشتركة باسم حزب جاناتا . اما انديرا غاندي فلم تقدر المزاج الشعبي حق قدره في غمرة تنعمها بسلطتها الشخصية الواسعة وانخداعها بالتقارير الكاذبة .

جاء الاعلان عن الانتخابات في وقت انغماس الحزب في استعدادات للقيام بحركة ريفية ضد ارتفاع الاسعار وسط هجمات شلة غاندي عليه .

وكان علينا خوض الانتخابات في ظروف عسيرة للغاية ، وقد خضناها وحيدين في كل أرجاء الهند عدا ولايات : كيرالا ، تاميل نادو ، والبنغال الغربية .

لقد درس المجلس الوطني للحزب نتائج الانتخابات البرلمانية ، ونتائج الانتخابات المحلية في الولايات التي جرت بعد ذلك بثلاثة أشهر . وبالطبع ليس من

الضروري ، هنا ، الخوض في كل التفاصيل ، لذا
نكتفي ببعض الجوانب الأساسية .

□ **أولا -** انتهى احتكار حزب المؤتمر للسلطة في
المركز بعد ثلاثين عاما ، وانتقل هذا الحزب الى
المعارضة ليس في البرلمان فحسب بل وفي البرلمانات
المحلية (عدا خمس ولايات) . وهذا بعد ذاته تطور
كبير ستكون له عواقب عميقة وبعيدة المدى على الحياة
السياسية في البلاد . ان احتدام التناقضات الذي
يفتح امكانيات جديدة للحركة اليسارية والديمقراطية
كامن في هذا التطور . ويتجلى ذلك كله بواقع ان
احتكار البرجوازية للسلطة ما يزال مستمرا في حين
ان انعطافا اكيدا نحو اليمين قد طرا على هيكل السلطة .
ان الانتخابات لم تضع حدا لهذا الاحتكار للسلطة
ولم تحل أزمة الديمقراطية البرجوازية . على العكس
من ذلك دخلت الأزمة مرحلة جديدة اعمق وملأى
بالتعرجات والانعطافات وربما الانتفاضات .

□ **ثانيا -** بينت الانتخابات ان انتصار حزب
جاناتا يستند الى ما وصفه بعض قادة جاناتا على
نحو مصيب بأنه « تصويت الاحتجاج » و « تصويت
الكراهية » الخ . لقد اكتسح جاناتا صناديق الاقتراع
في كل الولايات التي عانت فيها الجماهير الكثير من
تجاوزات حالة الطوارئ كالتعقيم الاجباري القسري .
بيد ان هذا ، لوحده ، لا يفسر انتصار جاناتا . فقد

نجح ، غالبا ، في الولايات التي كانت أحزاب اليمين الرجعي (جانا سانغ وغيره) فيها قوية ونشطة . وعليه فان القاعدة الانتخابية لحزب جانانا حيثما تنبع من السخط والاحتجاج الشعبي ضد حكم المؤتمر لا تطرح اي تأييد شعبي لجانانا من زاوية سياساته . والواقع ان عمر جانانا لم يكن يتجاوز الشهر قبل ذهابه الى صناديق الاقتراع .

ان الاصوات التي حصل عليها جانانا تمثل ما رفضه الناس أكثر مما قبلوه وذلك في الحدود التي يكون فيها جانانا مقبولا . ولم يكن ي.ب. جانانا (أحد قادة جانانا) مخطئا تماما حين قال في البرلمان (٣١ آذار - مارس ١٩٧٧) ان « التصويت جرى ضد الطوارئ » . و اضاف قائلا : « ان مغزى الانتخابات يكمن في انها رفضت الطوارئ » . وبالطبع فان جوانب أخرى من السياسات الاشتراكية والديمقراطية لنظام حزب المؤتمر قد أسهمت في رسم مصير انتخابات آذار (مارس) البرلمانية وحزيران (يونيو) المحلية .

□ **ثالثا -** لقد كان رفض الطوارئ انجاز تاريخي للشعب الهندي دون شك ، ولم يكن مدفوعا بأي تأييد لسياسات يمينية بل بفعل السياسات القبولية على النطاق الوطني . لقد كانت مدفوعة بتمسك الجماهير « بالمثل الديمقراطية » كما وصفها المجلس

الوطني للحزب بشكل صحيح . وهذا الواقع يسجل التناقض بين أساس وطبيعة الاحتجاج الشعبي من جهة ، والتركيب السياسي للحكومة التي رفعها هذا السخط الجماهيري الى سدة الحكم من جهة أخرى . ان هذا العامل سيبرز على نحو أكثر حدة ويلعب دورا كبيرا في رسم مجرى الاحداث في الفترة القادمة . وثمة دلائل واضحة على ذلك بارزة للعيان منذ الآن .

□ رابعا - اذا كانت قوى اليمين قد حققت فوزا انتخابيا غير متوقع عبر توحيد وتعزيز قواها الى درجة معينة ، فان القوى اليسارية والديمقراطية عانت نكسة خطيرة جدا للسبب العاكس بالضبط : غياب وحدة الصف . في الماضي كانت القوى اليسارية والديمقراطية المعارضة تكسب من خسائر الحزب الحاكم : المؤتمر . اما هذه المرة فقد انقلب الوضع وصارت المعارضة اليسارية والديمقراطية الخاسر الرئيسي من بين احزاب المعارضة في وقت تسنمت فيه المعارضة اليمينية مقاليد السلطة في المركز وفي الولايات .

□ خامسا - لا يغير من هذا الواقع شيئا حقيقة ان الحزب الشيوعي - الماركسي وبعض الاحزاب اليسارية الاخرى قد تدبرت امر الحصول على بعض المقاعد في البرلمان . ان ذلك يكشف عن وضع

مأساوي في حركة اليسار : انها فازت بهذه المقاعد عبر مساعدة اليمين على نحو مباشر - حزب جانانا - في الوصول الى السلطة بوصفه حليفها الانتخابي السياسي . ويتوجب على المرء ، بهذا الخصوص ، ان يتذكر ان حزب جانانا سانغ الرجعي اليميني والقوى الطائفية تشكل أكثر القوى تنظيماً داخل الحزب الهجين جانانا ، وانها تحتل ٢٠٠ من المقاعد الثلاثمائة التي حصل عليها الحزب الحاكم في البرلمان . وهذا برهان كاف لتبيان طبيعة الاطراف التي عزز الحزب الشيوعي - الماركسي بقواها مع حلفائه اليساريين الآخرين تحت مظلة الخليط الهجين المدعو : حزب جانانا .

□ سادساً - تعرض الحزب الشيوعي لتراجع انتخابي خطير حيث لم ينل سوى ٧ مقاعد من ولايتين هما : كيرالا وتاميل نادو . ولم يحصل الحزب على أي تمثيل برلماني من بقية البلاد . وحتى في أول انتخابات برلمانية دخلناها بعد انشقاق الحزب (١٩٦٧) فزنا بـ ٢٣ مقعداً وحصلنا على ٤٨٥ بالمائة من الاصوات . أما هذه المرة فلم نخسر في المقاعد وحسب بل وفي الاصوات أيضاً ، حيث هبطت النسبة الى ٢٨٢ بالمائة . ولم نحصل على ٤ بالمائة من الاصوات الا في خمس ولايات ، ولولا ذلك لفقدنا اعتراف اللجنة الانتخابية كحزب لعموم الهند ،

أو ما يدعى بحزب « وطني » * . وبالرغم من تحالف
الحزب الشيوعي - الماركسي مع حزب جاناتا تحالفا
انتخابيا ، فإنه لم يستطع المحافظة على قواه في
البرلمان الخامس ، وقد هبط تمثيله من
٢٥ مقعدا + مقعد واحد (فاز به في انتخابات فرعية)
الى ٢٢ مقعدا ، في حين ان نسبة أصواته لم ترتفع
الا بكسور قليلة لا تصل الى ١ ٪ ، أي انها ارتفعت
من ٤٠٣٣ ٪ الى ٥٠١٢ ٪ .

□ سابعاً - ان الأرقام المتعلقة بالحزبين لا يمكن
الا أن تثير أسى اصدقاء الحركة الشيوعية في الهند
التي تلعب دورا عظيما لا في بناء حركة الطبقة العاملة
والحركة الديمقراطية وحدها بل وفي حلبة البرلمان
أيضا . ففي البرلمان السابق كان الحزبان الشيوعي
والشيوعي - الماركسي يشكلان حزبي المعارضة
الرئيسيين ، حيث كانا يمتلكان ٥٠ مقعدا مقابل
١٦ مقعدا لحزب المؤتمر المنشق بقيادة موراجي ديساي
و ٢٢ مقعدا لحزب جانا سانغ اليميني الرجعي .
والواقع ان التمثيل الشيوعي كان أكبر من تمثيل كل
الأحزاب الخمسة التي تمثل الآن حزب جاناتا .
وينبغي على كل شيوعي ان يعمن التفكير جيدا في
هذا النكوص .

* أي ليس معنيا ، ليس مقصودا على ولاية كما هو حال بعض
الأحزاب القومية والدينية الصغيرة في الهند .

□ **ثامنا -** بهذا الصدد يستدعي مثقال كيرالا اهتماما خاصا ، لان خطنا السياسي خط الوحدة اليسارية والديمقراطية - الذي هاجمه الحزب الشيوعي الماركسي - وقف شامخا معززا بالنتائج الرائعة للانتخابات البرلمانية والمحلية التي جرت في آن واحد . لقد فازت الجبهة المتحدة في كيرالا بكل المقاعد التي تنافست عليها ، وارتفع تمثيلنا في الولاية من ٣ الى ٤ مقاعد في البرلمان المركزي . اما في برلمان الولاية فقد فازت الجبهة المتحدة بـ ١١١ مقعدا من مجموع ١٤٠ مقعدا ، وارتفع تمثيل حزبنا من ١٦ الى ٢٣ مقعدا . اما قوة الحزب الشيوعي - الماركسي فقد هبطت من ٣٢ الى ١٧ مقعدا .

□ **تاسعا -** لقد بينت انتخابات كيرالا صحة وتفوق خط توحيد القوى اليسارية والديمقراطية ، تفوقه على خط العزلة اليسارية للحزب الشيوعي - الماركسي ، وتفوقه على خط قيادة حزب المؤتمر ، وبشكل خاص خط انديرا غاندي القائل بأن حصول المؤتمر على الاغلبية الساحقة هو وحده الكفيل بحفظ الاستقرار وجلب الخير . ان هذا الموقف المتعجرف الناشء عن احتكار السلطة قد تمزق اربا اربا الآن كاشفا افلاس القيادة البرجوازية ، في حين ان الجبهة المتحدة في كيرالا اكتسبت المزيد من القوة . ولا يمكن ان يكون لهذا الوضع سوى تأثير صحي تماما على

وحدة أوسع القوى اليسارية والديمقراطية .

□ **عاشرا** - لقد أظهرت كيرالا أمورا عديدة أولها ان مثل هذه الوحدة ممكنة وتستطيع الحفاظ على أرضها ، وأن تشق طريقها قداما بصد اليمين الرجعي والانتهازية اليسارية معا . ولسوء الحظ فان قيادة الحزب الشيوعي - الماركسي لم تتعلم هذا الدرس وما تزال ترى ان تفكيك الجبهة المتحدة في كيرالا وسقوط حكومتها ، دون أي اعتبار للتفويض الواسع الذي حصلت عليه في الانتخابات ، شرط مسبق للتقارب بين الحزبين الشيوعي والشيوعي - الماركسي ليس في حدود كيرالا وحدها بل وفي الولايات الأخرى لبناء وحدة اليسار والقوى الديمقراطية . ومن المفارقات الملفتة للنظر انه بينما يطرح الحزب الشيوعي - الماركسي هذا الشرط المسبق على الحزب الشيوعي ، فانه لا يرى ضيرا في علاقاته الحميمة مع حزب جانانا بل والتحالف مع هذا الحزب .

وفي ولاية تريپورا انضم الحزب الشيوعي - الماركسي الى حكومة ائتلافية مع حزب جانانا . ويفترض بهذا أن يكون عملا من أجل قضية الوحدة اليسارية والديمقراطية ! وقد طرد الحزب الشيوعي - الماركسي ، في ظرف أشهر ، من حكومة الائتلاف .

□ انتخاب برلمانات الولايات ..

في ظرف ٣ أشهر من الانتخابات البرلمانية جرت انتخابات البرلمانات المحلية في عشر ولايات ومنطقتين اتحاديتين ومدينة دلهي .

بقدر ما يتعلق الامر بالكسب السياسي المباشر لحزب جاناتا ، نجح هذا الحزب في الهيمنة على حكومات ٨ ولايات اضافة الى ولاية البنجاب ، حيث يحكم بالائتلاف مع حزب ديني محلي . ولكن حزب جاناتا تعرض ، في نفس الوقت ، الى هزائم ملحوظة في : البنغال الغربية ، تاميل نادو ، جامو وكشمير .. وغيرها . ليس هذا وحسب ، ففي ولاية بيهار واوتار براديش وهاريانا ، حيث اكتسح جاناتا صناديق الاقتراع قبل ٣ أشهر ، خسر جاناتا بين ١٠ - ٢٠ بالمائة من الاصوات قياسا للانتخابات البرلمانية .

وفي ولايات أخرى خسر حزب جاناتا قدرا مماثلا من الاصوات .

لقد كشفت هذه الانتخابات عن زوال وهم قطاعات واسعة من الجماهير وابتعادها عن حزب جاناتا في ظرف اسابيع بعد الانتخابات البرلمانية من جهة، وكشفت مدى عدم استقرار التأييد الجماهيري لهذا الحزب حتى في انتخابات آذار . ليس ثمة شك

في ان حزب جساناتا وسع وعزز سلطته ، ولكن الانتخابات المحلية أعطت نتائج عكسية بالضبط ، ولكن على المستوى الجماهيري . ان الغزى السياسي الايجابي لهذه التجارب ينبغي ألا يفوت اليسار والحركة الديمقراطية .

ان الاحزاب الرئيسة المعارضة لحزب جانانا قد حنتت وضعها في الانتخابات المحلية قياسا لوضعها في الانتخابات البرلمانية . وظهر حزبا تحسنا في ولايات اونار براديش وبيهار والبنجاب عما كان عليه الحال في آذار (مارس) . ولكن ، في البنغال الغربية ، لم يفز حزبا الا بمقعدين مقابل ٣٦ مقعدا في البرلمان المحلي السابق ، بيد ان هذا التراجع الكبير قد جاء بفعل التحول الشعبي لصالح الجبهة اليسارية بقيادة الحزب الشيوعي - الماركسي .

لقد استرجع الحزب . في هذه الانتخابات المحلية ، جزءا من الارض التي خسرها في الانتخابات البرلمانية . ففي ولاية بهار وأوتار براديش والبنجاب ومنطقة دلهي : حن الحزب وضعه قياسا لاقتراع آذار (مارس) . وعليه لا يمكن التقليل من اهمية هذه النجاحات الانتخابية التي تحققت رغم الظروف الصعبة في هذه الولايات اضافة الى تامل نادو . لقد عمل رفاقنا بحماس كبير وشجاعة وبراعة بوجه صعوبات جديدة للغاية .

ولكن كما هو الحال في الانتخابات البرلمانية ،
هبط تمثيلنا في البرلمانات المحلية ، عدا كيرالا .
فمن ١٤٠ مقعدا في البرلمانات المحلية السابقة
(بضمنها كيرالا) انخفض نصيبنا الى ٧١ مقعدا
فاقدين بذلك قرابة ٧٠ مقعدا .

غير ان ما ينبغي أن يشير فينا القلق ليس فقدان
القاعد بل تآكل قواعدنا الجماهيرية التقليدية وهبوط
قدرة الحزب على جذب الجماهير الواسعة في مثل
هذه المعارك الهامة كالانتخابات .

وعلى أية حال سيكون من باب التشاؤم التام
الظن بأنه لا يمكن التغلب على ضيق قواعدنا ، أو ان
الجماهير تباعد عنا لمجرد انها لم تصوت لصالحنا في
الانتخابات . وان الانتخابات ليست المقياس الوحيد
لنفوذ الحزب بين الجماهير .

لقد خسر حزبنا لانه كان ، مؤقتا ، على
الجانب الآخر من المزاج الجماهيري والاندفاع الشعبي
العارم للتخلص من حكومة حزب المؤتمر . ان هذا
العامل السياسي الحاسم في انتخابات البرلمان ظل
ايضا العامل الحاسم في الانتخابات المحلية .

لقد ابرزت هذه الانتخابات حقيقة ان هذا
النظام الانتخابي غير ديمقراطي . فلقد ظل حزب المؤتمر
يحكم طوال هذه السنين بأقلية من الاصوات
تتراوح بين ٤٢ و ٤٥ بالمائة . وفي الانتخابات الحالية

حصل حزب جاناتا على اغلبيّة كبيرة من المقاعد بـ ٤٣ بالمائة فقط من الاصوات . ان اليسار والاحزاب الديمقراطية هي المتضرر الاكبر في ظل هذا النظام الانتخابي .

ان نظام التمثيل النسبي * هو نظام اكثر ديمقراطية . ففي ظله يحصل كل حزب على عدد من المقاعد تتناسب وقوته الفعلية . كما يقف عقبة امام التحالفات الانتخابية الانتهازية . ان النضال من اجل التمثيل النسبي ضرورة ملحة لكل الاحزاب والقوى اليسارية والديمقراطية .

ان التلاعب بالانتخابات ومنع الفقراء من ممارسة الحقوق الديمقراطية كان وما يزال مرضا مستديما يهدد نظامنا الديمقراطي . لقد جرى هذا من قبل في ظل حكم المؤتمر ، ويستمر اليوم بدرجة اكبر في ظل حكم جاناتا . وينبغي تعبئة الراي الديمقراطي لمكافحة هذا الخطر .

ان قضية الفوز بالمقاعد لا يمكن ان يقلل من شأنها في اوضاع كأوضاعنا . لان التمثيل القوي للحزب في الهيئات التشريعية امر ضروري لدعم التحركات الجماهيرية واسناد قضية الشفيلة ، اضافة الى تعزيز قوة تدخل الحزب في شؤون البلاد.

* بعكس نظام الدوائر الانتخابية .

لقد ابرزت الانتخابات الحاجة الى أن تكون لنا قاعدة جماهيرية سياسية مستقلة في كل ولاية يجري الحفاظ عليها بالنشاط السياسي للحزب ومن خلال المنظمات الجماهيرية والعمل الجماهيري - قواعد يمكن الاعتماد عليها في أصعب الاوقات .

□ مرحلة جديدة : المخاطر والاحتمالات

انتقلت السلطة المركزية ، كما اشرنا في البداية، الى ايدي خيط من القسوى يهيمن عليها اليمين الرجعي والقوى الطائفية . وهذا تطور سلبي يشكل خطرا على نظامنا الديمقراطي وتطورنا المستقل والوحدة القومية .

ان تشكيل حكومة حزب جانانا في المركز والعديد من الولايات لن يقلل من أزمة وفشل طريق التطور الرأسمالي . بالعكس فقد تفاقت الازمة وستستمر كذلك .

ان سياسات واجراءات حزب جانانا تشير بوضوح انها تميل الى التراجع عن السياسات التقدمية المقبولة وطنيا واستبدالها بسياسات رجعية .

تتلخص النقطة المركزية في السياسة الاقتصادية لحكومة جانانا في اطلاق العنان للرأسمال الاحتكاري والشركات متعددة الجنسية ، والاعتماد على قوى

« السوق - الحر » ونسف وقلب كل السمات
التقدمية مثل الاعتماد على النفس والتنمية الصناعية
المخططة ، والاصلاح الزراعي ، واتعاء القطاع العام ،
والبحث العلمي والتطور التكنيكي الذاتي .

ان المجرى الرئيسي لهذه السياسات الاقتصادية
ينسجم بالكامل مع النهج الذي يدعو اليه البنك
الدولي وصندوق النقد الدولي فيما يخص بلدان
العالم الثالث لخدمة مصالح الكولونيالية الجديدة .

ان الاشهر القليلة من حكم حزب جاناتا قد
اطلقت اشارة الخطر لاشتداد التدخل الامبريالي ،
الاقتصادي والسياسي ، في الشؤون الداخلية
للهند . وتبنى الامبريالية تكتيكات وطرائق معينة
على الجبهتين الاقتصادية والسياسية لتعزيز خططها
ومصالحها الكولونيالية الجديدة .

ويتلخص هدفها السياسي باضعاف وتقويض
السياسة الخارجية التقليدية للهند : سياسة السلام
وعدم الانحياز ، وبالاخص محتواها المعادي
لالامبريالية ، والصداقة والتعاون مع الاتحاد
السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى . وهذا
يشكل خطرا كبيرا على مستقبل استقلال وسيادة
الهند .

ورغم ان السمات الرئيسية للسياسة
الخارجية للهند لم تتغير كثيرا بفضل جذورها

الوطنية العميقة وتقاليدنا الوطنية ، فان ميولا جديدة
معاكسة قد برزت ولا يمكن التغاضي عنها . وهذا
يتطلب وحدة وتعبئة كل القوى المعادية للامبريالية
والداعية للسلام والصداقة مع البلدان الاشتراكية
في بلادنا .

ولعل اوسع جانب في حكم حزب جاناتا ذلك
الاستخدام السريع ، الماهر . والمنظم لسلاح
الطائفية المسموم من قبل حزب جانا سنغ (حزب
رجعي طائفي يهيمن على جاناتا) ، فهو يدفع باتجاه
اثارة الصدامات بين الهندو والمسلمين . وممارسة ارباب
لا مثيل له ضد المنبوذين (Harijans) * وغيرهم من
فقراء الريف . ویتھیا لشن حملة خبيثة ضد
العلمانية . ويقوم بتنظيم قوات ميليشيا خاصة به
على عجل ، وتنصيب رجاله في المواقع الاستراتيجية
من جهاز الدولة على مستوى المركز والولايات .
ويعمل بهدف اقامة نظام ديكتاتوري يميني رجعي على
المكشوف في الهند مرتبط بالكولونياليين الجدد .

لقد بدأ حزب جاناتا بالكشف عن مواقفه
السلطوية اللاديمقراطية . وتزايد مظاهر اطلاق
النار ، وعصابات ارباب العمل ، وانتهاكات ملاك
الارض للمنبوذين وفقراء الريف . وتجري ملاحقة

* ثلاثة ديتية قوامها (٨٠) مليون ، اغلبها من فقراء الفلاحين .

منتظمة للمثقفين التقدميين ، وانتهاك فظ للحقوق الدينية للأقلية المسلمة ، وكبت لغة الاوردو (اللغة التي يتكلم بها غالبية المسلمين) .

على هذه الخلفية تتضائل الاوهام المعلقة على جانانا على نطاق شعبي واسع ، ويتغير مزاج الجماهير بشكل سريع . واخذت أعداد متزايدة من الناس تتطلع الى بديل يلبي حاجاتها ومطامحها .

وفي فترة وجيزة للغاية فقدت حكومات جانانا، في المركز والولايات ، ثقة الجماهير ، كما أصبح استقرارها وموثوقيتها موضع شك حتى عند مؤيديها . وتشدد البيروقراطية ، في هذه الظروف، قبضتها .

ان حالة اللااستقرار والفوضى في الوضع السياسي العام قد تنامت هي الاخرى .

ويدخل نظامنا الديمقراطي ومؤسساتنا السياسية برمتها مرحلة ازمة عميقة . وينبغي للهدوء النسبي على السطح الا يخدع احدا . فالتيارات التي تفعل فعلها في الاسفل تجعل الوضع معقدا وخطيرا مما يهدد وحدة الامة والنظام الديمقراطي .

ان تعمق الازمة الاقتصادية وتفاقمها بسبب سياسات حكومة جانانا ، وتنامي السخط الجماهيري ، يزيدان من حدة التناقضات والصراعات داخل الحزب الحاكم على كل المستويات .

وتوجد داخل مجمع جاناتا قوى لا يمكن ان
تنسجم مع بعضها : قوى علمانية وقوى طائفية ،
قوى معادية للامبريالية وأخرى موالية لها ، قوى
ساهمت في النضال التحرري وتشبعت بتقاليد ،
وأخرى لا تمتلك مثل هذه النظفة . ان عدم الانسجام
هذا يتزايد بفعل الاندفاع القوي والمخطط من جانب
قوى اليمين الرجعي الطائفي (منها حزب جانا سانغ)
لنعزير وتوسيع نفوذها داخل الحزب الحاكم وجهاز
الدولة .

أما الازمة في صفوف حزب المؤتمر فقد تعمقت
هي الاخرى وبلغت حد الانشقاق . وتقوم بعض
الاوساط بمساع محسوسة لحياء البريق الشخصي
لانديرا غاندي التي تواصل عدم الاعتراف بمساوىء
حكومتها وشلتها خلال الطوارئ . وقد عاد الكثير
من افراد الشلة الى التداول . ويلاقي ذلك نقد
ومقاومة العديد من قادة ونواب حزب المؤتمر . ومن
الوقائع الملحوظة ان انديرا غاندي وشلتها لم يستطيعوا
توجيه حزب المؤتمر والسيطرة عليه كما كانوا يأملون .

ان الازمة التي تعصف بمعسكر البرجوازية
تفتح امكانيات عظيمة لقوى اليسار والديمقراطية
لتوحيد صفوفها وصياغة بديل حقيقي على المستوى
الوطني . وهذا الافق يستبعد كلا من تعزيز سلطة
جاناتا وعودة حكم حزب المؤتمر .

ان اعتبار حزب المؤتمر « العدو الرئيسي »
وتصوير محاربة « تسلطية المؤتمر » على انها المهمة
الرئيسية موقف ذاتي وخاطيء . ان حزب المؤتمر
الآن جزء من المعارضة ، ولكن لا يمكن اعتبار كل حزب
المؤتمر قوة ديمقراطية يسارية ، رغم ان الفئات
اليسارية والديمقراطية داخل هذا الحزب تظل حليفا
مهما لحركتنا . وعليه لا بد من اتخاذ موقف ايجابي
ازاء هؤلاء ولكن من وجهة نظر طبقية وفي مصلحة
التطور الديمقراطي للامة .

ولعل اكثر سمات الوضع الراهن ايجابية
اندفاع قطاعات واسعة من الشغيلة الى الكفاح
الجماهيري النشط ، وبالاخص الطبقة العاملة
المنظمة . وتندلع الآن العديد من الاضرابات في كل
أرجاء البلاد بمساهمة نشطة من حزبنا والاتحادات
النقابية . وهناك أيضا التظاهرات الجماهيرية
الحاشدة والتجمعات والمؤتمرات التي نظمها حزبنا
وشارك فيها مئات الآلاف ، وبالاخص ضد ارتفاع
الاسعار ودفاعا عن حقوق المنبوذين وفقراء الريف .
وتبدي الجماهير الواسعة المنخرطة في هذه
النشاطات توقا الى وحيدة كل القوى اليسارية
والديمقراطية . وينبغي عدم اغفال خيبة الجماهير
بحزب جانانا واستمرار غضبها حيال مساوئ حزب
المؤتمر وسياساته الاشعبية . والحق ان الذين

يبتعنون عن جانبا لا ينتقلون جميعا الى حزب المؤتمر . انهم يتوقون الى بديل حقيقي عن كلا شكلي حكم الطبقة الرأسمالية . ويتطلعون ، في هذا الاطار ، بأمل متزايد الى حكومتى كيرالا والبنغال الغربية * .

ان مهمة بناء البديل اليساري الديمقراطي تستدعي أن يمحضها الحزب الاولوية الكبرى وأن تكون موضع مبادرات مستمرة .

وفي هذا الاطار ، وكجزء من هذه العملية ، ينبغي اعطاء الاهمية القصوى للجهود الرامية الى جذب الحزب الشيوعي الماركسي الى هذا الموقع ، وتطوير العمل المشترك والعلاقات الوثيقة بينه وبين حزبنا . فهذا ما تصبو اليه الطبقة العاملة والشفيلة وكل القوى الديمقراطية في البلاد . وطالما ان الجماهير لا ترى ان الحزبين اليساريين الرئيسيين - الحزب الشيوعي والحزب الشيوعي الماركسي - يبذلان مساع جدية للتقارب ، فانها لا تستطيع ان تحتفظ بالثقة الكافية في امكانيات قيام وحدة يسارية - ديمقراطية فعالة .

ويتطلب هذا ، الصبر والجهود المتواصلة ، ليتحقق عبر النضال بوصفه جزءا أساسيا من العمل

* تحكمها جبهات يسارية ديمقراطية .

لبناء أوسع وحدة للقوى اليسارية والديمقراطية .

ان أكبر العقبات التي تقف في الطريق تتمثل في خط قيادة الحزب الشيوعي الماركسي التي تتخذ من حزب جانانا حليفاً ، وتصور المؤتمر على انه العدو الرئيسي ، وتعمل على اسقاط حكومة الجبهة المتحدة في كيرالا ، وتمسك بهم « تحطيم » الحزب الشيوعي . ان هذا النهج يتناقض بالاساس مع مقتضيات الصراع الطبقي والواقع الموضوعي ، ولا بد ان يؤول الى الفشل عاجلا اكثر منه آجلا .

ويتوجب علينا ونحن نقوم بمحاربة الجوانب السلبية والانتهازية في سياسة الحزب الشيوعي - الماركسي ايدولوجيا وسياسيا ، ان نؤكد ونبحث عن نقاط الاتفاق بيننا وبينهم لتسهيل العمل الموحد حيال القضايا المشتركة .

وينبغي لهذا الموقف ان يتسع ليشمل الحزب الشيوعي الماركسي - اللينيني وغيره من التجمعات .

ويتوجب بذل كل الجهود الممكنة لتوطيد الوحدة من الاحزاب اليسارية الاخرى . ولا بد ان ندرك ، في ذات الوقت ، انه لا وحدة الشيوعي والشيوعي - الماركسي ، ولا وحدة الاحزاب اليسارية وحدها بكافية لمواجهة تحديات الوضع . ويستدعي هذا التغلب على الانقسام الحاصل في صفوف الجماهير

الملاصقة اليسار خارج المؤتمر ، وجماهير الاحزاب الديمقراطية ، وجماهير حزب المؤتمر . ولا بد أيضا ، في ظل الوضع الراهن ، من العمل على كسب العناصر الديمقراطية داخل حزب جانا والجماهير التي تسير وراءه .

ويقتضي أن ندرك أن بناء الوحدة اليسارية الديمقراطية عملية متداخلة تتطور على نحو متفاوت بين مختلف الولايات وفي مختلف الفترات . وعليه ينبغي أن لا يوضع جانب معين من هذه الصيرورة بمواجهة جوانب أخرى - أي عدم وضع الوحدة اليسارية ضد الوحدة الديمقراطية ، ولا الوحدة الديمقراطية ضد الوحدة اليسارية .

ويتطلب ذلك كله أقصى تطوير لمبادراتنا المستقلة وتمبئتنا الجماهيرية ونشاطنا الجماهيري المستقل بوصفه قاعدة لتدخلنا في الحياة السياسية للامة . أي لا بد من ابداء أقصى الاهتمام لمسألة بناء قاعدتنا الجماهيرية ودورنا السياسي المستقل .

أن وضع ونفوذ حزبنا السياسي داخل الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين وشفيلة الريف ، وقراء الريف والمدن ، ينبغي أن يتعزز ويتسع . وعلى حزبنا أن يمد ، بسرعة ، نشاطه وصلاته في صفوف الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ، للتغلب على ضعفنا الطويل في هذا المجال .. يجب اعطاء الاولوية للعمل القاعدي ..

ويكتسب دور المنظمات الجماهيرية ، في هذا الشأن ، أهمية كبيرة . فمبادراتها وصياغتها للشعارات الصحيحة واختيارها لأشكال العمل الجماهيري الموحّد سوف تعزز إمكانيات تحقيق الوحدة اليسارية والديمقراطية . ولكي يكون الحزب قادرا على تنفيذ الالتزامات المناطة به تاريخيا ، ينبغي أن يكون متجددا ومنظما وأكثر فاعلية وديناميكيا على كل المستويات .

وعند ذلك فقط يمكن لحزبنا أن يتخذ المبادرات الضرورية لإقامة أوسع وحدة مطلوبة في النضال الجماهيري .

اللازمة الراهنة والبعيد اليساري - الديمقراطي

ينعقد المؤتمر الحادي عشر في وضع يختلف كثيرا عن الوضع الذي وافق انعقاد آخر مؤتمر للحزب . فقد تعمقت أزمة طريق التطور الرأسمالي الذي سارت عليه الطبقة الحاكمة منذ استقلال الهند ، وتفاقت لتتحول الى أزمة سياسات الطبقة البرجوازية ، أزمة حكم الطبقة البرجوازية . وتدخل الأزمة الاقتصادية طور انعدام الاستقرار السياسي ، طور الأزمة السياسية . ان كلا من حزب المؤتمر وحزب جاناتا الآن في قبضة مثل هذه الأزمة . ولا يمكن انقاذ البلاد باستمرار حكم جاناتا ولا بعودة حكم المؤتمر . لا يمكن انقاذها الا باحداث تحويل بنيوي أساسي في الوضع الاقتصادي وانعطاف وطني ديمقراطي في سلطة الدولة على مستوى

المركز ، أي باحلال بديل يساري ديمقراطي في هيكل السلطة على مستوى المركز ، وعلى حزبنا ومنظماته الجماهيرية أن تلعب دور القيادة والمبادرة البارزة لاجل تحقيقه .

وبالرغم من السمات الايجابية التي تميزت بها فترة ما بعد الاستقلال كالتنمية الاقتصادية المستقلة، ونمو القطاع العام ، والتخطيط الاقتصادي ، وعدم الانحياز ، والصداقة مع الاتحاد السوفياتي والعالم الاشتراكي والتعددية الحزبية والديمقراطية البرلمانية، بالرغم من كل ذلك فان طريق التطور الراسمالي الذي سارت عليه حكومة حزب المؤتمر على مدى العقود الثلاثة الماضية تميز بالازمات المتكررة والرضوخ للابتزاز الامبريالي في بعض القضايا مما أنزل ضرا فادحا بالاقتصاد الوطني واحاق طريق التطور الوطني المستقل نفسه بالخطر . لقد بدأ التراجع في السياسات الاقتصادية على يد حكومة انديرا غاندي منذ عام ١٩٧٤ عقب تقبل توصيات البنك الدولي وانتهاء بفترة الطوارئ .

ان حلول حكومة جانانا محل حكومة المؤتمر ، في المركز وفي العديد من الولايات ، البعيد كل البعد عن تخفيف ازمة التطور الراسمالي ، لم يؤد الى شيء سوى تعميقها وتشديدها خلال السنة الماضية . ان مظاهر التراجع في السياسة الاقتصادية المطابقة

لنهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيما يتعلق ببلدان العالم الثالث ، ان هذه المظاهر تكتسب طابعا منتظما ومندفعا على يد حكومة جانانا . يترتب على ذلك ان حزب جانانا قد بدأ يكشف سماته التسلطية اللاديمقراطية بطرق أشع مما فعلت حكومة المؤتمر.

□ الأوضاع الاقتصادية :

خلال عام من حكم جانانا واصلت مظاهر الازمة في الاقتصاد الهندي الاشتداد والتفاقم . فقد هبط معدل النمو الصناعي بنسبة تصل الى ٥٠ بالمائة خلال ١٩٧٧ - ١٩٧٨ قياسا الى ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، وأضرب العديد من الشركات الضخمة عن الاستثمار بعد ان ابتلعت التنازلات العديدة التي أعطيت لها ، لتطالب بالمزيد والمزيد من التنازلات من رؤساء حزب جانانا . وهناك البعض فقط من وحدات القطاع العام يعمل على نحو مرض . اما البطالة ففي ازدياد مستمر ، وقد ارتفع عدد المسجلين في قوائم الاعانة من ٩٦٦ مليون في تشرين الاول ١٩٧٦ الى ١٠٠٨ مليون في تشرين الاول ١٩٧٧ .

ورغم ان الصورة افضل بقليل في الزراعة ، وذلك بالاساس جراء الظروف المناخية المؤاتية ، فان هناك هبوطا في حصة الفرد من الحبوب . وخلال

سنة واحدة من حكم جانانا اتسعت الفوارق واشتد التوتر الاجتماعي في الارياف . وشن سادة الارض هجوما عنيفا على شغيلة الريف وفقراء الريف ، وتضاعفت الاساءات ضد المنبوذين مرات ومرات . ويعاني الفلاح من هبوط الاسعار لقاء منتوجه ، اذ لا يحصل على السعر الحكومي المثبت للفلة الزراعية بفعل سياسة اقتصاد السوق الحر التي تتبعها حكومة جانانا . لقد بلغ السعر المثبت للحنطة في آذار (مارس) ١٩٧٧ قرابة ١١٠ روبية للقنطار . الا ان الفلاح مضطر للبيع بسعر متدن جدا يتراوح بين ٨٠ - ٩٠ روبية ، في حين يدفع المستهلك ١٤٠ - ١٧٠ روبية في دكاكين المفرد وفي السوق . وقد تدهورت اسعار القطن وجوز الهند والتبغ والمطاط والجوت وقصب السكر منزلة الخراب بالفلاحين . وواصلت اسعار السلع الاستهلاكية الارتفاع خلال عام ١٩٧٧ بفضل سياسات جانانا جالبة النفع لتجار الجملة .

ان الميزانية التي وضعتها حكومة جانانا في شباط (فبراير) ١٩٧٨ تعد أسوأ ميزانية خلال فترة ما بعد الاستقلال ، ويتوقع أن تشعل نيران التضخم في كل المجالات . ومنتظر أن يكون عام ١٩٧٨ عام ارتفاعات عالية في الاسعار . وبالرغم من الخزون الهائل للحبوب في وقت مجيء جانانا للسلطة ، فان

الحكومة الجديدة ترفض، وبإصرار ، اتخاذ الاجراءات الكفيلة بخفض أسعار الاغذية من خلال شبكة دكاكين لتوزيع الحبوب بأسعار معقولة وبمعدلات مثبتة تحت اشراف الدولة لتلبية حاجات قطاعات واسعة من الجماهير .

وبفضل سياسات جانانا المعادية للطبقة العاملة ، نجمدت مداخل الطبقة العاملة في العديد من الصناعات ، في حين حصل هبوط حقيقي في دخل عمال صناعات الجوت والصناعات الهندسية والنسيج والاليوم والكيماويات والسمنت ، الخ . وانتشرت حالات الاعتصام في المصانع واتسعت خلال عام ١٩٧٧ مفضية الى خسارة في ايام العمل اكبر من تلك الناشئة عن الاضرابات .

وواصل السوق الداخلي تقلصه في كل المجالات مؤديا الى تشديد الازمة الاقتصادية وازمة النطور الراسمالي .

□ الازمة العالمية

لا يمكن استيعاب الازمة الاقتصادية والسياسية في الهند ، بكل ما تخطوي عليه من تعقيدات وتشابكات ، ما لم يتم النظر اليها في اطار استمرار ازمة الاقتصاد الراسمالي العالي و تكتيكات الهجوم

الكولونيالي الجديد التي صاغها الامبرياليون تحت تأثير هذه الازمة ، وتغير ميزان القوى العالمي اثر الانتصارات المعادية للامبريالية خلال السنوات الاخيرة .

لقد تفاقمت ازمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وازدادت سوءا منذ المؤتمر العاشر للحزب وحتى الآن.

وذكرت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) التي تضم ٢٤ بلدا رأسماليا متطورا ، ذكرت في تقريرها السنوي المنشور نهاية ١٩٧٧ ان الاقتصاد الرأسمالي الغربي يعاني من عدم استقرار متزايد ، وان الناس ، وهذا هو الالم ، يفقدون ايمانهم ، على نحو متزايد ، بقدرة الحكومات على تنظيم الاقتصاد .

وحسب تقديرات هذه المنظمة (OECD) ارتفعت البطالة في البلدان الرأسمالية الصناعية من ١٥،٢ مليونا في تشرين الاول ١٩٧٥ الى أكثر من ١٧ مليونا في تشرين الثاني ١٩٧٧ . ليس هذا وحسب ، فالبطالة الآن حالة مزمنة ومستديمة ، وتحرم الملايين حتى من حق استلام المعونات .

اما التضخم فقد أصبح سمة دائمة من سمات الاقتصاد الرأسمالي . ان مختلف التنبؤات التي تضعها المؤسسات الاحصائية في البلدان الغربية تستبعد أي تحسن في المستقبل القريب على جبهتي

التفخم والبطالة . ان الانتفاع الجزئي بالطاقات الانتاجية وانخفاض انتاجية العمل والاستثمار هي الآن من السمات الشاملة للازمة .

وسجلت بلدان السوق المشتركة هبوطا في الانتاج عام ١٩٧٧ بالمقارنة مع العام السابق . أما الانتاج الصناعي في اليابان فهو في حالة من الركود الآن . حتى الولايات المتحدة لم تستطع تجنب ابطاء الانتاج الصناعي ، وتبذل خير ما بوسعها ، بسبب موقعها العسكري والاقتصادي والسياسي في المنظمة (O E C D) ، للتغلب على الازمة عبر التوسيع الاقتصادي لاحتكاراتها متعددة الجنسية ، وهذا جانب من سياسة الولايات المتحدة يتسم بأهمية خاصة لفهم التكتيكات الكولونيالية الجديدة .

□ تكتيكات جديدة :

ان احتدام التناقضات بين القوى الامبريالية وتنامي ميول الحماية الجمركية ، والمنافسة التجارية الحادة ، والتنافس على الاسواق ، ومضاربات العملة ، والازمات النقدية ، وتنامي عدم الاستقرار السياسي للانظمة البرجوازية ، وارتفاع مد الاضرابات والنضالات العمالية — ان هذه جميعا من سمات الطور الجديد من أزمة الرأسمالية العالمية .

وبمواجهة هذه الازمة والنجاحات المتنامية للقوى المعادية للامبريالية ، صاغ الامبرياليون تكتيكات كولونيالية جديدة تتكيف مع حقائق الوضع الراهن . وتركز الامبريالية تركيزا خاصا على المجال الاقتصادي حيث ما تزال تحتل موقعا قويا ، والبلدان المستقلة حديثا تعاني ضعفا واضحا . وقد جرى وضع منظومة من التدابير ترمي الى تعزيز التطور « المستقل » للرأسمالية في البلدان المتحررة حديثا من خلال الربط الاوسع والاشد احكاما لهذه البلدان بشبكة التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل . ويقدم الامبرياليون ، لدى وضع هذه السياسة موضع التنفيذ ، تنازلات معينة للمجموعات البرجوازية الحاكمة في هذه البلدان .

ان تطوير « اقتصاد التصدير » و « الاقتصاد الزراعي » في البلدان المستقلة حديثا ، وربطها زبطا وثيقا بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وتحويلها الى ملاحق صناعية وزراعية ومواد خام للرأسمال الاجنبي والاحتكارات متعددة الجنسية في مجرى عملية تصنيع هذه البلدان (تزويدها بتكنولوجيا قديمة ، الخ) لضمان تبعيتها ، وتعزيز تعاون مالي من نمط جديد وبأساليب مختلفة (باسم نقل التكنولوجيا ، والقيام بمشاريع مشتركة كشرك ثانوي في بلدان العالم الثالث الخ) بين البرجوازية

الجديدة الصاعدة في هذه البلدان والراسمال
الاحتكاري الخاص والاحتكارات المتعددة الجنسية في
البلدان الامبريالية .. هذه هي عناصر التكتيكات
الكولونيالية الجديدة التي صاغتها وطورتها وكيفتها
الامبريالية لنقل أعباء الازمة الى البلدان النامية .

أقد صيغت هذه التكتيكات ويجري تنفيذها
بداب في البلدان النامية البارزة . بشكل خاص ،
مثل الهند ، بمساعدة البيوتات الاحتكارية الضخمة
التي تتعاون مع الشركات متعددة الجنسية في
مشاريع مشتركة داخل الهند ، بل وبدأت تستثمر
رؤوس أموالها بصورة مشتركة مع الاحتكارات
الاجنبية في بلدان نامية أخرى .

وتلجأ الامبريالية ، على نحو متكرر أيضا ، الى
تكتيك استخدام الدول في بعض المناطق كوكيل
لاقامة معازل امبريالية موثوقة هنا وهناك في أرجاء
العالم الثالث . وتلعب ايران والعربية السعودية
هذا الدور في منطقتنا .

وبعد اضعاف وتخريب التعاون بين البلدان
النامية والمنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي
واحدا من التكتيكات الكولونيالية الجديدة . ويتعاون
حكام الصين الماويون تعاوننا تماما في هذا المجال .

ولقد حقق الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة

الاشتراكية الاخرى ، تقدا هائلا متعدد الجوانب في الفترة الاخيرة .

وقد اظهرت المعونة السياسية والمادية من لدن الاتحاد السوفياتي وكوبا الى القوى المعادية للامبريالية والمناهضة للكلونيالية في افريقيا وغيرها من الاماكن ، اظهرت قيمة التحالف بين النظام الاشتراكي العالمي ونضالات التحرر الوطني . وتوثقت العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدان الاشتراكية وبلدان العالم الثالث المعادية للامبريالية ، مما عزز قوة جاذبية الاشتراكية على النطاق العالمي . ولهذا الامر مفزاه الكبير بالنسبة للنضال من اجل انتهاز سبيل جديد للتطور بافق اشتراكي الذي تعزز في الهند والعديد من بلدان العالم الثالث .

وقد حقق العديد من الدول الديمقراطية الثورية ذات التوجه الاشتراكي في العالم الثالث تقدا هاما . وتقدم هذه الدول اسهامة مهمة في تطوير امكانات القوى التقدمية والمعادية للامبريالية في رقعة حركة التحرر الوطني ، بما في ذلك الهند .

وتعمل الاحتكارات الرأسمالية الاجنبية على زيادة الاعباء على شعوبها وتقل اعباء الازمة الاقتصادية الى البلدان النامية بطرق عديدة ، مفاعمة بذلك الازمة المحتدمة اصلا في بلدان مثل الهند . وتقوم هذه الاحتكارات ، من خلال التلاعب بسلسلة كاملة

من العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة ، بارغام تلك البلدان النامية التي ما تزال تحتفظ ، بوجه عام ، بصلاتها مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، على زيادة تبعيتها للبلدان الامبريالية . وتواصل هذه الاخيرة ، وبوجه خاص الولايات المتحدة ، استغلال مديونية البلدان النامية لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية عليها . وتبلغ ديون الهند ، وأغلبها لصالح الولايات المتحدة والبلدان الغربية ، قرابة ٨٠٠٠ بليون روبية تتضمن مدفوعات على شكل فائدة تتجاوز ٨٠٠ بليون روبية سنويا .

وتنقل البلدان الامبريالية اعباء الازمة الى بلدان انعام الثالث بزيادة أسعار سلعها الصناعية والعمل على خفض الاسعار المدفوعة لقاء المواد الخام . ويجري استغلال العالم الثالث أيضا عبر تطبيق اجراءات حماية داخلية ازاء السلع الصناعية المستوردة من البلدان النامية ، الى جانب فرض علاقات تجارية غير متكافئة بالنسبة لصادرات البلدان الامبريالية الى النامية . وبسبب ذلك فان التناقض بين الامبريالية والشعب الهندي ككل سوف يزداد حدة .

لقد عانت الهند من الاستغلال الكولونيالي الجديد ، الامر الذي فاقم ازمة طريق التطور الرأسمالي .

□ اهتمام أميركي بالهند

بعد مجيء جانانا الى السلطة أبدت الامبريالية
الاميركية اهتماما متزايدا بالهند وآسيا ككل ، في
ضوء التغيرات السياسية المفيدة للامبريالية في
سري لانكا ، بنغلاديش ، باكستان .

وقد أعلن وزير الدفاع الاميركي هارولد براون
مؤخرا * :

« الوضع في آسيا مؤاتٍ أكثر لمصالحنا مما كان
عليه الحال في الماضي . ونريد ضمان استمرار هذا
المناخ المواتي .

لذا سنقوم ، خلال السنوات الخمس القادمة ،
بتعزيز قواتنا في المنطقة بإدخال عدة منظومات متقدمة
من الاسلحة ، وتزويد أسطول الفواضات بصواريخ
ترايدنت النووية ، وإسرا بنا الجوية ف - ١٥ ،
وإستخدام منظومة سيطرة وإنذار ، وغير ذلك من
التحسينات .

وسنحافظ على حجم أسطول المحيط الهادي ،
وسنقوم بتحديثه وزيادته يحدود ما تسمح به طاقاتنا
في صنع السفن » .

وأوضح ز. بريزجنسكي ، مستشار الرئيس

* أوتال عام ١٩٧٨ .

كارتر لشؤون الامن القومي ، في احدى المقابلات التي أجريت معه مؤخرا ، ان احدى المهمات البارزة امام الولايات المتحدة ان تعزز علاقتها مع حلفائها وتطور « علاقات وثيقة مع العديد من القوى الجديدة التي تتمتع بأهمية اقليمية ودولية » . لقد كانت **الهند والصين** في ذهن بريجنسكي حين تفوه بلغظة « القوى الجديدة » .

ان ادارة كارتر تتبع نهجا هجوميا مفتوحا في آسيا بتأييد ودعم اليابان . كوريا ، اسرائيل ، أستراليا ، إيران . وتسعى لتحويل رابطة آسيا الى تجمع عسكري - سياسي . وتطور اعتمادها على « استراتيجية الجزر » بتحديث وتوسيع القواعد العسكرية في ديفوغارسيا ومصييره وجزر ميكرونيزيا .

وشهدت الاشهر القليلة الماضية تركيزا متزايدا على الهند من جانب الاوساط الامبريالية ، بهدف احداث تبدل في الاتجاه المعادي للامبريالية لسياسة عدم الانحياز التي تتبعها الهند ، وذلك من خلال اقامة علاقات اقتصادية أوثق في الاطارات التي جرى ذكرها آنفا ، باعتبار ان الهند واحدة من البلدان البارزة في العالم الثالث .

ابتداء قام الرئيس الاميركي كارتر بزيارة للهند استهلها بتصريح لا لبس فيه يقول انه اتى لتعديل « الموقف الهندي الموالي للسوفييات » . بعد ذلك جاء

كالاهان اورفيل فريمان ممثل الشركات متعددة الجنسية ، ورجال اعمال من ألمانيا الغربية ، ثم شاه ايران ، بذلك تعرضنا لمجموعة هائلة من الضغوط التي تحاول استثمار « القرابة الايدولوجية » مع حزب جاناتا . لقد عبر جميع هؤلاء عن الرغبة في التعاون الاقتصادي ، من النمط المشار اليه أعلاه ، وقد أعلن كليجان أن المعونات الى الهند سوف تستمر وتزداد . وطرح اورفيل فريمان ، باسم الشركات متعددة الجنسية ، ضرورة أن تتخذ الهند اجراءات تقشفية وتغير هيكل الضرائب لصالح ارباح أعلى للشركات . وأن تتعهد علنا بالامتناع عن اجراء أي تأميم ، واتخاذ سلسلة تدابير تتيح سرعة وضع القرارات على مستوى المركز اذا ما أريد للشركات الاميركية أن تقسوم باستثمارات كبيرة في المشاريع الصناعية الجديدة للهند .

ومما له مغزاه ان فريمان شهد بأن الحكومة الهندية الجديدة كانت « بناءة ومتعاونة » ، وأغدق مديحا خاصا على رئيس الوزراء ديساي ، ووزير الصناعة جورج فرناندس .

وقد برزت وقائع أخرى لتشهد ان الشركات المتعددة الجنسية قد أوجدت طرقا عديدة لجعل الحكومة « تتبنى بالتدريج سياسة أكثر مرونة ... وأكثر كرما » .

ان تجربة سنة واحدة من حكم جانانا تبين ان سياساتها الاقتصادية بعيدة كل البعد عن حل الازمة أو الدفاع عن مصالح الاقتصاد القومي بوجه الهجوم الكولونيالي الجديد ، بل تعمل في الواقع على مفاقة الازمة واضعاف استقلالنا الاقتصادي .

□ المحتوى الاقتصادي

ان جوهر السياسة الاقتصادية لحكومة جانانا ، التي جرى التعبير عنها بتصريحات مرتبكة ومتناقضة من قبل مختلف الورياء ، ان هذا الجوهر يتمثل في اطلاق يد الرأسمال الاحتكاري والشركات متعددة الجنسية ، والغاء كل القيود والضوابط المفروضة على نشاط الشركات الكبيرة والمضاربين . ان هذه السياسة ضوء اخضر لاقتصاد السوق الحر ، وتخريب صريح للإصلاح الزراعي ، وتعزيز لمواقع سادة الارض والفلاحين الاثرياء في الريف على حساب جماهير الفلاحين الكادحين وفقراء الريف . هذه بعض السمات الكالحة لسياسة حزب جانانا . والواقع ان هناك اندفاعا محسوبا لتشويه كل السياسات الوطنية التقدمية والنكوص عنها مثل التنمية الاقتصادية المخططة ، وتطوير وتوسيع القطاع العام ، وبناء اقتصاد صناعي حديث ، وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي .

ان بيان حزب جانانا حول السياسة الاقتصادية للحكومة المركزية : الصادر بعد سبعة أشهر من استيلائه على السلطة : يكرر ، بشكل حرفي تقريبا ، الوصفات الايديولوجية لشاران سنغ التي لخصها في كتابه الموسوم « السياسة الاقتصادية للهند » . ان هذه الوصفات تنسجم كليا مع خط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ازاء بلدان العالم الثالث .

يدعي الكتاب ، بشكل ديماغوجي ، ان كل العلل الحالية في الاقتصاد الهندي وكل عذابات الشعب الهندي ترجع الى « الماكنة الضخمة » و«ستراتيجية نهر» في اعطاء الاولوية لتطوير الصناعات الثقيلة والواسعة في القطاع العام . ويتحدث البرنامج الاقتصادي لجانانا عن « اشتراكية غاندية تقوم على اللامركزية السياسية والاقتصادية » . وما هذا القول سوى مهزلة ، حيث يأتي من حزب يرفض « لامركزية » ثروة وسلطة الاحتكارات الاجنبية العاملة في الهند ، حزب يرفض ضبط الاحتكارات المحلية ، ويرفض « لامركزية » السلطات الهائلة المتمركزة في يد الحكومة المركزية ازاء الولايات والهيئات الادنى .

ان « اللامركزية » الوحيدة التي يلوح ان جانانا يبتغي ممارستها في الواقع هي « لامركزية » قطاع الدولة بتسليمه ، بهدوء وسكينة ، الى الاحتكارات الخاصة .

ان الخطوات المموسة التي اتخذتها حكومة
جانانا خلال السنة الاولى من حكمها تبين ان كل
حديثها الديماغوجي عن « اللامركزية » و « اعطاء
الاولوية للزراعة والصناعات ضيقة النطاق » ليس
سوى غطاء لستراتيجية تقويض القطاع العام خطوة
خطوة ، وفتح الابواب على مصاريعها للاحتكارات ،
الهندية والاجنبية ، كي تدخل كامل حقل الصناعات
الكبيرة ، بما فيها الصناعة الثقيلة . وفي ظل غياب
اصلاح زراعي جذري ، وغياب سياسة حازمة لتغيير
علاقات الملكية في الريف ، وغياب برنامج يضمن اجرا
معقولا للعمال الزراعيين ويضع حدا لعبودية ومدونية
فقراء الريف ، فان اي زيادة في النفقات العامة على
الزراعة لا يمكن الا ان تسمن أغنياء الريف وتشد
فخمة قمة اسياد الارض (١٥ ٪) التي تمتلك ٦٦ ٪
من اجمالي الارض ، وتزيد من حدة التفاوت والتوتر
الاجتماعي في الريف . لقد تخلت حكومة جانانا عن
تنفيذ الاصلاح الزراعي ، وتعمل على رفع الحد الاعلى
للملكية بهدف « تعزيز الاستثمار الريفية » على
حد زعمها .

ويخطط قادة جانانا ، باسم اعطاء الاولوية
للتنمية الريفية ، لوضع ملوك الصناعة في موقع
المسؤولية عن تطوير القطاع الريفي ، وتقديم
التنازلات الواسعة لهم تحت هذا الغطاء . وفي ظل

هيمنة جاناتا سيتمكن مجمع تجار الجملة والمستثمرين
الاحتكاريين وأثرياء الريف من السيطرة على الفلاحين
الكادحين وشغيلة الريف واعتصارهم أكثر من أي
وقت مضى .

ان سياسة « اقتصاد السوق الحر » والغاء كل
انواع السيطرة على القطاع الصناعي سوف تؤدي الى
تحقيق الاسعار عاليا ، وتحويل كل حديث عن نظام
التوزيع العام الى مهزلة ومسخرة .

وعلى حين تطلق حكومة جاناتا تصريحات
ديماغوجية في العلن عن الدور الهام للقطاع العام ،
فانها في واقع الامر تتخذ الخطوة تلو الاخرى
لتقويضه في المجالات الاستراتيجية (الفحم ، الفولاذ ،
الطاقة ، الانتاج العسكري ، مزارع الدولة ، الخ)
لاضعاف طاقته التنافسية مع القطاع الخاص ،
وتقليص دوره الى معين للمشاريع الخاصة .

وعلى حين يقدم جاناتا خدمات لفظية لقطاع
الصناعات الصغيرة فانه لم يفعل شيئا في الواقع
لمساعدة الوحدات الصغيرة حتى في مجال التسويق
والقروض حسب الوعود المكرورة . من جهة أخرى
تم تقديم تنازلات واسعة للاحتكارات وسمح لها
بدخول مناطق كانت محظورة في السابق .

وباسم « المرونة والانتقاء » في ميدان التعاون

المالي والتكنيكي الخارجي فتحت الابواب للشركات متعددة الجنسية لاحتلال مواقع مهيمنة في الحقول الحيوية مثل انتاج الكمبيوترات . ويلقي تقرير أصدرته الشركات متعددة الجنسية مؤخرا ، يلقي الضوء على واقع ان الشركات الاجنبية « تحافظ على نمط الملكية » الخاص بها في الوضع الحالي .

والحقيقة ان الشركات الاميركية متعددة الجنسية تستعد للدخول الى الهند على نطاق واسع . ويبدو ان تلكوها الحالي يرجع بالاساس الى الشكوك التي تساورها حيال استقرار نظام جاناتا الحالي .

واذا ما اخذنا السياسات الاقتصادية لحكومة جاناتا من منظور شامل فانها تنفذ أسوأ الجوانب السلبية من سياسة حزب المؤتمر وتبعب وصفات البنك الدولي .

ان الهدف السياسي الرئيسي للستراتيجية الامبريالية في شبه القارة الهندية وعموم آسيا ، في الوقت الحاضر ، يتركز في اضعاف وتقويض السياسة الخارجية التقليدية للهند ، سياسة عدم الانحياز ، والمحتوى المعادي للامبريالية الذي تتميز به الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي والمسكر الاشتراكي . وهذا خطر جدي يهدد مستقبل استقلال وسيادة البلاد وتقدمها الاجتماعي .

□ السياسة الخارجية

ان السمات الرئيسية للسياسة الخارجية الهندية لم تتغير اساسيا ، لان هذه السياسة تنسجم مع مصالح البرجوازية الوطنية نفسها ، كما تنسجم مع التقاليد الوطنية المعادية للامبريالية التي يتميز بها الشعب الهندي وجه للاتحاد السوفياتي .

والواقع ان العديد من الانظمة البرجوازية الوطنية في بلدان العالم الثالث يتبع سياسة مماثلة بسبب تصادمه وتناقضه مع الامبريالية . وبسبب مصالحه القومية .

مع ذلك هناك ميول مثيرة للقلق اخذت تبرز مؤخرا في السياسة الخارجية الهندية لا يمكن اغفالها .

فياسم تصحيح « الانحراف » السابق في سياسة عدم الانحياز وجعلها سياسة « عدم انحياز حقيقي » . جرى الانحراف بمهارة وبراعة نحو القوى الامبريالية . وتشهد بيانات وتصريحات حكومة جاناتا ، اغفالا متزايدا لمظاهر معاداة الامبريالية في القضايا الدولية ، وابرزا ملحوظا « للقرابة الايديولوجية » مع القوى الغربية .

ان التأكيدات المتكررة من جانب الرئيس الاميركي كارتر حول التعهدات التي قطعها قادة الهند

بالابتعاد عن « الموقف الموالي للسوفيات » الذي اتخذته الحكومة السابقة ، وعلان كارتر في ١٢ كانون الثاني (يناير) في واشنطن ان الهند « تتفق مع المخاوف الاميركية حول التدخل السوفياتي في افريقيا » والمسامي المستمرة من جانب الحكومة للتغاضي عن التحركات العدوانية الاميركية في المحيط الهندي ، وميلها للمساواة ما بين دور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالنسبة للقواعد العسكرية في المحيط الهندي ، والقمع الوحشي للطلاب الايرانيين والفلسطينيين في الهند ابان زيارة شاه ايران للبلاد، والتأكيد الرسمي من جانب الحكومة الهندية لمشروع الشاه الرامي الى اقامة « سوق آسيوية مشتركة » تكون المجموعة الاقتصادية لدول المحيط الهندي واحدة من عناصرها الاساسية . هذه جميعا مؤشرات على « الانحراف » الجديد التدريجي الذي أحدثته حكومة جانانا في مسار السياسة الخارجية.

واللفت للانتباه ان هذا الانحراف يجري في وقت تميل فيه السياسة الامبريالية الاميركية لاعتصار وابتزاز الهند في قضايا هامة مثل قضية المفاعل الذري لتوليد الطاقة في تارابور ، الامر الذي ينزل ضررا فادحا بمصالحنا القومية .

وليس من قبيل الصدفة ان يدلي وزير الخارجية الهندي عشية زيارة الشاه للهند ، في

مؤتمر صحفي في حيدر آباد ، بتصريح كبير يقول فيه ان السياسة الخارجية لحزب جانا « قد تغيرت حيثما كان التغير ضروريا ، وظلت على حالها حيثما كان الاستمرار فيها ضروريا » .

خلاصة ذلك ان السياسة الخارجية لحزب جانانا ، مأخوذة ككل ، تمثل حاجات ومطامح البرجوازية الهندية الكبيرة التي تشعر الآن ، بعد أن جمعت قبرا هائلا من الثروة والموارد خلال الثلاثين سنة الاخيرة ، بالثقة في جني المزيد من الارباح بالتعاون مع الاحتكارات الاجنبية حتى كسريك صغير ، وتسخير قطاع الدولة لتقتضيات توسعها وتقدمها . اما في قطاع الريف فان سياسات حكومة جانانا تسعى لتعزيز مصالح كبار ملاك الارض واثرياء الفلاحين . وتعكس سياسات جانانا المناورات التكتيكية الجديدة للبرجوازية الكبيرة وملاك الارض الهنود لحل ازمة التطور الرأسمالي بالقاء اعبائها على كاهل الجماهير وقمع المقاومة الشعبية بالقوة والتسلط .

ولا يتوهم احد ان انديرا غاندي كانت آخر ممثلي البرجوازية ممن لجأوا الى فرض التسلطية في البلاد ، او انه يمكن لليسار الاعتماد على حزب جانانا في صيانة الديمقراطية من التسلطية .

□ الديمقراطية في خطر :

والحق ان حزب جانانا قد كشف عن سماته
التسلطية ، اللاديمقراطية ، ازاء الجماهير الكادحة .
وقد عانت الطبقة العاملة وعانى فقراء الريف
تجربة مرة خلال عام واحد من حكم هذا الحزب .

وتواجه الطبقة العاملة ، فلي العديد من
القطاعات ، تجميدا فعليا للاجور وهجوما خطيرا على
حقوقها النقابية الاساسية والحيوية بما فيها حق
الاضراب: سحق اضراب عمال الكهرباء في ماديا براديش،
تحريم الاضرابات في دلهي ، والتهديد بحظرها في
اوتار براديش وبيهار ، واستخدام وسائل وحشية
في قمع اضراب المعلمين في اوتار براديش ، والقمع
الشرس في بهار وغيرها لاضرابات الطبقة العاملة ،
واطلاق النار على عمال مصانع القطن في كانبور ،
ورفض الحكومة اجراء تحقيق قضائي في القضية ،
واطلاق النار على عمال بوكارو ، هذه كلها مجرد أمثلة
صغيرة على سياسات جانانا المعادية للطبقة العاملة .

وفي الريف يواجه فقراء الفلاحين والعمال
الزراعيين من طائفة المنبوذين ، بوجه خاص ، ليس
فقط أجورا متدنية وحرمانا من أبسط حقوق
الماضي ، بل وتهديدا يطل حياتهم نفسها . ونجد
ان كل الولايات التي يحكمها جانانا تشهد اندفاع ملاك

الارض ضد فقراء الريف ، في حين ان قمع المنبوذين وغيرهم من شغيلة الريف يزداد اتساعا . وفي ولاية اوتار براديش وحدها وقعت ١٤٠٠ حادثة اعتداء على المنبوذين من قبل ملاك الارض في ظرف ٣ اشهر . وهذا الرقم يخص الحوادث المسجلة رسميا في المحاكم والمحالة الى البرلمان .

ان اولئك الذين كانوا يتوهمون ان صعود حزب جانانا يعني عودة الحقوق الديمقراطية وصيانتها يفقدون هذا الوهم بسرعة . فبعد بضعة خطوات لاستعادة حقوق ديمقراطية معينة جرد منها الشعب خلال حالة الطوارئ ايام غاندي ، بدأ قادة حزب جانانا باستخدام اللغة التسلطية التي كانت سائدة ايام نظام حزب المؤتمر . انهم يرفضون الغاء المواد الدستورية المتعلقة باعلان حالة الطوارئ وحق الحكومة المركزية بتجاوز الولايات بصورة كيفية . وقد اعلن قادة جانانا ، بمن فيهم رئيس الحكومة ديساي ، ان حق الاضراب ليس حقا اساسيا .

وبواصل البوليس رقابته وملاحقته وتسجيله للمكالمات الهاتفية . كما بدأت حملة ملاحقات ضد المثقفين التقدميين ، وتعرضت حقوق الاقلية المسلمة للانتهاك بما في ذلك حق التكلم بلغة الاوردو .

وخلال العام الاول من حكم جانانا حظيت القوى الطائفية الرجعية بالتشجيع ، وبذلك اتسع الخطر

الحقيق بالتآلف والانسجام والوحدة الوطنية الهندية .
ويشير هؤلاء النزاعات والتوترات الطائفية لشق
وتشويش الحركة الجماهيرية المتصاعدة .

ولعل أسوأ جانب في سياسة جانانا هو ذلك
الاستخدام المنظم والمنهجي والماهر من قبل جناح
جانا سانغ (الجناح الكبير في حزب جانانا) لسلاح
الطائفية : إثارة الاضطرابات بين الهندوسيين
والمسلمين ، وشن حملة مخاتلة ضد العلمانية ،
وتنظيم قسوات للمليشيات خاصة بهم . وتنصيب
رجال موثوقين في المراكز الحساسة من جهاز الدولة
على كل المستويات . ويمد هذا الجناح نفوذه الى
مناطق جديدة في اطار دعاية معادية للشيوعية ومعادية
للسوفيات ، بهدف اقامة نظام رجعي بالكامل .

ان النتيجة المنطقية لهذه السياسات تتمثل في
زوال الاوهام المتعلقة بنظام جانانا وتنامي انسخط
ازاءه ، وتغير مزاج الجماهير على نحو سريع .

ونجد ، حتى في صفوف الطلبة والشباب ،
قطاعات واسعة ممن عملت مع حزب جانانا وساعدت
في وصوله الى السلطة تبدي الآن سخطا حادا حيال
سياسات الحزب الحاكم ، ومقاومة فعالة لاجراءاته .

صراع داخل السلطة :

ان تعمق وتفاقم الازمة الاقتصادية بسبب سياسات جانانا ، وتنامي السخط الجماهيري ، يميلان الى تشديد التناقضات والصراعات القائمة داخل هذا الحزب على كل المستويات . وقد أفضت النتائج الاخيرة للانتخابات المحلية في الولايات الى زيادة الفوضى والصراع في صفوف جانانا . واضطرت القيادة الرجعية الى التراجع في بعض القضايا لسحب لائحة الاعتقال الاحترازي من قانون العقوبات .

ان مجمع حزب جانانا يضم قوى متنافرة منذ البداية - قوى علمانية من جهة وقوى طائفية من جهة أخرى ، قوى معادية للامبريالية من جهة وقوى موالية للامبريالية والكولونيالية الجديدة من جهة أخرى ، قوى تضم أولئك الذين ساهموا في النضال التحرري وتعمدوا بتقاليده من جهة ، وأولئك الذين يفتقرون الى مثل هذه الخلفية من جهة أخرى .

وبالإضافة الى ذلك ثمة عامل آخر يضيف تعقيدا جديدا لهذا التنافر ، ألا وهو الاندفاع الحازم من جانب جانا سانغ والقوى الرجعية الأخرى لبسط وتوسيع سلطتها ونفوذها على حساب القوى الأخرى داخل حزب جانانا ، في الحكومة وفي أجهزة الولايات .

ونتيجة لهذه التطورات تفقد حكومة جانانا ،
في المركز والولايات ، ثقة الجماهير في فترة قصيرة
جدا مما يضع استقرارها واستمرارها موضع الشك
حتى في نظر مؤيديها .

وعلى حين ان من الخطأ الفاحش عدم اخذ هذه
الوقائع بعين الاعتبار ، فان من فاحش الخطأ ايضا
اغفال قدرة جانانا على المناورة وتقديم بعض التنازلات
واللعب على وتر الخوف من عودة قوى الطوارئ
للحفاظ على تأييد قطاعات واسعة من الانصار .

ان ضعف الاستقرار في الوضع السياسي العام
قد تنامي جنباً الى جنب مع تدهور الوضع الاقتصادي،
وبشكل ذلك وضعاً نموذجياً للقوى الامبريالية
والرجعية كي تناور .

ان قطاعات متزايدة من الشعب الهندي اخذت
تبحث عن بديل سياسي يلبي حاجاتها ومطالبها بعد
تجربة ثلاثين سنة من حكم المؤتمر وسنة من حكم
جانانا .

□ أزمة داخل المؤتمر

لقد أصيب حزب المؤتمر في أعقاب الهزيمة
الكاسحة التي مني بها في انتخابات ١٩٧٧ ، أصيب
بأزمة عميقة أفضت الى انشقاقه وانشقاق حزبين :

المؤتمر ، والمؤتمر رقم (١) . وفي الانتخابات الجزئية الأخيرة (شباط - فبراير ١٩٧٨) التي جرت في خمس ولايات ، أحرز حزب انديرا غاندي نجاحات كبيرة في كارناتاكا واندرا براديش ، ونجاحات أقل في ماهاراشترا . واستثمرت انديرا غاندي ، الى أقصى حد ، السخط الجماهيري الناجم عن مساوئ حكم جانانا . وقد صوت المنبذون والشغيلة الزراعيون وفقراء الريف ، بوجه عام ، لصالحها على نطاق واسع .

وإذا كانت تجاوزات الطوارئ قد رفعت جانانا الى سدة الحكم ، فان سوء حكم جانانا في ظرف عام واحد يسهل صعود انديرا غاندي من جديد في ظل غياب بديل يساري ديمقراطي .

ان نتائج الانتخابات والنجاحات التي حققتها انديرا غاندي حتى الآن في ظل التطورات السياسية والاقتصادية التي جرت خلال عام حكم جانانا قد حركت تيارات معينة في اعادة الاصطفاف السياسي يقدر لها أن تؤثر على الاحزاب الثلاثة : جانانا ، المؤتمر ، المؤتمر الذي تقوده انديرا . ولا يمكن للمرء أن يتكهن في الوقت الحاضر بالكيفية التي ستسير بها عملية الاصطفاف الجديد او الكيفية التي ستتجسد بها ، طالما ان هناك ميول ودوافع متناقضة داخل كل حزب في الوقت الحاضر .

وفي هذه الاثناء تسعى البرجوازية الهندية الكبيرة والقوى الرجعية والايواسط الامبريالية الى خلق نظام الحزبين : بوصفه السبيل الوحيد لانقاذ نظام البرجوازية - ملاك الارض ، ولحماية احتكار البرجوازية للسلطة .

وعليه فان مؤتمر حزبنا ينبغي ان ينفذ في ظرف تتميز فيه الشؤون السياسية في الهند بأنها في حالة التقلب المتواصل ، وسيكون من الخطأ وضع تنبؤات قاطعة دوغماتية حول الشكل المحدد والموقف المحدد الذي ستتخذه احزاب وتجمعات البرجوازية في المستقبل .

الا ان هناك نقطة واحدة واضحة تماما . ان ازمة التطور الرأسمالي وازمة سياسات الطبقة البرجوازية قد تفاقمت الى حد بات معه أي حزب برجوازي عاجز عن انتشال البلاد من قبضة الازمة او انقاذ الشعب من خطر التسلطية وتدمير الحقوق الديمقراطية .

□ الخروج من المأزق :

ان طريق الخروج يكمن في الانفصال عن طريق التطور الرأسمالي والابتعاد عن الاستراتيجية الكولونيالية الجديدة للتنمية الاقتصادية ودفع البلاد

على طريق التطور المعادي للامبريالية والمعادي للاحتكار والمعادي للاقطاع . وتصبح هذه الحقيقة بالتدريج جزءا من وعي الجماهير الديمقراطية .

بيد ان ذلك لن يتحقق الا بوحدة كل القوى اليسارية والديمقراطية التي تؤمن ايمانا راسخا بهذا الطريق عبر بناء بديل وطني حقيقي . ان البديل اليساري الديمقراطي هو الخيار الوطني الوحيد الذي يمكن أن ينتشل البلد والشعب من قبضة الازمة التي تعمق كل يوم ملوحة بخطر ايصالنا الى الكارثة . ان هذا الخيار هو السبيل الوحيد للحفاظ على استقلال وسيادة البلاد من الهجمات التي تشنها القوى الامبريالية .

ولا شك ان تحويل هذا الافق الى واقع يستبعد كلا من استمرار جانانا في السلطة وعودة حكم المؤتمر .

ويعتبر الحزب الشيوعي الهندي هذا الامر مهمته السياسية المركزية في الفترة القادمة من العمل . ويتوجب على الحزب ان يعيى الفئات الجماهيرية الضرورية لتحقيق هذا الافق عبر بناء اوسع وحدة للقوى اليسارية والديمقراطية ورفعها الى مستوى سياسي يتيح تفسير ميزان القوى الطبقي في البلاد لصالح الطبقة العاملة وتحالف العمال والفلاحين . ان هذا التبدل في ميزان القوى الطبقي ، والهجوم

المتصاعد من جانب القوى الوطنية - الديمقراطية ضد القوى الرجعية ، هو وحده الكفيل بتمكين الطبقة العاملة من وضع حد لاحتكار البرجوازية للسلطة ، والاستعاضة عنها بسلطة يسارية ديمقراطية موحدة في المركز . ان هذه السلطة التي تعكس ميزان القوى الطبقي الجديد سوف تضم الاحزاب والقوى التي تمثل الطبقة العاملة والفلاحين والطبقة الوسطى الراديكالية ، والفئات اللااحتمارية من البرجوازية الوطنية . وستكون مثل هذه السلطة أداة كافية للمضي في النضال ضد الامبريالية والرأسمال الاحتكاري والاقطاع لتوصله الى مرحلة جديدة حاسمة .

ان النضال من أجل اقامة بديل يساري ديمقراطي يتطلب في خطوته العامة ما يلي :

١) نضال لا هوادة فيه ضد السياسات المعادية للديمقراطية . المعادية للشعب ، المعادية للمصالح الوطنية سواء جاءت من حزب المؤتمر أو حكومات برجوازية أخرى .

ب) النضال لفضح واجباط السياسات البرجوازية مهما كان الشكل الذي تتزيا به ، وكسب الجماهير لصالح البديل اليساري والديمقراطي بوجه جانانا أو المؤتمر .

ج (النضال لتوحيد القوى اليسارية وبناء
أوسع وحدة للقوى اليسارية والديمقراطية .

د - التضامن مع النظام الاشتراكي العالمي وعلى
رأسه الاتحاد السوفياتي ، والتضامن مع الطبقة
العاملة الثورية العالمية . والحركات الديمقراطية
المناضلة من أجل الحرية والسلام وضد الامبريالية
والكولونيالية الجديدة .

ان مهمة بناء البديل اليساري الديمقراطي
تقتضي أن تعطى لها الأولوية وان تحظى بمبادرات
عظيمة دون توقف من جانب الحزب ومنظماته
الجماعية .

□ توحيد اليسار ..

ان مهمة توحيد القوى اليسارية في الوضع
السياسي الراهن ، وبالاخص تطوير العمل المشترك
والصلات الوثيقة بين الحزب الشيوعي والحزب
الشيوعي - الماركسي ، تكتسي أهمية خاصة .
وتبدي الطبقة العاملة والشفيلة رغبة متزايدة في هذا
الاتجاه ، شأنها في ذلك شأن الطبقة الوسطى
الراديكالية ، والشبيبة والطلبة ، وكل القوى
الديمقراطية في البلاد . وطالما لا ترى الجماهير
والفئات التقدمية في الاحزاب الاخرى ان الحزبين

اليساريين الرئيسيين : الشيوعي والشيوعي -
الماركسي ، يسعيان جددا للتقارب ، فانها لن تكتسب
الثقة الكافية في قدرات البديل اليساري الديمقراطي.

ويتطلب ذلك بذل جهود صبورة - دؤوبة ،
ومتواصلة ، ولن ينبثق الى الوجود الا من خلال
النضال الايديولوجي والسياسي المتواصل ، باعتباره
جزءا أساسيا من عملية بناء أوسع وحدة يسارية
ديمقراطية .

ان أكبر عقبة تعترض ، اليوم ، تحقيق وحدة
اليسار ، تتمثل في الخط السلبي الانتهازي الذي
تسير عليه قيادة الحزب الشيوعي - الماركسي حيث
تتخذ من حزب جاناتا حليفا وتصور حزبي المؤتمر على
انهما العدو الرئيسي ، وتعمل على اسقاط حكومة
الجهة المتحدة في كيرالا ، ولا تتورع عن التحالف
حتى مع المؤتمر رقم (١) لهذا الغرض ، حالة بوهم
« تقويض » الحزب الشيوعي . وقد تعهدت قيادة
الحزب الشيوعي - الماركسي بدعم مجيء جاناتا الى
السلطة في ولايات آسام واندرا براديش وكارناتاكا ،
ورفضت كل دعواتنا لوحدة اليسار في انتخابات
برلمانات هذه الولايات . وتذهب فئات من قيادة هذا
الحزب الى أبعد من ذلك ، الى النهاية المنطقية
القصوى ، فتطالب بتقليص وتضييق المعارضة
لسياسات جاناتا الرجعية بذريعة تجنب المواجهة مع

حزب جانانا . بل ان هؤلاء يؤيدون مواصلة دعم حكومة جانانا باسم محاربة الخطر الرئيسي المتمثل بحزب المؤتمر رقم (١) ، ويسعون لكبح عملية تنامي التعاون ووحدة العمل مع حزبنا الشيوعي بتوجيه تهم ملفقة ضده تزعم انه يعمل لصالح عودة انديرا غاندي الى السلطة .

ان الموقف الانتهازي التخريبي الذي تتخذه قيادة الحزب الشيوعي - الماركسي تجاه حكومة الجبهة المتحدة في ولاية كيرالا مثال ساطع على الذاتية والتحيز .

ان وزارة الجبهة المتحدة في ولاية كيرالا قد حققت انجازات اجتماعية - اقتصادية هامة تشكل نموذجا لما يمكن ان يحققه البديل اليساري الديمقراطي حتى على مستوى ولاية حيث السلطات المحلية محدودة بفعل قيود الدستور الهندي .

ان تشكيل حكومات يسارية في ولاية البنغال الغربية وتريبورا بعد ولاية كيرالا ، يعد تطورا طيبا . ونأمل ان تلعب هاتان الحكومتان اليساريتان الجديدتان دورهما المطلوب لتعزيز الوحدة اليسارية الديمقراطية وتنفيذ برنامجيهما التقدميين .

وعلى المستوى الدولي ، تواصل قيادة الحزب الشيوعي - الماركسي نهجها القديم المفلس في مهاجمة الحزب الشيوعي السوفياتي وغيره من الاحزاب

الشيقة في الحركة الشيوعية العالمية واصفة اياها
بـ « التحريفية » .

وبينما يؤدي الحزب الشيوعي السوفياتي
واجبه الاممي بتصميم نموذجي ، عبر تقديم كل أنواع
العون للشعوب المكافحة من أجل الحرية ، فان الحزب
الشيوعي الصيني يتعاون ، بلا خجل ، مع الامبرياليين
ويدعو الجميع للوحدة ضد الاتحاد السوفياتي . ان
موقف الحزب الشيوعي - الماركسي بالحفاظ على
مسافة واحدة من الاثنين ليس الا موقفا انتهازيا
ينزل أفدح الضرر بالحركة الشيوعية والديمقراطية .

ان الخط الحالي لقيادة الحزب الشيوعي -
الماركسي يتناقض ، بشكل أساسي ، مع حاجات
السوافع الموضوعي ومقتضيات الصراع الطبقي في
الهند وعلى الصعيد العالمي ، كما يتناقض مع الحاجة
الملحة الى بناء بديل يساري ديمقراطي : هذا البديل
الذي تعمل قيادة الحزب الشيوعي - الماركسي من
أجله لفظيا لا أكثر .

ان وقائع الحياة ، وقائع السياسة اللاديمقراطية
الاشعبية ، لحزب جاناتا تفضح ، على عجل ، نظريات
قيادة الحزب الشيوعي الماركسي ، وتقود الى توحيد
العمل المشترك للحزبين الشيوعي والشيوعي -
الماركسي في بعض القضايا الجماهيرية وعلى بعض

الجهات وبالأخص الجبهة النقابية . ولا ريب ان هذا الميل سيشتد أكثر فأكثر في الفترة القادمة .

ان سعي قيادة الحزب الشيوعي - الماركسي لتبرير التحالف مع جانانا على انه « موقف تكتيكي » لمكافحة « تسلطية حزب المؤتمر » حجة لا تستند الى أساس البتة . فقد برهنت الحياة ان الديمقراطية لا يمكن الدفاع عنها ، والتسلطية لا يمكن مكافحتها بالاعتماد على حزب برجوازي ضد حزب برجوازي آخر . فالمل نحو **التسلطية** ينشأ أصلاً من طريق التطور الرأسمالي وأزمة هذا التطور وما يعقبه من اندفاع للحفاظ على احتكار الطبقة البرجوازية للسلطة . ان خطر التسلطية لا يمكن أن يقضى عليه قضاء مبرماً الا على يد القوى اليسارية التي توحد وتقيم البديل اليساري الديمقراطي .

واذ يقوم حزبنا بمحاربة السياسات السلبية والانتهازية لقيادة الحزب الشيوعي - الماركسي على المستويين السياسي والايديولوجي . فانه يؤكد في نفس الوقت الاهمية القصوى لاستكشاف كل مجالات **الاتفاق الممكنة بين الحزبين والانخراط في عمل موحد حيال القضايا المشتركة** .

وينبغي الا تطرح اية شروط مسبقة من قبل اي حزب بوجه الآخر ازاء الاعمال المشتركة التي يمكن ان تنشأ ، بل لا بد ان تنشأ ، في القضايا الجماهيرية

والطبقية ، والقضايا السياسية الداخلية والدولية ،
وعلى مختلف الجبهات الجماهيرية ، وبالاخص
التقابات ، وجبهات الطبقة العاملة ، وداخل البرلمان ،
وفي البرلمانات المحلية للولايات .

ان الحزب الشيوعي يدعو الحزب الشيوعي -
الماركسي الى أن يطوي صفحة الهجمات العدائية
ويفتح صفحة وحدة العمل على أوسع نطاق دون
وضع شروط مسبقة لهذه الوحدة * .

ان ميزان القوى الطبقي في الهند لا يمكن أن
يتغير جوهريا لصالح الطبقة العاملة ضد البرجوازية
بدون هذه الوحدة .

ان وحدة العمل هذه يمكن أن تمهد الطريق
لتوحيد الحركة الشيوعية في الهند ، في نهاية
المطاف ، على أسس مبدئية . والحزب الشيوعي
الهندي يقف الى جانب إعادة التوحيد . فليعمل
الحزبان على مناقشة كل نقاط الاختلاف ، السياسية
والايدولوجية والتكتيكية ، بأسلوب وفاقى جدير
بحزبين شقيقين من معسكر اليسار . لتلتق القادتان

* حين وجه الحزب الشيوعي هذا النداء من على منبر مؤتمره
الحادي عشر ، أعلن الحزب الشيوعي - الماركسي ، الذي كان
يقعد مؤتمره العاشر في نفس الوقت ، أعلن عن سحبه كل
الشروط السابقة التي وضعها كأساس للتعاون مع الشيوعيين .

ولتبحثا النشاطات المشتركة الممكنة ، ولتبادلا الآراء والتجارب الثنائية . هذا ما تطالب به كل القوى التقدمية في البلاد .

وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لإقامة الوحدة مع الأحزاب اليسارية المحلية * الأخرى ، لما لهذه الأحزاب من دور هام في تطوير الحركات الجماهيرية .

□ الوحدة مع الديمقراطيين

من الواضح تماما ان تحديات الوضع الراهن كبيرة جدا ، لذلك فانه لا وحدة الشيوعي والشيوعي - الماركسي ، ولا الوحدة مع كل الأحزاب اليسارية وحدها بكافية لتلبية متطلبات الوضع .

فذلك يتطلب الجهد الموحد لكل القوى اليسارية والديمقراطية . وبلوغ هذه الغاية يتوجب كسب الجماهير التي تسير وراء مختلف الأحزاب البرجوازية ، وجرها الى جانب الجماهير التي تسير وراء الأحزاب اليسارية والديمقراطية ، في العمل المشترك ازاء القضايا الاقتصادية والسياسية .

ومن الضروري التشديد هنا على ضرورة اتخاذ موقف ايجابي تجاه القوى الديمقراطية داخل كل من

* على مستوى الولايات (المترجم) .

حزب المؤتمر وحزب المؤتمر رقم (١) ، وكذلك بالنسبة لجمهوريين هذين الحزبين اذا اردنا حقا توحيد القوى اليسارية والديمقراطية برمتها في البلاد . ولكن ينبغي للاقتراب من هذه القوى والجمهوريين ان نطلق من وجهة نظر طبقية وفي صالح التقدم الديمقراطي للامة ، لكي نتلافى اخطاء الماضي .

ان القطاعات اليسارية والديمقراطية داخل حزب المؤتمر تناقش طريق المستقبل بكل جدية . وفي بعض الولايات تطرح قطاعات معينة منها قضية تحقيق بديل يساري وديمقراطي بشكل اوضح من السابق .

ان قيادة المؤتمر رقم (١) ما تزال تحت الهيمنة والنفوذ الشخصيين لانديرا غاندي . وينشط في قمة هذا الحزب افراد من الشلة القديمة بدعم مباشر منها . وما تزال انديرا غاندي تتمتع بتعاطف ودعم اقسام متنفذة من البرجوازية الكبيرة .

ورغم ان حزبي المؤتمر ليسا قوة يسارية كليا ولا قوة ديمقراطية كليا ، فان هناك قطاعات يسارية وديمقراطية ، في كل منهما ، ما تزال حليقة لحركتنا يمكن كسبها ، في مجرى الحملات المشتركة ، لصالح الافق الذي نعمل لاجله : البديل اليساري والديمقراطي عن جانانا والمؤتمر .

وهناك احزاب محلية في بعض الولايات تتمتع

بنفوذ جماهيري كبير . ورغم ان العديد من قيادات هذه الاحزاب رجعية وشوفينية فانه لا يمكن صبغها بنفس الصبغة . فالجماهير التي تتبع هذه الاحزاب ، وكذلك قطاعات معينة من داخلها ، ينبغي ان تكسب الى صف الجبهة اليسارية الديمقراطية الموحدة .

ان تعمق الازمة الراهنة سيفضي الى اشتداد واحتدام الصراعات داخل حزب جانانا . وفي مثل هذه الظروف ، تكتسي أهمية خاصة مهمة السعي لكسب العناصر الديمقراطية داخل هذا الحزب وكسب الجماهير التي تسير وراءه ، لما لذلك من دور كبير بالنسبة للتطورات المقبلة التي ستأخذ بالبروز في مجرى عملية الاصطفاف السياسي الجديد .

ومن الضروري توجيه اقصى الضربات للتحالف الرجعي الثلاثي الذي يحتل مركز الثقل داخل جانانا .

واذا أخذنا كل هذه العوامل مجتمعة بعين الاعتبار توجب ان نشدد على ان بناء الوحدة اليسارية الديمقراطية ، بوصفها صيرورة متكاملة ومعقدة . تتطور بدرجات متباينة ، حسب المكان والزمان . من ولاية لاخرى . وعليه ينبغي علم وضع جانب معين من هذه الصيرورة ضد جانب آخر - لا الوحدة اليسارية ضد الوحدة الديمقراطية ، ولا الوحدة الديمقراطية ضد الوحدة اليسارية . والمعار في كل عمل جماهيري او سياسي ينبغي أن يكون ما يلي :

كيف نقيم اوسع وحدة عمل جماهيري ، وكيف نوطد افق البديل اليساري الديمقراطي على الصعيد الوطني ؟ ان هذا المعيار يتطلب تصرفا مرنا وواقعيا في كل ولاية وفي كل قضية آخذين بالاعتبار كل العوامل الملموسة القائمة .

وفي ضوء تعقد وتقلب الوضع الراهن ، ستكون مهمة بناء البديل اليساري الديمقراطي مهمة شاقة وصيرورة متصلة من النضال الجماهيري ، والتحرك الجماهيري ، والنضال السياسي الموحد . وعلى حزبنا ومنظماته ان يقدموا اقصى المبادرات ويلعبوا الدور القيادي المبادر في هذه النضالات الجماهيرية والسياسية .

□ دور حزب الطبقة العاملة :

ان طريق النضالات الجماهيرية والسياسية هو الطريق الوحيد لتحقيق الوحدة والبديل اليساري الديمقراطي . فلا التحالفات البرلمانية ولا المشاورات القيادية بين مختلف الاحزاب يمكن لها ، بذاتها ، ان تخلق مثل هذا البديل .

ان الدور السياسي المستقل والمبادر لحزبنا ومنظماتنا الجماهيرية لم يكتسب من قبل الاهمية التي يكتسبها اليوم .

ان تجربة السنة الماضية * تبين ان الطبقة العاملة وفقراء الريف والطلاب والشباب ، يقومون بنشاط كفاحي متزايد دفاعا عن مصالحهم . ومهمتنا التاريخية ان نقود هذا الاندفاع بغية توفير مناخ أفضل لتطوره .

وعلى حزبنا ان يكون مستعدا للمشاركة مع كل القوى الراغبة في المساهمة بالنضالات الموحدة حيال القضايا المشتركة بصرف النظر عن منظورها السياسي او مواقفها السابقة . الاستعداد للانخراط في النضالات حول القضايا الجماهيرية والطبقية والسياسية ينبغي ان يكون المعيار الوحيد الذي يحكم تطوير العمل المشترك . ولا يمكن ان تكون هناك صيغة ميكانيكية جاهزة تصلح لعموم الهند ، فالهدف في كل حالة يتلخص بتعبئة اوسع وحدة جماهيرية في العمل . اما الشعارات واشكال التحرك ولجان قيادة التحرك فينبغي بالطبع ان تتواءم وحاجات هذا النشاط الجماهيري الموحد نفسه .

وبالطبع لا ينبغي ان تكون النشاطات الجماهيرية دفاعية محضة او في القضايا الاقتصادية وحدها . فمن الضروري تعبئة وتوحيد كل الطبقات والفئات

* حيثما يرد هذا التعبير في النص فان المقصود به هو الفترة الواقعة بين آذار ١٩٧٧ وأذار ١٩٧٨ (الترجمة) .

الاجتماعية التقدمية في النضال من أجل مصالحها اليومية . وتحقيق مطالبها السياسية والاقتصادية، وفي سبيل التقدم الاجتماعي .

ان توسيع الحقوق المدنية والديمقراطية واندفاع عنها سيكتسب في الفترة القادمة أهمية كبيرة . وينبغي ان نخوض الصراع كأبطال مدافعين عن الحقوق والحريات الديمقراطية .

وينبغي اعطاء الاهتمام الاول للطبقة العاملة ،
أكثر الطبقات أهلية لتوحيد وقيادة كل القوى الديمقراطية والمعادية للامبريالية .

لقد ولد الهجوم على الطبقة العاملة ، في ظل حكم جانانا ، وحدة عمل نقابي واسع في العديد من الاماكن دفاعا عن مصالح العمال . وعلى نقاباتنا أن تكون في الطليعة موسعة الوحدة النضالية النقابية في المجالين الاقتصادي والسياسي وعلى كل المستويات الوطنية والمحلية ، ومستويات المناطق والاحياء والمصانع ، بهدف جمع كل المراكز النقابية لعموم الوطن على أساس مشترك من المطالب الاقتصادية والسياسية ، والشروع في حملات ونضالات مشتركة لتحقيق هذه المطالب .

ان ترسيخ العمل الديمقراطي داخل النقابات ، وتقوية الصلات الحية بينها وبين العمال ، واحاطة

جماهير العمال بما يجري ؛ أمور هامة تحتاج الى
عناية مستمرة في الوقت الحاضر .

كما ان من الضروري مكافحة الميول الانتهازية
والاقتصادية في صفوف حركة الطبقة العاملة .
وتعريف الطبقة العاملة ببرنامج وسياسات حزبنا ،
والافكار العلمية للماركسية - اللينينية .

وينبغي الان نسي ان وحدة الطبقة العاملة ،
وتحالف العمال والفلاحين ، هما مفتاح تحقيق البديل
اليساري الديمقراطي .

ان السياسات الاقتصادية لحزب جانانا وهجمات
ملاك الارض على المنبوذين ، قد خلقت تمللا واسعا
في صفوف الفلاحين الكادحين وفقراء الريف ،
وشغيلة الريف من طائفة المنبوذين . وعلى الحزب
التقاط هذه المظاهر بجدية وتنظيم تحركات
ونضالات جماهيرية لمواجهة لها .

وعلى الحزب ان يبادر وينظم النضالات الطبقيّة
للسغيلة الزراعيين وفقراء الريف لتحقيق مختلف
المطالب التي تؤثر على حياتهم ، ويخلق قاعدة موثوقة
للحركة اليسارية والديمقراطية في الريف . وعلى
الحزب ايضا ان يتسولى مختلف القضايا والمطالب
المتعلقة بعموم الفلاحين ، وبالاخص الكادحين منهم ،
بغية كسبهم كحلفاء ثابتين .

ان التوجه الرئيسي للسياسات الاقتصادية
لحزب جانانا ينصب على تعزيز قاعدته بين ملاك
الارض والفلاحين . وهناك قطاعات واسعة من طائفة
المتبذرين وشغيلة الريف خاضعة لنفوذ حزب المؤتمر
رقم (١) . ومهمتنا أن نكسب هذه القطاعات بعيدا
عن النفوذ البرجوازي .

وفي ضوء الهجوم الجديد للقوى الرجعية
والامبريالية على جبهة الشباب والطلاب يتعين علينا
التشديد ، هنا ، على أهمية العمل في صفوف جيل
الشباب . ينبغي زج الشباب في النضالات
والتحركات ذات الطابع الجماهيري دفاعا عن حقوقهم
ومطالبهم ، ولواجهة حملات التعصب الديني والطائفي
التي تشنها القوى الرجعية . ولا بد أيضا من إيلاء
اهتمام منتظم لمشكلات ونضالات القبائل ، والنساء ،
والاقلية المسلمة .

وعلى صعيد السياسة الخارجية فان التطورات
التي شهدتها السنة الماضية تؤكد الحاجة الى اوسع
تعبئة يسارية ديمقراطية ، بما فيها تلك القوى داخل
حزبي المؤتمر وحزب جانانا ، في قضايا السلام
والعداء للامبريالية والصداقة والتعاون مع الاتحاد
السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى .

اننا نمر بفترة اشتداد الصراع بين معسكري
العالم - معسكر السلام والحرية والاشتراكية وعلى

رأسه الاتحاد السوفياتي من جهة ، ومعسكر
الامبريالية والكولونيالية الجديدة وعلى رأسه الولايات
المتحدة ، وفي وقت تركّز خلاله الرجعية العالمية على
الهند أكثر فأكثر .

ان هذه الظروف جميعها تستدعي توسيع
وتعميق حركات السلم والصداقة بمشاركة كل ممثلي
القوى اليسارية والديمقراطية التي تميل للمساهمة
في مثل هذه النشاطات ، كما تستدعي بناء الدور
السياسي والقاعدة الجماهيرية المستقلة للحزب ؛
وبناء منظمات جماهيرية راسخة وواسعة وصياغة
شعارات صائبة واختيار أشكال مناسبة للعمل .

وفي البرلمان المركزي والبرلمانات المحلية يتعين
على حزبنا ابداء أقصى أشكال اليقظة والمبادرة دفاعا
عن حقوق ومصالح الشغيلة ، والتعاون مع نواب
الاحزاب الاخرى في هذه وغيرها من المجالات .

وينبغي استخدام المنابر التشريعية لعكس
صورة الحزب كمشير للبديل اليساري الديمقراطي ،
ولدعم جهوده في التغلب على فرقة الصف اليساري
الديمقراطي ، ودعم النضالات الديمقراطية التي
تشكل أبرز مهمة لنواب الحزب على الجبهة البرلمانية .
ولا بد هنا من زيادة التنسيق بين جهتي المنظمات
الجماهيرية والبرلمانية لتمكين نواب الحزب من التعبير
عن النضالات الديمقراطية بشكل مناسب .

□ انعطافات وتعرجات المستقبل ..

ان الفترة القادمة ستكون فترة غموض وعدم استقرار سياسي ، واصطفاف جديد للقوى حافل بانعطافات وتقلبات حادة . وتعمل الامبريالية على كسر الاستقرار في الهند لخلق ظروف مؤاتية تسهل التدخل والتغلغل . ولهذا الغرض تترك كل الابواب مفتوحة وتستعد لدعم أي تشكيل من البرجوازية - ملاك الارض شرط أن يناسب غاياتها على أفضل وجه .

وعليه لا بد للقوى اليسارية والديمقراطية من ابداء أقصى اشكال اليقظة والمرونة والقدرة على توقع أي حركة من الرجعية وأي انعطاف او تقلب في الوضع ، القدرة على التدخل السياسي السريع وفي الوقت المناسب لاحتباط هذا التحرك .

ان الشعارات التي تطرح خلال التحركات والنضالات الشعبية المستمرة والمتعددة ستسمح بانثاق برنامج سياسي مشترك . وستجذر الجماهير سريعا وتوسع المنظمات الجماهيرية في مثل هذه الظروف ، وستنامي البحث عن بديل يساري ديمقراطي ليجتذب جماهير أوسع لهذا البديل .

ويجدد الحزب الشيوعي الهندي قناعته من ان التبدلات الاجتماعية - الاقتصادية أمر أساسي لحل الازمة الراهنة . وينبغي تحشيد جماهير الشغيلة

وكل القوى اليسارية والديمقراطية الى جانب تأميم
البيوتات الاحتكارية ، ومصادرة رأس المال الامبريالي ،
وانتقال البلاد من قبضة التقسيم الرأسمالي العالمي
للعمل . وتطوير علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي
والبلدان الاشتراكية الاخرى وبلدان عدم الانحياز ،
وازالة الاقطاع ، وتوزيع الارض على من يفلحها ،
و ضمان اجر يكفل العيش ، وتأمين كل الحقوق
النقابية للطبقة العاملة ، وتقوية القطاع العام واشاعة
الديمقراطية فيه . وزيادة المشاركة الفعالة للعمال
في ادارته ، واحداث تغييرات ديمقراطية جذرية في
هيكل الدولة .

ومن واجب الحزب الشيوعي ليس فقط نشر
المهام الاساسية للثورة الوطنية الديمقراطية وافق
الانتقال للاشتراكية ، بل وايضا تنظيم وقيادة
الجماهير لتحقيق المطالب العاجلة والملحة .

□ نقاط برنامجية

يطرح الحزب الشيوعي الهندي على البلاد
الصفة البرنامجية التالية التي يمكن أن تشكل اساسا
للبديل اليساري الديمقراطي :

(١) تأمين الحقوق الديمقراطية الكاملة
للشعب ومنظماته الجماهيرية ، بما في ذلك حق

الاضراب : والفاء قوانين الطوارئ الداخلية وكل القوانين والاجراءات القمعية الموجهة ضد الشفيلة .

(٢) تغيير هيكل لعلاقات بين الحكومة المركزية والولايات باتجاه توسيع سلطات الولاية وتوفير الموارد اللازمة لتنميتها .

(٣) الوقوف بصلابة ضد ضغوط البنك الدولي ، وضد التغفل الكولونيالي الجديد على يد الشركات متعددة الجنسية . واعادة النظر باتفاقيات التعاون مع البلدان الغريبة وتقليص تسرب ارباح الشركات الاجنبية من الهند ، والعمل على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على المساواة ، والتاجيل الفوري لدفع الديون الخارجية الى البلدان الامبريالية .

(٤) تأميم البيوتات الاحتكارية ، وكخطوة اولى تأميم شركات الادوية والسكر والنسيج والجسوت الاجنبية ، وتأميم التجارة الخارجية .

(٥) استيلاء الدولة على تجارة الجملة بالنسبة للحبوب والمواد الاولية الاساسية . واقامة منظومة توزيع عامة للحبوب والسلع الاساسية تضمن سعرا مجزيا للفلاح وسعرا معقولا للمستهلك ، ومكافحة ارتفاع الاسعار والتضخم والعجز في التمويل ، ورفع الضرائب الباهظة عن كاهل الناس العاديين .

(٦) التنمية المخططة والمستقلة للاقتصاد القومي على أساس الموقع المهيمن للقطاع العام ، وتوسيع التكامل مع السوق الاشتراكي العالمي وسوق بلدان عدم الانحياز ، وتعبئة الموارد للتخطيط بغرض الضرائب على الاغنياء .

(٧) الحماية الكاملة للصناعات الصغيرة ، بما في ذلك تجهيزها بالمواد الاولية والقروض والتسهيلات التسويقية ، وسد الطريق على الاحتكارات لمنعها من السيطرة على الصناعات الصغيرة والبيتية ، وحماية صناعة النسيج اليدوي من خلال اتباع سياسة نسيجية وطنية .

(٨) وضع حد أدنى لاجر الطبقة العاملة وفقا للحاجة ، ومعارضة تجميد الاجور وغلق المصانع ، والاستيلاء الفوري على كل الشركات والمعامل المغلقة ، ومعاملة عمال السكك وغيرهم من المستخدمين لدى الحكومة كعمال صناعيين مع كل ما يترتب على ذلك من حقوق ، وضمان الحقوق الكاملة للنقابات ، واعطاء الحقوق الديمقراطية الكاملة لمستخدمي الحكومة المركزية والحكومات المحلية والفناء نظام التحقيق البوليسي ، والمساهمة الفعالة للعمال في ادارة القطاع العام على كل المستويات ، بما فيها اتخاذ القرار .

(٩) الغاء الاقطاع والتنفيذ الفعال لاصلاح جذري يضمن الارض للشغيلة الزراعيين وفقراء

الريف ، ووقف اجراءات اخلاء الارض ، وفرض
أجور مناسبة لفقراء الريف والقضاء الديون المترتبة
عليهم ، وضمان سعر معقول وتسهيلات تسويقية
والمعونات لجماهير الفلاحين ، وتطوير التعاونيات
الخدمية والانتاجية في القطاع الزراعي .

(١٠) ادخال حق العمل في الدستور ،
وتشغيل كل العاطلين أو مساعدة غير المشتغلين .

(١١) تنفيذ التعليم الابتدائي الإلزامي والتعليم
المجاني حتى المرحلة الثانوية في كل الولايات ،
والمساعدة المالية لكل الطلاب المتحدرين من الفئات
ذات الدخل الوطني ، ومحو الأمية ومساهمة وتمثيل
الطلبة والمعلمين بنسبة كافية في الهيئات الأكاديمية
والإدارية للجامعات واصلاح النظام التعليمي واشاعة
الديمقراطية فيه . واستخدام اللغة الأم كوسيلة
للتخاطب والإدارة والقضاء في كل الولايات .

(١٢) اجراءات حازمة لانهاء التمييز ضد
الطوائف والقبائل ، وانهاء القمع الاقتصادي
والاجتماعي لهذه القطاعات من جانب سادة الارض
والتجار والمرابين ، واعادة الارض المروقة منهم .

(١٣) انهاء التمييز ضد الاقليات المسلمة
وحماية حقوقها ، والاعتراف الرسمي بلغة الاورددو ،
ومكافحة سموم الطائفية .

(١٤) أجر ومركز وفرص متساوية للنساء .

(١٥) تخفيض سن التصويت من ٢١ الى ١٨ سنة ، والعمل بموجب نظام التمثيل النسبي ،
واصلاح النظام الانتخابي جديدا .

(١٦) الوقوف ضد الغرض القسري للغة
الهندو ، وتأييد صيغة اللغات الثلاث ، واحترام حقوق
كل اللغات المحلية ، واعطاء مساعدة خاصة لتطوير
اللغات القبلية . ادخال اللغتين النيبالية والمانيبورية .

(١٧) الحكم الذاتي الكامل للقبائل في ولاية
واحدة او في ولايات منفصلة اذا كانت هذه رغبة
القبائل نفسها في المناطق التي تشكل فيها القبائل
الاغلبية ، وزيادة مساعدة الولايات لتطويرهم
اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

(١٨) اتخاذ خطوات فعالة لاستئصال
الفساد .

(١٩) انتهاج سياسة خارجية راسخة وثابتة
دفاعا عن السلم وضد الامبريالية ، ومن اجل الصداقة
والتعاون مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية
الآخري ، وتقوية المحتوى المعادي للامبريالية في
سياسة عدم الانحياز ، وتعزيز وحدة وتضامن الهند
مع عالم عدم الانحياز على أساس العداء للامبريالية .

الفصل الثاني

سري لانكا

انهيار الجبهة الوطنية وهزيمة البرجوازية الوطنية واليسار معا

مناقشات اولية في صفوف الحزب الشيوعي *

لقد كنت واحدا ممن ساعدوا على انشاء الحزب قبل ٣٥ عاما خلت . ولم يبق سوى القليل منهم . واغلبهم هنا في قاعة المؤتمر . وكلني ثقة انهم سيتفقون معي بأن هذا المؤتمر العاشر هو المؤتمر الاكثر أهمية وحسما في تاريخ الحزب . فلم يسبق

* مقتطفات من خطاب بيتر كوينمان السكرتير العام للحزب الشيوعي في سري لانكا يوم افتتاح المؤتمر العاشر للحزب في

٢٢ آذار ١٩٧٨ .

ان جرى التحضير لاي مؤتمر آخر من قبل على هذا النطاق الواسع . لقد قررت اللجنة المركزية عقد المؤتمر قبل ٧ اشهر من الآن . ومنذ ذلك الحين انخرط الحزب كله في نقاشات داخلية واسعة جدا . وعقدت اللجنة المركزية والمكاتب والاقسام التابعة لها عشرات الاجتماعات لمناقشة وتهيئة وثائق المؤتمر .

بالاضافة الى ذلك نظمنا ثلاث مناقشات داخلية في هذه الفترة الوجيزة . ففي ايلول وتشرين الاول (سبتمبر واکتوبر) ١٩٧٧ بحثنا قرار اللجنة المركزية في آب (اغسطس) ١٩٧٧ حول نتائج الانتخابات العامة . وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ وكانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ ناقشنا النقد الذاتي الذي اقترته اللجنة المركزية لعملنا السابق وتجربة الحزب في الجبهة المتحدة وحكومتها . وفي شباط وآذار (فبراير ومارس) ١٩٧٨ ناقشنا وثائق المؤتمر العاشر .

كانت هذه النقاشات الداخلية ذات نفع عظيم ، وقد اتاحت لنا فهم وتقييم ما كان إيجابيا في عملنا وتجربتنا ، وساعدتنا على تشخيص الاسباب السياسية الرئيسية لاطغاء ونواقص الماضي وزج الحزب بأكمله في عملية تصحيحها وتلافيها . واتاحت النقاشات للحزب معاينة خبرته الجماعية وصياغة سياسات صحيحة للفترة المقبلة ، وعززت الصلة بين القيادة والقاعدة .

ولم يشهد أي حزب في الحركة اليسارية والديمقراطية لبلادنا مثل هذه المناقشة الداخلية الواسعة والجدية والصريحة .

لماذا كانت هذه المناقشات ضرورية ؟

أولاً : لقد تعرضنا سوية مع القوى التقدمية الأخرى * الى هزيمة انتخابية كبيرة . وكان علينا وضع اليد على سبب حدوث ذلك رغم حقيقة أن حكومة الجبهة المتحدة التي شاركنا فيها أنجزت العديد من التبدلات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية ، أكثر من أي حكومة سابقة .

ثانياً : صرنا نواجه حكومة جديدة ، ووضعنا سياسيا جديدا ، معقدا وخطيرا .

ان حكومة الحزب الوطني المتحد (حزب يعني - رجعي يمثل مصالح البرجوازية وملاك الأرض) لم تضيع أي وقت وبادرت الى شن هجوم كبير على مستويات معيشة الشعب وحقوقه الديمقراطية .

واعطي الرأسماليون ، المحليون والأجانب على حد سواء ، حق الاستغلال غير المقيد وجني أقصى الأرباح من خلال إلغاء القيود على الأسعار والتبادل

* الحزب الاشتراكي والجناح اليساري من حزب الحرية الذي تقوده باتنداناكا .

الخارجي والاستيراد ، وتقليص حقوق النقابات العمالية .

وبدأت حكومة الحزب الوطني المتحد ، بسرعة خارقة وبأوسع مدى ممكن ، بالقضاء على المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انتزعتها الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية والراдикаلية والمعادية لامبريالية ، خلال عقدين من الكفاح . وبدأت الحكومة بتفكيك قطاع الدولة والقطاع التعاوني وتسليم ادارته ، ثم ملكيته ، الى القطاع الخاص . وتعرض استقلال وسيادة البلاد الى خطر جدي . وبدأ التغلغل الكولونيالي الجديد يتسع من خلال اقامة القطاعات الاجنبية الدخيلة على شكل مناطق تجارية حرة . وبالمثل اصبحت الديمقراطية البرلمانية البرجوازية بضربة لصالح اقامة اشكال تسلطية ديكتاتورية من الحكم تحت غطاء : النظام الرئاسي * .

ثالثا : عقب الهزيمة في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٧ ، اضحت القوى اليسارية والديمقراطية في حالة من الارتباك والحيرة . ان صدمة الهزيمة الانتخابية ، وما أعقبها من ارهاب واسع وانتقام سياسي ، أدت الى كسر المعنويات وخلق حالة من الذعر لدى بعض القطاعات التي تصدت للحزب الوطني المتحد خلال الحملة الانتخابية .

* لاحظ التماثل مع اوضاع الهند .

ان الجبهة المتحدة التي تشكلت عام ١٩٦٨ *
قد تحطمت على يد القيادة البرجوازية اليمينية
لحزب الحرية السري لانكي . أما الجبهة اليسارية
المتحدة ** التي تشكلت عشية الانتخابات العامة فلم
تكن قد تعززت أو توسعت به لتطرح نفسها كبديل
قيادي للقوى التقدمية . وعملت مختلف المجموعات
اليسارية المتطرفة ، بتشجيع من الاوساط الرجعية
في الغالب ، على استثمار الوضع لزيادة الحيرة
واحداث انشقاق في صفوف القوى اليسارية
والراдикаلية ، وبالاخص في اوساط القطاعات غير
المجربة من الشباب .

كان هذا الوضع المعقد بحاجة الى دراسة
حسيفة ، وتحليل وتقاش لتحديد سبل الخروج .
وكان ينبغي مساعدة الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية
على النهوض من الهزيمة ، واستعادة الشجاعة والروح
الكفاحية وبدء الهجوم المضاد بوجه هجمات حكومة
الحزب الوطني المتحد .

* ضمت الجبهة حزب الحرية بقيادة باندرانايكا ، والحزب
الاشتراكي (تروتسكي) ، والحزب الشيوعي .

** بمسند خروج الحزبين الاشتراكي والشيوعي من وزارة
باندرانايكا وانشقاق الجناح اليساري من حزب الحرية ،
تشكلت جبهة يسارية متحدة تضم هذه القوى الثلاث .

وكان ينبغي أيضا صياغة خط سياسي صحيح يكون بديلا عن كارثة سياسة التطور على الطريق الرأسمالي التي سارت عليها القيسادة البرجوازية لحزب الحرية وتسير عليها القيادة البرجوازية للحزب الوطني المتحد . وكان ينبغي إعادة توحيد القوى اليسارية والراديكالية والديمقراطية والمعادية للامبريالية على أساس جديد وتحت قيادة اليسار لمواصلة الكفاح الظاهر من أجل خط سياسي بديل وحكومة تضعه موضع التنفيذ .

كان ينبغي القيام بذلك كله في اقصر وقت ممكن . وبموجب النظام الداخلي للحزب كان بوسعنا عقد المؤتمر في آب (اغسطس) . لكننا ارتأينا التعجيل به حتى لو ادى ذلك الى عدم التواصل الى استنتاجات نهائية حول كل القضايا التي تبرز . عادة . في مثل هذا البحث الواسع والعميق .

ان تساعد هجوم حكومة الحزب الوطني المتحد لم يعطنا فسحة كبيرة من الوقت للتأمل . لذلك شرعنا بالتركيز على كل القضايا الرئيسية التي تتعلق مباشرة ، بعملنا المقبل . أما بعض القضايا الاخرى ، وبالاخص ذات الطابع التاريخي أو الاكاديمي . فقد تركت لدراسة لاحقة قبل التوصل الى استنتاجات ثابتة .

ومن بين القضايا التي برزت خلال النقاش

السابق لانعقاد المؤتمر ، على سبيل المثال ، هل كان قرارنا بالمشاركة في حكومة الجبهة المتحدة عام ١٩٧٠ صائبا ام لا ؟ ان الاجابة على مثل هذا السؤال لا يمكن أن تتم على أساس تقديرات ذاتية بحتة ، بل تحتاج الى دراسة جدية واعية للظروف السياسية وميزان القوى الطبقي في ذلك الوقت ، اضافة الى الموازنة الموضوعية للنتائج الايجابية والسلبية التي اعقبت الفرار . ولكن لما كان من غير المحتمل أن نضطر لاتخاذ قرار مماثل من الآن وحتى المؤتمر القادم (الحادي عشر) ، فان بوسعنا دراسة هذه المسألة بعمق وموضوعية . وسنجانب الصواب لو اننا سمحنا لمثل هذه القضية بأن تكون لها الاولوية على المهمة الرئيسية للمؤتمر ، الا وهي اعداد الحزب والجماهير للنضالات الشاقة التي تنتظرهما .

ومن القضايا الاخرى التي برزت خلال النقاش مسألة ما اذا كان التاميليون في سري لانكا قد تطورت لديهم كل مقومات الامة بالمفهوم العلمي الصارم ، بالمفهوم الماركسي - اللينيني . ان أهمية هذه المسألة تقتضي أن تحل على أساس دراسة موضوعية جادة ، وليس انطلاقا من العواطف أو التحيز . ومثل هذه الدراسة قد بدأت اصلا داخل الحزب . ان الاسباب التي دعت بعض الرفاق للمطالبة باجابة فورية على السؤال ترجع الى الاعتقاد الخاطيء بأن التاميليين

في سري لانكا لا يمكن لهم المطالبة او لا يمكن اعطاءهم حق تقرير المصير الا بعد ان يكتسبوا كل مقومات الامة بالمعنى العلمي ، الماركسي - اللينيني .

ولكن لا الماركسية اللينينية تنظر ولا حزبنا ينظر الى المسألة بهذا الاسلوب الدوغماتي . فالتاريخ الحديث ، وبالاخص منذ هزيمة الفاشية في الحرب العالمية الثانية وانبثاق النظام الاشتراكي العالمي ، قدم العديد من الامثلة ، خصوصا في افريقيا ، على شعوب مارست بنجاح حق تقرير المصير رغم انها لم تكن قد اكتسبت واحدة او اثنتين من مقومات الامة بالمعنى الماركسي - اللينيني .

ويرى حزبنا ان التاميليين في سري لانكا حق تقرير المصير - وهو الشيء الرئيسي - اما مسألة اكتسابهم كل مقومات الامة ، فهي مسألة يمكن دراستها لاحقا دون ان تؤثر على عملنا الراهن الفوري .

لدى التحضير للمؤتمر العاشر كان على حزبنا ان يأخذ في حسابه ايضا توقعات الاصدقاء والاعضاء . ان اصدقاءنا يعرفون الاسهامة التي قدمتها مؤتمرات الحزب السابقة في توضيح الهدف وصياغة استراتيجية وتكتيكات صحيحة للحركة اليسارية والديمقراطية ككل في ظروف عصيبة . وينتظر الاصدقاء ، بل من حقهم ان ينتظروا ، مساهمة مماثلة من مؤتمرنا العاشر . اما الاعضاء ، الذين يستفيدون

من حيرة وتخطيط اليسار والقوى التقدمية ، فانهم يخشون بالضبط ما ينتظره الاصدقاء منا . فهم يعرفون ان الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد المناهض للحكومة الجديدة ، الحزب الوحيد الذي لا يعاني انشقاقا أو أزمة داخلية خطيرة . كما يعرفون ان الحزب هو الطرف الوحيد الذي قام بمراجعة ونقد ذاتي لعمله السابق بغية تشخيص ومعالجة الاخطاء . لذلك حاول هؤلاء شن حملة لارباك المؤتمر العاشر وأحداث انشقاق في صفوف الحزب .

وقد قامت اللجنة المركزية ، أثناء النقاشات السابقة للمؤتمر ، بتحذير الاعضاء من هذه المخططات ، ولفتنا الانتظار الى ان وسائل الاعلام الحكومية ، والتحالف السيئ الذي يضم الماويين وغيرهم من المجموعات اليسارية المتطرفة ، يساهمون جميعا في هذه الحملة الاستفزازية ، ويزعمون حول وجود تصادم بين الاعضاء القدامى والاعضاء الجدد ، لاجداث انشقاق لا وجود له . وبالطبع ليست هذه هي المرة الاولى التي يثبت فيها خطأ توقعاتهم . ولن نسمح للقوى المعادية بالتدخل في شؤوننا وشق صفوفنا ، وسنعمل على تصحيح الاخطاء مع الحفاظ على وحدة الحزب .

لقد كشفت المناقشات الداخلية ان هناك وحدة واسعة في الراي داخل الحزب ترى ان الخط

السياسي الذي تعبر عنه أطروحات اللجنة المركزية صحيح تماما .

وبالطبع فقد كان هناك تباين في تقدير هذا الحدث أو ذاك أو هذا الأسلوب أو ذاك من أحداث وأساليب الماضي . وهذا أمر متوقع . كما كانت هناك حالات قليلة اخذت فيها الاعتبارات الذاتية اليد العليا ، وهو أمر ليس بالغريب في ظل حقيقة ان الضغوط البرجوازية الصغيرة ، داخل حزبنا ، ما تزال قوية .

وعلى أية حال فقد وصل الحزب الى المؤتمر العاشر وهو **موحد الصفوف** ، وهذا هو الامر الاساسي . فبدون هذه الوحدة يصعب تماما على الحزب تصحيح أخطائه وتنفيذ خطه السياسي ، وتوفير القيادة التي تحتاجها القوى اليسارية والراديكالية والديمقراطية بالحاح .

أطروحة اللجنة المركزية للمؤتمر العاشر

- ١ -

المهام القادمة

ينعقد المؤتمر العاشر في وضع سياسي ، صعب ومعقد وخطير . فحكومة الحزب الوطني المتحد الذي جاء الى السلطة عقب انتصاره الانتخابي الكبير في تموز (يوليو) ١٩٧٧ ، تشن هجوما شاملا على المنجزات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية التي انتزعها شعب سري لانكا على مدى نضالات العقدين الماضيين ، وتمارس سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية سوف تقوض استقلالنا السياسي ، وتفرض مواصلة طريق الكارثة ، طريق التطور الرأسمالي، وتحرك سريعا نحو اقامة شكل كولونيالي جديد وتسلطي من الحكم .

كما ينعقد المؤتمر المباشر في ظروف حيرة وتخطيط القوى اليسارية والديمقراطية عقب انهيار الجبهة المتحدة على يد القادة البرجوازيين اليمينيين لحزب الحرية السري لانكي ، والهزيمة في الانتخابات العامة في تموز ١٩٧٧ .

وبالرغم من النواقص والاختفاء في العمل ، استطاع الحزب في مؤتمراته السابقة ان يعين الطبقة العاملة والقوى الاجتماعية الديمقراطية والمعادية للامبريالية على الشكل التالي :

(١) ادراك مرحلة تطور العملية الثورية في سري لانكا والمهام المتبقية من تغير الاوضاع .

(٢) صياغة استراتيجية تتطابق بشكل صحيح مع مرحلة العملية الثورية ، وتكتيكات تتناسب مع مد وجزر الوضع السياسي المتغير .

(٣) تشخيص الطبقات والفئات الاجتماعية التي يمكن توحيدها لتنفيذ المهام التي تطرحها مرحلة الثورة والاضاع السياسية .

(٤) تحديد اشكال التحالف والتنظيم المناسبة والضرورية لتنفيذ ذلك .

وامام الحزب ، في مؤتمره العاشر ، مهمة عسيرة ولكنها مع ذلك هامة ومشرفة عليه ان يؤديها :

اولا : اعانة الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية

على فهم غايات ونوايا حكومة الحزب الوطني المتحد
بوضوح .

**ثانيا : تحديد سبل ووسائل مقاومة ودحر
هجمات حكومة الحزب الوطني المتحد على الحقوق
الديمقراطية والمصالح الحيوية للشعب .**

**ثالثا : اقناع الشعب بأن السير على طريق
التطور الرأسمالي - الذي سار ويسير عليه حزب
الحرية ، والحزب الوطني المتحد ، لا يمكن أن يحل
المشكلات الاقتصادية الأساسية ويفضي الى تهديم
الاستقلال السياسي والحريات الديمقراطية والمنجزات
الاجتماعية التقدمية المحرزة من قبل .**

**رابعا : تبيان : (ا) الخط السياسي البديل
الذي يحل مشكلات الشعب والبلاد . (ب) الطبقات
والفئات الاجتماعية التي يمكن وينبغي تحشيدھا
وتوحيدها للنضال من أجل انتصار هذا الخط
السياسي . (ج) اشكال التنظيم والتحالف الضرورية
والفعالة لخوض هذا النضال . (د) سبل توطيد
وتوسيع الجبهة اليسارية المتحدة التي تشكلت عام
١٩٧٧ من الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي
وحزب الشعب الديمقراطي * وذلك كي تعمل بفعالية**

*** جناح يساري انفصل عن حزب الحرية العالم سابقا ، بسبب
السياسات اليمينية لقيادة بقدرانيكا .**

باعتبارها القوة القائدة للتحشيد السياسي من أجل
الكفاح لتحقيق الخط السياسي البديل .

خامسا : اعداد الحزب لاداء مسؤوليته الخاصة
في قيادة هذه التطورات بشكل صحيح .

ولدى تنفيذ ذلك كله ، يتعين علينا استخدام
التجربة المستمدة من نجاحات واخطاء الماضي بغية
تطوير اشكال النضال وتعديل طرائق واساليب العمل
كي تتماشى مع المهام الجديدة للفترة القادمة .

- ٢ -

نظرة على الاحداث منذ المؤتمر التاسع

حين انعقد المؤتمر التاسع في آب ١٩٧٥ ،
كانت القوى الرجعية بقيادة الحزب الوطني المتحد قد
شنت هجوما مضادا دؤوبا لاستعادة السلطة
السياسية ، وكانت التناقضات في صفوف الجبهة
المتحدة ، وحكومة الجبهة على اشدها (تتألف الجبهة
من حزب الحريسة ، الحزب الاشتراكي ، الحزب
الشيوعي) .

لقد برزت هذه التناقضات بالاساس من الصراع
بين المطالبة بالتقسيم الاجتماعي على يد الحركة
الجماعيرية والاحزاب اليسارية والقطاعات الراديكالية

داخل حزب الحرية من جهة ، ومن جهة أخرى رغبة
البرجوازية الوطنية والقادة اليمينيين في حزب الحرية
السري لانكي في ضمان : (١) استمرار السياسة
العامة للتطور الرأسمالي . (٢) ألا تمس أية
تغييرات اجتماعية - اقتصادية أو سياسية نظام
العلاقات الرأسمالية .

لقد اضطر القادة البرجوازيون الوطنيون لحزب
الحرية . في الايام الاولى لحكومة الجبهة المتحدة .
الى القبول باجراء تغييرات تقدمية معينة تحت ضغط
الحركة الجماهيرية والاحزاب اليسارية والعناصر
الراديكالية داخل حزب الحرية نفسه ، وبالاخص بعد
ان اظهرت أحداث ١٩٧١ الطبيعة المتفجرة للوضع
الذي كان يتنامى في صفوف الشباب في العديد من
مناطق الريف ، هذه المناطق التي كان قادة حزب
الحرية يتطلعون اليها كقاعدة للسلطة . ولكن حتى مع
قبولهم بالمرحلة الاولى من الاصلاح الزراعي . وتحديد
الدخل وملكية العقارات وما شاكلها من اجراءات ،
فقد سعوا لربط ذلك باجراءات « تقشف »
و « تضحية » من جانب الجماهير . ولقد شهدت
هذه الفترة ايضا بدايات ظهور « الحكومة غير
المرئية » التي تجمعت حول شخص رئيسة الوزراء
باندرا نايكا ، التي كانت تمثل بالاساس تحالفا يضم
القطاعات البرجوازية الوطنية اليمينية في حزب

الحريسة والشرائح العليا من رجال قوى الامن
والبيروقراطية الحكومية .

□ تحولات في صفوف البرجوازية الوطنية :

الى جانب النظرة الطبقيّة العامة التي تعيل الى
خط التطور الرأسمالي ، أخذت سياسات قادة حزب
الحريسة البرجوازيين الوطنيين تتأثر اكثر فاكثر
بالتطورات الجديدة التي بدأت تبرز في الستينات
وبشكل اكثر حدة في السبعينات بعد تشكيل حكومة
الجهة المتحدة .

لقد اعتمدت البرجوازية الوطنية . في المراحل
الاولية من نموها . وبالاخص قطاعاتها الباحثة عن
سبيل للتنمية الصناعية . اعتمدت بشكل كبير على
هيمنتها على الدولة واستخدام المنافع الاقتصادية
التي تتيحها سلطة الدولة ، بغية توطيد وتطوير
نفسها كطبقة . كانت البرجوازية الوطنية بحاجة الى
سياسات حماية مثل قيود الاستيراد واشراف الدولة
على صناعة بدائل - الاستيراد من خلال تيسير
القروض بفائدة منخفضة ، ومن خلال توفير المواد
الخام والهياكل الارتكازية والخدمات التي كانت أعلى
من أن تستطيع توفيرها لنفسها .

وهذا ما دفع القطاعات البرجوازية النامية الى

الاصطدام بالسياسات المقيدة من جانب الامبريالية والقطاعات الموجودة اصلا من البرجوازية المحلية في قطاع تجارة الاستيراد - التصدير واقتصاد المزارع الرأسمالية الضخمة ، حيث كان الحزب الوطني المتحد يمثلها سياسيا . وهذا ايضا ما جعلها تنشد دعم الجماهير بتبني بعض مطالبها ، وبالاخص البرجوازية الصغيرة ، والموافقة على تأميم بعض مرافق خدمات الهياكل - الارتكازية ، والشروع في انتاج المواد الاساسية في مشاريع تملكها الدولة ، وتوسيع ملكية الدولة وسيطرتها على مؤسسات الاقتراض . ان قطاعات البرجوازية هذه انجذبت سياسيا الى حزب الحرية السري لانكي .

ان الطاقات المعادية للامبريالية التي ابدتها البرجوازية الوطنية داخل حزب الحرية في الخمسينات بدأت تتضاءل فسي الستينات ، وتضاءلت أكثر في السبعينات ، بعد تشكيل حكومة الجبهة المتحدة .

ورغم ان هذه البرجوازية الوطنية استطاعت تعزيز نفسها بفضل الدولة ، فانها ظلت تعتمد ، بدرجة كبيرة ، على المواد الخام والالات المستوردة ، وبالاخص في صناعات بدائل - الواردات الجديدة . وقد أدت أزمة العملة الصعبة التي بدأت في الستينات والعجز التجاري الزمن لدفع الحكومات التي تقودها البرجوازية الوطنية الى الاقتراض من

الوكالات المالية الامبريالية مثل صندوق النقد الدولي وغيره ، واغتنمت هذه الوكالة الفرصة لفرض شروطها على البرجوازية الوطنية . زد على ذلك ان انخفاض المستوى التكنولوجي وضيق السوق المحلي قاد قطاع البرجوازية الوطنية ، المهيمن على سياسات حزب الحرية ، للبحث عن مختلف اشكال التعاون والتكيف مع الشركات متعددة الجنسية والراسمال الاجنبي الخاص بهدف زيادة كفاءتها الانتاجية ودخول اسواق جديدة في الخارج .

وادى ذلك كله الى تنامي ميول التذبذب والمساومة والتعاون مع الامبريالية والراسمال الاجنبي في صفوف قيادة حزب الحرية ، يقابله نمو مماثل في **العداء للطبقة العاملة** و**احزاب اليسار والعناصر الراديكالية داخل حزب الحرية** ، التي صارت عقبة تعترض الاهداف الانانية الضيقة لهذه القيادة . ان الضرائب الباهظة على الاثرياء التي اعلنت في ميزانية ١٩٧٥ ، والتي كانت ستؤدي الى الحد من نمو الاثرياء وتقليص ارباحهم ، لاحت لهم على انا « القشة الاخيرة » ، الامر الذي دفعهم للبدء بمسيرة تحطيم الجبهة المتحدة (حزب الحرية + الحزب الاشتراكي + الحزب الشيوعي) وبسط سيطرتهم المباشرة على اتجاه الحكومة وسياسة حزب الحرية .

□ انهيار الجبهة المتحدة :

رغم ان القادة اليمينيين نجحوا في دفع القيادة العليا لحزب الحرية الى تبني قرار « لا مزيد من التأميمات » ، فقد فشلوا في المصادقة عليه في الاجتماع السنوي لحزب الحرية نهاية عام ١٩٧٤ . الا انهم تمكنوا من الحيلولة دون تبني قوانين تفرض الاجراءات الضريبية العلنية في ميزانية ١٩٧٥ . واستثمروا بعض الاخطاء الذاتية والفئوية لقادة الحزب الاشتراكي ليعملوا على طرده من الحكومة والجبهة المتحدة عقب مؤتمرها التاسع بقليل . وفشلت كل مساعي حزبنا ومساعي التقدميين داخل حزب الحرية للحيلولة دون ذلك ولاستعادة الوحدة .

وعمل قادة الجناح اليميني في حزب الحرية على اضعاف القوى اليسارية والراديكالية داخل الحكومة ، عقب طرد الحزب الاشتراكي ، وسعوا لفرض « قانون ضمان المستثمرين الاجانب » وقانون « مناطق التجارة الحرة » انسجاما مع سياستهم في التعاون مع الرأسمال الاجنبي الخاص . بيد انهم لم يستطيعوا امرار هذه التدابير جراء المعارضة القوية من جانب الحزب الشيوعي والنقابات العمالية والمنظمات الجماهيرية والعناصر التقدمية داخل حزب الحرية . الا انهم تمكنوا ، على أية حال ، من سحب

قانون الضرائب على الاغنياء وتقديم منافع جديدة للطبقة الرأسمالية في ميزانية عام ١٩٧٦ .

واضطر القادة البرجوازيون في حزب الحرية ، لفترة وجيزة ، الى الموافقة على اتخاذ اجراءات تقدمية معينة مثل : توسيع الاصلاح الزراعي ليشمل الاراضي التي تملكها الشركات ، وتأميم بعض المؤسسات . ويرجع ذلك الى مزيج من العوامل مثل : (١) واقع ان الانتصار الذي احرزوه على القوى اليسارية والتقدمية لم يكن قد تطور بعد . (٢) الضغوط الجماهيرية من النقابات ، وبالاخص التي يقودها الحزب الشيوعي ، باتجاه المزيد من اجراءات التأميم .

واتبع حزب الحرية ، في هذه الفترة . سياسة التهدة ازاء الحزب الشيوعي وحركته الجماهيرية ، مدعنا فقط حيثما يضطر للاذعان ، ومبدئيا موافقة « مبدئية » للعديد من الاقتراحات وعاملا على اعاقه تنفيذها في الممارسة . وعينت الحكومة بالدخول في اتفاقيات مع الحكومة البريطانية وممثلي الرأسمال البريطاني بخصوص دفع التعويضات ، قبل تأميم المزارع والوكالات وغيرها من الشركات البريطانية .

وبعد ان وطد الجناح اليميني في حزب الحرية مواقفه بوجه التوكيد المتزايد من جانب حزبنا على دوره المستقل ، انتقل الى المرحلة الثانية من الحملة ، وهي التصفية الشاملة لكل القوى اليسارية

والراديكالية من بقايا الجبهة المتحدة والحكومة .
وبرز عداؤه الصريح للطبقة العاملة والقطاعات الجماهيرية
الآخري كاطلاب ، اكثر فأكثر ، وقام بقمع اضراب
عمال السكك في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦
وكانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ : واساءة استخدام
سلطة الدولة لتحطيم الاضراب التضامني (ليوم
واحد) تأييدا لعمال السكك ، وخداع نقابات حزب
الحرية بغية شل عمل الاتحاد العام لنقابات عمال
سري لانكا . وادى ذلك كله الى انسحاب حزبنا
وبعض العناصر اليسارية في حزب الحرية ، من
الحكومة ومن الجبهة المتحدة .

ان حكومة حزب الحرية « لوحده » . بقيادة
الجنساح اليميني ، والتي حكمت سري لانكا قرابة
٥ اشهر قبل الانتخابات العامة في تموز ١٩٧٧ ،
غاصت في سياسات مالية ادت الى تفكك اقتصادي
واسع وتضخم متسارع ، ونقص حاد في الاغذية
والسلع الاساسية ، وشلل في الادارة العامة للخدمات
الاساسية مثل الصحة والنقل . وبفشل اليمين
الحاكم ، في ارجاء الانتخابات العامة ، عمد الى حل
البرلمان بصورة تعسفية لتجنب التصويت بـ « عدم
الثقة » ولاسكات النقد . واقرن ذلك بتزايد ايذاء
الخصوم السياسيين . ولكن ايا من هذا كله لم يستطع
انقاذ حكومة حزب الحرية « لوحده » من الهزيمة في
الانتخابات العامة .

أسباب الهزيمة الانتخابية

يتحمل قادة الجناح اليميني في حزب الحرية
المسؤولية الرئيسية عن الهزيمة النكراء التي منيت
بها القوى المعادية للحزب الوطني المتحد في الانتخابات
العامة لعام ١٩٧٧ .

وعلى حين لا توجد خلافات كبيرة ازاء
السياسات التطبيقية الاساسية التي اتبعها الجناح
اليميني لحزب الحرية ، فان الحزب الوطني المتحد
والصحف الاحتكارية ركزت (بعد الانتخابات)
هجومها على بعض الجوانب الفوقية والذاتية
المسؤولة عن فشل حزب الحرية . وتتضمن هذه
الجوانب : تدعيم نفوذ عائلة باندراناكا ، اساءة
استخدام السلطة ، انتهاك الحريات الديمقراطية ،
الانتقام من الخصوم السياسيين ، وغير ذلك مما
جرى في ظل حالة الطوارئ الممتدة لفترة اطول مما
ينبغي ، هذا اضافة الى تأسيس نظام سياسي يقوم
على التقرب الشخصي أو العائلي غزا كل مجالات
الحياة العامة وفتح الباب على مصراعيه لمختلف أشكال
الانتهازية والفساد وما شاكلهما .

ورغم ان كل هذه العوامل السلبية لعبت دورا
في تقليص ونسف التأييد السذي كانت تتمتع به

حكومة الجبهة المتحدة سابقا ، وبالاخص في صفوف البرجوازية الصغيرة والانتلجنسيا ، فان السبب الرئيسي للهزيمة يكمن في الطابع الطبقي للخط السياسي الذي سارت عليه قيادة حزب الحرية ، ونقصد بالتحديد دعم الصلات الرأسمالية ومنع التغييرات من تقويض التطور الرأسمالي أو الحاق الضرر به . ان التشديد على ذلك امر ضروري في ضوء المساعي الراهنة التي تبذلها بعض الاوساط التي تعتقد ان كل ما نحن بحاجة اليه لاعادة توحيد اليسار والقوى الديمقراطية لا يزيد عن تغيير أشخاص في قيادة حزب الحرية .

□ السياسات الرأسمالية تحبط التطورات التقدمية

ان سياسة التطور باتجاه رأسمالي لم تدفع قادة الجناح اليميني في حزب الحرية الى نفس الجبهة المتحدة وحسب ، بل أدت الى خلق عقبة تعترض وتتناقض ، وحتى تحبط ، بمديات مختلفة ، التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي حققته الاحزاب اليسارية والقوى المعادية للامبريالية خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ .

وهكذا رغم احراز الاستقلال السياسي خلال

هذه الفترة واتخاذ خطوات معينة باتجاه الاستقلال الاقتصادي في قطاع المزارع وتجارة الاستيراد والتصدير، فقد ظل اقتصاد سري لانكا المتخلف مرتبطا بالسوق الرأسمالي العالمي الذي يعاني من أزمة ، وظل الجناح اليميني في حزب الحرية قادرا على احتواء التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية في اطار العلاقات الرأسمالية مما أدى الى ازدياد التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي والراسمال المالي الامبريالي . وهذا بدوره افضى الى قبول أوسع باشتراطات الامبرياليين واضعاف الاستقلال السياسي خطوة خطوة .

وبنفس الطريقة نجد ان الكفاءة والتأثير السياسي للذين كان ينبغي أن يتمخضا عن توسيع قطاع الدولة في هذه الفترة ، قد أحبطا بسوء الادارة الاقتصادية ، والبيروقراطية ، والفساد والمحسوبية التي نجمت عن سياسة الجناح اليميني ، الذي كان يقوده أساسا لصالح التطور الرأسمالي الخاص ، ازاء المؤسسات المؤممة ومشاريع قطاع الدولة .

بل ان الاجراءات الراديكالية ، كالاصلاح الزراعي ، لم تأخذ دورها السياسي الذي كان ينبغي ان تأخذه ، جراء القيود الرأسمالية التي أحاطت بها . ذلك ان « السقف » الاصطناعي المرتفع الذي وضع

للحد الأعلى من ملكية الأرض خلق وضعاً لم ينتفع معه أكثر الفئات تعرضاً للاستغلال من سكان الريف ، ونقصاً بالتحديد فقراء ومتوسطي الفلاحين وشغيلة الريف . ان السياسة المطلقة بالقروض والأسعار المضمونة والإعانات الزراعية وبيع أراضي الدولة في « المستعمرات » الزراعية ، كانت تميل أكثر لصالح أثرياء الريف وتشجع نمو شريحة من « الكولاك » . ورغم ان فئات من الشبان معدومي الملكية استوطنوا في تعاونيات الإصلاح الزراعي . فانهم لم يحصلوا على حقوق الملكية أو حقوق الاستخدام كشغيلة . وقد جرت عملية توطينهم بعد تهجير قسري .

أما السياسة التي اتبعها قادة الجناح اليميني بالنسبة للطبقة العاملة التي كانت في مقدمة النضالات التي مهدت الطريق لصعود الجبهة المتحدة الى السلطة عام ١٩٧٠ ، فقد كانت سياسة تراجعية . فالهبوط في الأجور الحقيقية للعمال جراء التضخم لم تعوض قط . أما الزيادات الاجرية التي حصل عليها العمال فقد جاءت بعد تهديدات جديدة من جانب النقابات بعمل شيء ما . ولم يجر تشريع « ميثاق العمال » الذي تبجحوا به كثيراً ، في حين تعرض الاتحاد العام لنقابات العمال الى مناورات نقابات حزب الحرية بهدف شله من خلال ما يسمى مبدأ « لا مفاوضات مع عمال مضربين » ، الذي تحول الى

نص مقدس أدى الى مجابهات مفتوحة مع الطبقة العاملة وقمع العديد من نضالاتها .

وبرزت مظاهر مماثلة على التذبذب والتراجع في ميدان السياسة الخارجية . وتضاءل المحتوى المعادي للامبريالية في سياسة عدم الانحياز بالتدريج مع تنامي الاعتماد على رأس المال الامبريالي وازدياد السعي لمختلف اشكال التعاون مع رأس المال الاجنبي الخاص .

□ اخطاء الاحزاب اليسارية :

على حين تعد قيادة الجناح اليميني في حزب الحرية والسياسات التي اتبعتها المسؤول الرئيسي عن ابعاد القوى الجماهيرية التي ساعدت الجبهة المتحدة على احراز النصر في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٠ . فان عمل الاحزاب اليسارية داخل الجبهة وحكومتها لم يكن خاليا من الاخطاء والهفوات . وقد اسهمت هذه الاحزاب بهزيمة القوى المعادية للحزب الوطني المتحد ، بشكل عام ، وهزيمة الحركة اليسارية بشكل خاص ، في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٧ . وقد جرى تحليل هذه الاخطاء في القرار الذي اقرته اللجنة المركزية حول نتائج الانتخابات العامة ، وذلك في آب (اغسطس) ١٩٧٧ ، كما جرى تحليل هذه الاخطاء بتفصيل اوسع في قرار النقد

الذاتي الذي تبنته اللجنة المركزية في تشرين الثاني
(نوفمبر) ١٩٧٧ .

ان قرار حزبنا بالاتحاد مع حزب الحرية
والحزب الاشتراكي عام ١٩٦٨ لانزال الهزيمة بحكومة
الحزب الوطني المتحدة ، ونضالنا المشترك مع هذين
الحزبين في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٠ التي أدت
الى النجاح في هزيمة الحزب الوطني المتحد ، وتعبيد
الطرق امام العديد من الاجراءات التقدمية السياسية
والاقتصادية والاجتماعية ، كان قرارا صحيحا . اما
مسألة هل ان التنفيذ الفعال للبرنامج المشترك
للجبهة لعام ١٩٦٨ كان سيكون أفضل بوجود حزبنا
داخل الحكومة او بوجوده خارجها فانها ، على أية
حال ، بحاجة الى دراسة أعمق في اطارها التاريخي
المناسب قبل صياغة اي استنتاج نهائي .

لا ريب ان هناك اخطاء ذاتية مثل نمو الميول
البيروقراطية واطعاء في أسلوب العمل ، وما تلاه
من انفصال عن الامزجة الجماهيرية السائدة ، الا ان
الخطأ الرئيسي الذي ارتكبته احزاب اليسار ،
بدرجات متفاوتة ، ناجم عن اخطاء سياسية تتسم
بطابع انحراف يميني .

وقد تجلّى ذلك ، على وجه الخصوص ، في
عدم أخذ ميزان القوى الفعلي داخل الجبهة المتحدة
وحكومتها بعين الاعتبار بشكل واقعي . وأدى ذلك ،

بدوره ، الى استصدار قوة البرجوازية الوطنية في حكومة الجبهة المتحدة ، ومغالة في تقدير القوى اليسارية والراдикаلية ، ومغالة في تقدير امكثات الجبهة المتحدة وحكومتها ودرجة الوعي السياسي الجماهيري .

ان عمل الجبهة المتحدة في بيئة رأسمالية وكون حزبهما الرئيسي ، حزب الحرية ، بقيادة البرجوازية الوطنية التي كانت معاداتها للامبريالية تزداد تذبذبا ، ومواقفها المناهضة للطبقة العاملة تزداد حدة ، ان ذلك كله كان يستدعي درجة عالية من يقظة الاحزاب اليسارية ازاء مراوغات الجناح اليميني وتأثر أعضائها ومؤيديها بالممارسات والاساليب المنبوذة التي تميز الاحزاب البرجوازية .

غير ان التقييم الناتج تطلب على التحليل الطبقي العلمي . وادى ذلك الى الاعتماد على المناورات على مستوى الوزارة والهيئات العليا للجبهة المتحدة أكثر من الاعتماد على التعبئة الجماهيرية استنادا للسياسات التقدمية التي تطالب بها القوى اليسارية والراдикаلية . ونتيجة لذلك فشلت الاحزاب اليسارية مرارا في الاحتفاظ بهويتها الخاصة المتميزة ، وصارت ترتبط ، في اذهان الناس ، بالعديد من السياسات الخاطئة لقادة حزب الحرية .

وحدث ذلك ، بوجهه خاص ، حين شارك

الحزب الاشتراكي ، خلال الصعوبات التي عانتهما الجماهير في فترة ٧٢ - ١٩٧٣ ، قادة حزب الحرية في دعوة الجماهير الى « التضحية » و « التقشف » .

وتجلى ذلك أيضا في فشل حزبي اليسار ، على عكس عهدهما السابق ، في مكافحة : (١) الهجوم على الحريات الديمقراطية . (٢) تمديد حالة الطوارئ بدون مبرر والتجاوزات التي جرت في ظلها . (٣) التمييز الذي مورس ضد الاقليات القومية . (٤) نمو مراكز قوى غير دستورية .

وبقدر ما يتعلق الامر بالحزب الشيوعي ، فان تجربة عملنا في حكومة الجبهة المتحدة تبين ان **الانحراف اليميني** وجد تعبيره السياسي في النقاط التالية :

(١) عدم التطبيق الصحيح لتاكتيك « الوحدة والصراع » ازاء قيادة حزب الحرية .

(٢) المساواة الخاطئة لحكومة ائتلاف حزب الحرية - الحزب الاشتراكي - الحزب الشيوعي بالجبهة المتحدة التي دعت مؤتمرات الحزب السابقة الى اقامتها لتنفيذ واستكمال مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية . وادى هذا ، في الممارسة ، الى اعتبار الدفاع عن والحفاظ على حكومة الجبهة المتحدة المهمة الرئيسية . في كل المراحل ، حتى وقت بروز

التناقضات والتصادمات بين حكومة الجبهة المتحدة والحركة الجماهيرية .

(٣) تأخر حزبنا عن عملية البدء بالانفصال عن الحكومة . كان علينا البدء بذلك في وقت اقرار ميزانية ١٩٧٦ ، حين اتضح ان جهودنا لاعادة توحيد الجبهة المتحدة لن تتكلل بالنجاح ، وان الجناح اليميني عزز هيمنته على قيادتها . الا اننا ، عوضا عن ذلك ، انتظرنا حتى نهاية عام ١٩٧٦ بغية الخروج من الحكومة .

ورغم ان الجبهة اليسارية المتحدة التي تشكلت في مايس (مايو) ١٩٧٧ بين الحزب الاشتراكي وحزبنا وحزب الشعب الديمقراطي طرحت ، بشكل صائب ، الحاجة الى بديل سياسي وقيادة بديلة للشؤون الوطنية يتزعمها اليسار ، فانها قد جاءت متأخرة كثيرا بحيث لم يكن بوسعها تحقيق اي تأثير جدي . ونتيجة لذلك منيت حركة اليسار بخسارة فادحة في الانتخابات العامة .

- ٤ -

سياسات الحكومة الجديدة للحزب الوطني المتحد

يرجع انتصار الحزب الوطني المتحد في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٧ الى عدة عوامل .

لقد استثمر هذا الحزب، بمهارة ، كل مساوئ قادة حزب الحرية وأخطاء الأحزاب اليسارية وانهيار الجبهة المتحدة ، محولا اياها لصالحه . وأفلح الحزب الوطني في اخفاء أهدافه الرجعية الحقيقية خلف سلسلة من الوعود الديماغوجية لمختلف الفئات الاجتماعية . وليس بوسع هذا الحزب ، كما ليس في نيته ، الالتزام بهذه الوعود — وبالأخص تلك التي أغدقت على الجماهير مؤملة اياها بالمزيد من الوظائف، وبأسعار أدنى ، وحياة أفضل .

لقد تمكن الحزب الوطني المتحد من تقديم نفسه للساخطين أو المتعاضين سياسيا من سوء حكم حزب الحرية على انه القوة الوحيدة . المناهضة للحزب الحاكم ، القادرة على تشكيل حكومة .

بالإضافة الى ذلك نظم هذا الحزب شبكة تنظيمية ممتازة تتولى شؤون الانتخاب والدعاية ، وحصل على موارد مالية ضخمة .

□ صورة جديدة

لقد أفلح الحزب الوطني المتحد ، جزئيا ، في خلق صورة جديدة لنفسه تظهره على انه حزب جرى إصلاحه ، ولديه توجهات ديمقراطية وليبرالية ويعتزم بناء « مجتمع عادل » .

لقد انبثقت « الصورة الجديدة » للحزب الوطني
المتحد من ادراك بعض قادته ، خصوصا بعد الهزائم
الانتخابية التي مني بها في ١٩٥٦ - ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ،
لضرورة توسيع قاعدته السياسية والاخذ بعين
الاعتبار التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية والتبدلات
في هيكل السلطة ، والاصطفاف الجديد للقوى الطبقية
الذي جرى منذ عام ١٩٥٦ .

ان القاعدة التقليدية للحزب الوطني المتحد ،
التي تستند على البرجوازية الكومبرادورية وسادة
الارض والنخبة الاجتماعية ذات الثقافة الانكليزية ،
أخذت بالتآكل . ذلك ان سياسة السيطرة على
الاستيراد وصناعة بدائل الواردات وازدياد نصيب
الدولة والتعاونيات في تجارة التصدير والاستيراد
أدت الى تضيق القاعدة الاقتصادية للبرجوازية
الكومبرادورية وأرغمت فئات عديدة منها على البحث
عن مجالات استثمار جديدة في صناعات بدائل
الواردات وغيرها من الصناعات . كما ان نمو
الانتلجنسيا ، وجعل السينهالية اللغة الرسمية ،
قوض النفوذ السياسي للنخبة ذات الثقافة الانكليزية ،
وجعل البرجوازية الصغيرة المتعلمة (اللغة السينهالية)
والمدينة المنشأ ، قوة اجتماعية انتخابية متنفذة .
اما الاصلاح الزراعي ، وبالأخص تأميم الاقطاعات
الكبيرة ، فقد اضعف النفوذ السياسي والاجتماعي
لسادة الارض وكبار المزارعين .

ان هذا الوضع جعل من الضروري ، بالنسبة
الحزب الوطني المتحد ، ان يجذب الفئات الاجتماعية
التي كانت تسير في السابق وراء حزب الحرية .
وازدادت ضرورة ذلك في ضوء نمو البرجوازية
الصناعية (التي كانت تبدي خوفا متزايدا من تحالف
حزب الحرية مع احزاب اليسار) وصغار المنتجين ،
وصغار ومتوسطي التجار ، والبرجوازية الصغيرة
في الريف والمدينة . ولغرض احباط تأثير الاحزاب
اليسارية ، دخل الحزب الوطني ميدان النقابات
العمالية ، وسعى لبناء قاعدة له وسط العاطلين
وشبه العاطلين من الشباب مع وعود بتشغيلهم ،
وغير ذلك من المغريات .

واستنادا الى هذه الحاجة لتوسيع القاعدة
السياسية للحزب الوطني ، يجنح السيد
ج.ر. جاياوردانا في اقضاء شلة عائلة سيناتايافي
وانصاره الذين ظلوا يهيمنون على شؤون الحزب
الوطني منذ تأسيسه ، وبرز بوصفه قائدا جديدا
لهذا الحزب . ولم يعمل السيد جايا وردانا * على
تحدي سياسة الجناح اليميني لحزب الحرية في دعم
التطور الرأسمالي ، فصلة القرابة بينه وبين مثل
هذه السياسات كانت وثيقة الدرجة دفعته لان يقترح
ويعمل من أجل دمج الحزب الوطني والجناح اليميني

* رئيس سري لاكا حاليا .

من حزب الحرية في اطار ما يسمى بـ « حكومة وطنية » . وعوضا عن الهجوم على الخط السياسي الرئيسي لحزب الحرية ركز جايا وردانا ضرباته على العصبة العائلية ، والمحسوبة والفساد ، وسوء استخدام السلطة من قبل قيادة حزب الحرية . واستثمر على نحو ديماغوجي الصعوبات التي كان يعانيها الشعب دون أن يقدم سياسة بديلة أو حولا محددة .

□ الألوان الحقيقية

منذ أن تسلم الحزب الوطني ادارة الحكومة الجديدة في تموز ١٩٧٧ ، أخذ يظهر ، خطوة بخطوة ، طابعه الطبقي الحقيقي وأهدافه الرجعية . فقد أظهر أنه شأن سلفه السابق ، حزب الحرية ، يزمع السير على سياسة التطور الرأسمالي ولكن بسعة أكبر وقسوة أكثر .

وتعمل الحكومة الجديدة على تدعيم التطور الرأسمالي بالوسائل الاقتصادية والسياسية ، رغم ان هذا التطور في مرحلة متقدمة من الازمة .

على المستوى الاقتصادي تعمل حكومة الحزب الوطني على :

(أ) اعطاء الطبقة الرأسمالية ، الاجنبية

والمحلية ، حرية جمع الثروة بإبصال فرص الاستغلال أمامها الى الحد الأقصى .

ولتحقيق ذلك فان « الضوابط » المحدودة المعمول بها سابقا - بالاختصاص في مجال الاستيراد ، والأسعار ، والتبادل - ألغيت تماما . كما أبطلت كل مساعي توجيه العمليات الاقتصادية من خلال التخطيط رغم محدودية وضعف فاعلية ما كان قائما منها . وتركت التنمية لـ « حسن نوايا » الطبقة الرأسمالية والتفاعل العفوي لقوى السوق غير المقيدة .

(ب) البدء بإقامة بنية كولونiale جديدة . يتضح ذلك من « قانون لجنة كولومبو الاقتصادية الكبرى » الذي يقوض استقلال سري لانكا بإقامته جيبا اقتصاديا دخيلا أو أكثر في البلاد حيث يمكن للرأسماليين الأجانب العمل دون التقيد بقوانين البلاد التي توجه النشاط الاقتصادي وتحد من الاستغلال وتحمي حقوق العمال .

(ج) تعميق تبعية سري لانكا للوكالات المالية الامبريالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عبر القبول ، الكلي تقريبا ، بالسياسات التي حاولت هذه الوكالات فرضها على الحكومات السابقة وانتهت اما الى الفشل أو الى نجاح محدود جدا في السابق . ويتجلى ذلك من خلال التخفيض الكبير لعملة

سري لانكا : الروبية ، وتقليص دعم أسعار الاغذية في أول ميزانية لحكومة الحزب الوطني . وقد سمحت الحكومة لصندوق النقد الدولي بتعيين ممثليه في وزارة الخزانة والبنك المركزي لضمان تنفيذ الحكومة لاوامره الاقتصادية .

وفي نفس الوقت وصل الاقتراض الخارجي الى مستويات لم يصلها من قبل : ٦.٠٠٠ مليون روبية ، وذلك دون ابلاغ الشعب بالشروط المسبقة لهذه القروض ومعدلات الفائدة ، وفترة التسديد ، او المدفوعات الاخرى لقاء مثل هذه القروض .

(د) خفض مستويات معيشة الشعب بغية توفير الموارد لانفاقها على المزيد من التنمية الرأسمالية .

ويتضح ذلك من خلال تقليص دعم السلع للمستهلك ، والخفض المتعمد للاجور والمداخيل الحقيقية ، وزيادة التضخم بشكل مقصود .

(هـ) ازالة التغيرات التقدمية ، الى اقصى حد ممكن ، التي تحققت في ميدان العلاقات الاقتصادية خلال العقدين الماضيين ، وبشكل خاص بين ١٩٧٠ و ١٩٧٦ .

فباسم اقامة « اقتصاد حر وعادل » تولت حكومة الحزب الوطني ، او أعلنت ، اتخاذ سلسلة

من الاجراءات الهادفة الى وقف اي توسع آخر في القطاع العام .

وتحت ستار تصحيح « الاساءات السياسية » المزعومة أعيدت الشركات والاراضي المؤمنة الى مالكيها السابقين .

وسمح للراسماليين بالتغفل في المؤسسات المؤمنة ، اما بشكل حملة اسهم مشاركين . أو كمدراء ، أو السماح لهم بمنافستها بشروط مناسبة جدا .

ومن جديد أعيدت نشاطات البناء ، التي كانت حكرا على القطاع العام ووكلاء الدولة ، الى مقاولي القطاع الخاص .

وتعرضت الحركة التعاونية بوجه خاص الى هجوم شديد في قطاعي تجارة المفرق والجملة على حد سواء .

وفي المجال الزراعي أيضا بدأت عملية مماثلة ، جرى خلالها حل مؤسسات القطاع العام التي أقيمت بموجب الإصلاح الزراعي ، أو استعير عنها بمركز زراعي أعلى يعمل على دفع الزراعة للتطور على أساس رأسمالي . وتعتزم الحكومة حل كل التعاونيات الزراعية والشركات الزراعية التابعة للدولة ، مع دعوة المالكين السابقين لتولي ادارتها .

كما أوقف العمل بقانون الانتاجية الزراعية وقانون الاراضي الزراعية ، وحلت لجان الانتاج الزراعي والحصاد ، وبذلك بقي عشرات المئات من الفلاحين ، ممن تركوا الارض التي زرعوها ، بدون أي وسيلة للعيش أو البقاء .

□ تغييرات سياسية

في الميدان السياسي أيضا ، تسعى حكومة الحزب الوطني الى تغيير أشكال الديمقراطية البرجوازية القائمة من قبل ، لكي تضمن بصورة افضل استمرار التطور الرأسمالي .

ان التعديل الدستوري الثاني الذي يقلص استقلالية وسلطات البرلمان ، ويمنح العديد من هذه الصلاحيات للرئيس السيد ج. ر. جايا وردانا ، ليس الا مثالا واحدا على ذلك .

وكذلك شأن التعديلات المقترحة على عملية الانتخاب والتي تهدف الى ادامة حكم الحزب الوطني لاطول امد ممكن ، ومنع اقامة جبهات انتخابية موحدة ضده ، واخيرا ، في حالة خسارة الحزب الوطني في الانتخابات العامة ، ضمان نظام «الحزبين» البرجوازي - الديمقراطي ، حيث يحل حزب الحرية محل الحزب الوطني ، دون ان يحقق الخطر بالنظام

الرأسمالي ، وضمان أن لا تحصل احزاب اليسار على أكثر من تمثيل رمزي .

ان توسيع سيطرة واحتكار الحزب الوطني على وسائل الاعلام قد تحقق بالاستيلاء على مجموعة صحف تايمس - لانكاديا . واستخدم هذا الاحتكار لتمجيد الحزب الوطني واحاطة جايا وردانا بهالة مجد شخصي ، وتلفيق وحجب أخبار الخصوم السياسيين وبخاصة الجبهة اليسارية المتحدة ، والحزب الشيوعي .

□ قمع :

يقوم الحزب الوطني ، في نفس الوقت ، بتحديث جهازه القمعي لمواجهة التحديات المتوقعة من الطبقة العاملة وحركة اليسار ، ويستعد ، اذا اقتضت الضرورة ، لفرض أشكال أكثر تسلطية من الحكم . ونجد انه الى جانب الصلاحيات الواسعة الممنوحة للرئيس الجديد هناك ما يلي :

(١) تخنيد قوة بوليس خاصة احتياطية منتقاة على يد الحزب الوطني ، تماثل في عددها قوة البوليس النظامي .

(٢) تشديد مختلف أشكال الاعتداء والمطاردة للخصوم السياسيين ، والعديد منها خرق صريح للقانون .

(٣) حظر التظاهرات ، ومنسح استخدام مكبرات الصوت في الاجتماعات العامة .

(٤) تعديل قانون الحصانة لمنسح الافراد والصحف من انتقاد اعضاء البرلمان .

(٥) اجراء تعديلات على قوانين النقابات للحد من الحقوق النقابية واعفاء الشركات والمؤسسات العاملة ضمن « مناطق التجارة الحرة » من الالتزام بالعديد من القوانين التي تحمي مصالح العمال .

- ٥ -

عدم استقرار حكومة الحزب الوطني

برغم حصول الحزب الوطني على الاغلبية الساحقة في البرلمان وسعيه لترسيخ وجودها في السلطة ، فان حكومة هذا الحزب تستند الى أسس تفتقر الى الاستقرار .

فعلى الصعيد العالمي ، تتفاقم الازمة العميقة للاقتصاد الرأسمالي العالمي بشكل خطير مؤثرة حتى على أكثر البلدان الرأسمالية تطورا . وعليه فان امكانية الحصول على « المساعدة » منها الى المدى الذي تأمله وتحتاجه حكومة الحزب الوطني ، محدودة جدا . زد على ذلك ان الشروط المسبقة السياسية

والاجتماعية - الاقتصادية التي تصر عليها الهيئات
المالية الامبريالية ، بل وحتى اسواق الراسمال
الاجنبي الخاص في الخارج ، قبل الموافقة على تقديم
« المساعدة » انما هي شروط يصعب تحملها اقتصاديا ،
ومفجرة سياسيا .

ان السياسات الاقتصادية التي تقبلتها حكومة
الحزب الوطني مقابل الحصول على « مساعدة » من
صندوق النقد الدولي تثير انتقاسات : من الآن ،
في صفوف الطبقة الراسمالية . وهذه الانتقاسات :
بدورها ، تعكس نفسها على شكل تناقضات من داخل
الحزب الوطني وفي صفوف أنصاره .

ان الغاء ضوابط الاستيراد والتبادل قد اثار
احتجاجا حادا من جانب قطاعات واسعة من
البرجوازية الصناعية الجديدة التي نمت في ظل
كنف هذه الضوابط .

وتجد العديد من الصناعات الصغيرة والوسطى ،
التي تعتمد على المواد الاولية وقطع الغيار المستوردة ،
تجد صعوبة في مواصلة عملها بعد تخفيض العملة
الوطنية . ان السياسة السعرية التي تتبعها
الحكومة ، بالنسبة للطحين والسكر ، تؤدي الى
تدهور انتاج الرز من جهة ، وتؤدي صفار منتجي
السكر المحليين من جهة اخرى .

ان التحذيرات العلنية التي يطلقها بعض

المتحدثين البارزين في الحزب الوطني من ان السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة سوف تقلص الدعم الذي يتلقاه الحزب الوطني من كبار الصناعيين وصغارهم ، ومناشداتهم بأن يكون للجانب السياسي الاولوية على « النظريات » الاقتصادية . ان هذه التحذيرات والمناشدات ليست سوى علامة على الصراع السياسي الذي بدأ يتمو داخل الحزب الوطني .

غير ان الشيء الاهم يكمن في احتدام المناقشات القائمة بين حكومة الحزب الوطني والشعب بما في ذلك قطاعات واسعة صوتت للحزب الوطني وهي مضللة بفعل الوعود الديماغوجية بتوفير ٨ ليبرات من الحبوب في الاسبوع لكل فرد ، وبتخفيض الاسعار وحل مشكلة البطالة .

ان اسعار السلع الاساسية قد ارتفعت ارتفاعا حادا منذ تسلم الحزب الوطني للادارة . ويزداد الوضع سوءا بعد الغاء الرقابة على الاسعار ، وتخفيض قيمة الروبية . وسيؤدي ذلك ، لاحقا ، الى خفض الاجور والداخليل الحقيقية ، وخفض مستويات المعيشة المتدنية اصلا ، الى مستويات ادنى .

ان خطط « التنمية » الرسمية المعلنة (تقتصر لحد الآن على فتح « مناطق التجارة الحرة » ، وبناء ١٠٠ الف وحدة سكنية ، واستكمال مشروع ماهافيلي في ست سنوات) غير واقعية ولا يتوقع ان تحقق

أهدافها ، وهي ضيقة جدا بحيث لن تترك أثرا ملموسا على مشكلة البطالة .

وعلى حين ان الصعوبات التي تعانيها الجماهير تتضاعف ، يجري توفير المسود الاستهلاكية المترفة للشريحة العليا ، هذه المسود التي لم يكن بالوسع الحصول عليها سابقا بسبب فيود الاستيراد .

□ زوال الوهم

ان ذلك كله يؤدي الى زوال الاوهام سريعا بصدد حكومة الحزب الوطني . وبالرغم من تهديدات ومناشدات الحكومة للتجار بالامتناع عن الربح الفاحش والاكتناز ، يصعب على حكومة الاتحاد الوطني الحفاظ على ادعاءاتها بأنها تضع مصالح الشعب فوق المصالح الضيقة .

ومن شأن ذلك ان يزيد عزلة الحزب الوطني عن الشعب ويؤدي ، حتما ، الى تنامي المجابهة والصدامات بينهما .

ورغم ان المعارضة الشعبية تنمو بشكل غير متسق ، فان الحزب الوطني يدرك ان النضالات الجماهيرية خارج البرلمان ستكون الشكل الرئيسي للمعارضة في الفترة القادمة . ان آفاق حكم البلاد في فترة تتبدد فيها اوهام الجماهير وتتصاعد فيها

النضالات الجماهيرية ضد سياسات الحكومة ، آفاق
تثير قلق الحزب الوطني طالما انه لا يمتلك أية حلول
حقيقية لمشكلات الشعب المحتلمة ، وطالما ان حلبة
الصراع الجماهيري هي ميدان ضعف للحزب الحاكم .
ان حقيقة تصويت ٢٦٥ مليون انسان ضد الحزب
الوطني في الانتخابات العامة الاخيرة ، تذكر الحكومة
دوما ان الاغلبية الكبيرة التي تتمتع بها في البرلمان
ليست انعكاسا دائما للوضع خارج البرلمان .

- ٦ -

النضالات الجماهيرية - مهمات واهداف

ان تطوير النضالات الجماهيرية الموحدة لمقاومة
سعي حكومة الحزب الوطني لتقويض الاستقلال
السياسي وسيادة الشعب ، وانتزاع ما احرزه من
منجزات ، وانتهاك حقوقه الديمقراطية وخفض
مستوى معيشته ، هي مهمة آنية وملحة تواجه
الحزب في الفترة المقبلة .

الا ان هذه النضالات الجماهيرية ستكون ،
بسبب طبيعتها ، محدودة الاهداف . وستركز على
مختلف القضايا ، وستأخذ شكل نشاطات موحدة
تضم طبقة او شريحة اجتماعية واحدة او اكثر ، او

**قطاعات منها ، ويتوقف ذلك على كيفية تأثرها بإجراء
او اجراءات الحكومة .**

ويتعين على حزبنا ، والحركة اليسارية ، ان
يحسبا بشكل واقعي المستوى الفعلي للوعي السياسي
ومدى الاستعداد الحقيقي لخوض النضال الذي
يتميز به كل قطاع جماهيري في وقت معين وازاء
قضية معينة . وينبغي الا نندفع أكثر مما ينبغي ولا
نتأخر عن الوعي الجماهيري ، وأن نسمى ، في كل
الاقوات ، لزوج أوسع القطاعات الجماهيرية حتى في
قضايا لا تمس سوى قطاع واحد . وينبغي ان نحاول
أيضا كسب دعم وتضامن القطاعات الاخرى .
وبالمثل ، يتعين علينا ، في الحملات والنضالات
الجماهيرية ، اعطاء الأولوية للقضايا التي تمس أوسع
القطاعات .

ان تفاوت مستوى الوعي السياسي والاستعداد
النضالي في صفوف الشعب بسبب العديد من الازهام
والارتباكات السائدة في صفوفه تقتضي منا توجيه
النضالات بطرق متنوعة استنادا الى الوضع الملموس
في كل حالة . ويمكن أن تتراوح هذه الطرق من
حملات التوعية ، الى جميع التواقيع ، مرورا
بالاضرابات السياسية والاقتصادية ، ومسيرات
الاحتجاج، وغيرها من الاشكال المناسبة لكل وضع .
ويمكن بالطبع الجمع بين شكلين او أكثر من النضال .

وعلى حزننا أن يكون متهيئاً للعمل مع كل القوى المستعدة للمشاركة في مثل هذه النضات بصرف النظر عن منظورها السياسي وموقفها في الانتخابات السابقة .

وينبغي ألا تكون النشاطات الجماهيرية دفاعية محضة . إذ أن من الضروري تعبئة وتوحيد مختلف الطبقات الاجتماعية التقدمية في النضال المطليبي اليومي ومن أجل تحقيق المطالب الاقتصادي والسياسية ، و احراز التقدم الاجتماعي .

□ الطبقة العاملة

يتوجب ، في هذا الإطار ، اعطاء الاولوية للطبقة العاملة ، أكثر الطبقات ثباتا وكفاحية في النضال ضد الامبريالية والكولونيالية الجديدة والرجعية والتسلطية والراسمالية ، ومختلف أشكال الاستغلال الاجتماعي ، ومن أجل الطريق الاشتراكي . وهذا يؤهل الطبقة العاملة ، أكثر من أي طبقة أخرى ، لتوحيد وقيادة القوى الديمقراطية والمعادية للامبريالية في النضالات المشتركة .

إن الوحدة الواسعة للحركة النقابية التي تحققت بمبادرة من الرابطة المركزية للنقابات العمالية والمركز العام لمنظمة النقابات العمالية ورابطة النقابات

العمالية ، لمكافحة الهجوم على الطبقة العاملة في اول
ميزانية لحكومة الحزب الوطني ، ومواجهة مساعي
تدمير الحقوق النقابية ، ظاهرة تستحق الترحيب .
وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لتوسيع وحدة العمل
هذه وجذب المنظمات النقابية الاخرى المستقلة ،
وكذلك اللجنة المركزية للعمال برغم ميل قادتها للحزب
الوطني .

ويتعين ، بهذا الخصوص ، وضع برامج مطلوبة
مشتركة للمراكز النقابية المتعاونة ، بحيث تمثل
المطالب العامة الانية للعمال والمستخدمين . وينبغي
شن الحملات لبناء اوسع وحدة عمل لكل النقابات من
اجل تحقيق هذه المطالب .

ويتوجب على هذه البرامج المطلوبة أن تولي
اهتماما خاصا بمشكلات عمال المزارع والعمالات
والعاطلين ، الذين يؤلفون ذلك القطاع من الشفيلة
الذي يعاني صعوبات جمة .

ان المطالبة بتعويض العمال عن هبوط الاجور
الحقيقية جراء تخفيض قيمة الروبية ، واجبات
مساعي الغاء الحقوق النقابية للعمال ، والمطالبة بأجر
متساو لقاء عمل متساو ، ودفع المعونات الكافية
للعاملات العاطلين بدون تمييز . الخ ، ان هذه
وغيرها من المطالب يجب أن تجد مكانها في مثل هذا
البرنامج سوية الى جانب المطالب الاخرى التي توحد

الطبقة العاملة مع قطاعات جماهير المدن والريف مثل
تخفيض تكاليف المعيشة .

وعلى كل أعضاء الحزب العاملين في النقابات
أن يقرنوا كفاحهم من أجل المصالح الاقتصادية للطبقة
العاملة بعمل سياسي مضاعف في صفوف العمال
بهدف مكافحة الميول الانتهازية والاقتصادية داخل
حركة الطبقة العاملة ، وتعريف العمال ببرنامج
وسياسات حزبنا وبأفكار الماركسية - اللينينية ،
والعمل ، انطلاقا من ذلك ، على بناء منظمات حزبية
وبناء منظمات لعصبة الشبيبة الشيوعية في صفوف
العمال .

□ الفلاحون ، والجماهير الريفية

أن العمل في صفوف الفلاحين وجماهير
الريف . الذي اهتم اهمالا كبيرا من قبل الحزب
والحركة اليسارية بوجه عام ، ينبغي أن يستعيد
نشاطه ويندفع الى امام .

وترجع أهمية مثل هذا العمل الى أكثر من
سبب :

أولا : أن الفلاحين أقرب حليف للطبقة العاملة ،
ولا يمكن لتوطيد تحالف العمال والفلاحين ، الذي

يشكل جوهر استراتيجية الجبهة المتحدة ، الا بالعمل
في صفوفهم .

ثانيا : ان ثلاثة أرباع السكان ما زالوا يعيشون
ويعملون في مناطق الريف .

ثالثا : من خلال هذا العمل بالذات يمكن للحزب،
والحركة اليسارية عموما ، اقامة المنظمات والتعريف
بالخط السياسي البديل في العديد من مناطق الريف
حيث ينظر الناس الى حزب الحرية على انه البديل
الوحيد للحزب الوطني ، بل وعلى انه نوع من حزب
« يساري » بسبب اهمال اليسار .

وعلى حين يدافع حزبنا ، في المناطق الريفية ،
عن مصالح الفلاحين ككل ، فان عليه ايلاء اهتمام
خاص لفقراء الفلاحين والشفيلة الزراعيين باعتبارهم
اكثر قطاعات الريف تعرضا للاضطهاد والاستغلال .

ان الدفاع عن المنجزات التي انتزعها الفلاحون
بموجب قانون الاصلاح الزراعي وتوسيعها ، يشكل
جانبا هاما من عملنا في الريف . وينبغي مواصلة
النضال من اجل تنفيذ قانون الانتاج الزراعي وقانون
الاراضي الزراعية ، والمطالبة باعادة لجان الانتاج
الزراعي المفاة ، وذلك على اساس ديمقراطي ،
واستعادة حقوق الزراعة للفلاحين المهجرين .

ولا بد لسياسة حزبنا ازاء الاسعار والاستيراد

من ان تستند الى مراعاة مصالح اوسع الجماهير
الفلاحية الكادحة ، والحاجة الى زيادة انتاج المسود
الغذائية الاساسية محطيا . وفي مجرى التنازل
لتخفيض الاسعار ، فان علينا توضيح نواقص
سياسة الاعتماد المفرط على استيراد المواد الغذائية
والسياسة السعرية التي تثبط الانتاج المحلي لهذه
المواد .

وعلى حزبنا شن الحملات لتنفيذ المطالب
التالية المتعلقة بمصالح فقراء الريف والشغيلة
الزراعيين :

(١) بالنسبة لاراضي زراعة الرز ، تخفيض
« سقف » الحد الاعلى الى ٥ ايكرات في المناطق
الرطبة والاراضي المروية ، مع هامش مناسب لارتفاع
« السقف » على أن لا يزيد عن ١٠ ايكرات ، اما
بالنسبة للأنواع الاخرى من الاراضي فيعتمد
« السقف » على طبيعة الارض .

(٢) منح الفلاحين ملكية الارض التي يزرعونها .

(٣) اعطاء الاراضي التي استولت عليها الدولة
صفة نظامية وبالاخص تلك الاراضي التي ليست هناك
حاجة عامة ماسة لها .

(٤) تثبيت حد أدنى شرعي للاجور ،
ومساعدة الشغيلة الزراعية في مسألة السكن .

ويتعين ، في مجرى الحملات داخل الريف ،
تعمية ادعاءات قادة الحزب الوطني وحزب الحرية
وتبيان أوجه التماثل في جوهر سياستهما ، وتأكيد
الحاجة الى الطريق البديل الذي يطرحه حزبنا
والجبهة اليسارية المتحدة . ومن الضروري أيضا
العمل على ازالة التحفظات ضد الطبقة العاملة
والشيوعية ، هذه التحفظات التي نشرتها البرجوازية
وسادة الارض واجهزة الاعلام الموالية لهم في الريف .
ويكتسي توزيع ونشر صحف الحزب ونشرياته في
الريف أهمية بالغة في هذا المجال .

□ الشباب :

لا بد لنا ، في الفترة القادمة ، من الاهتمام
بتثبيت مواقع الحزب والجبهة اليسارية المتحدة في
أوساط الشباب ، الذين لا يشكلون فقط نصف
السكان وحسب ، بل ويمثلون أكثر من يعاني من
تفاقم الازمة الاجتماعية - الاقتصادية والمأزق الذي
تتخبط فيه البلاد جراء سيرها على طريق التطور
الرأسمالي .

ان واحدا من كل ٣ أشخاص ، بين اعمار ١٥
الى ٤٠ سنة ، هو اما عاطل عن العمل ، او يعمل
لجزء من الوقت .

ان تدهور الاوضاع المعيشية ، وارتفاع نسبة ترك الدراسة ، وتضاؤل فرص التعليم العالي ، والعلمي والتكنيكي ، وازدياد مظاهر الاغتراب الاجتماعي ، تفضي يوميا الى تنامي امزجة اليأس والاحباط في صفوف الشباب ، وتحرم البلاد من كفاءة اعداد كبيرة من الشباب الموهوبين ، المندفعين ، المتعلمين .

ان السخط ازاء ظروف الحياة التعيية تدفع قطاعات متزايدة من الشباب الى ادراك الحاجة لتغيير العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الراهنة ، وخصوصا الحاجة لاستبدال الراسمالية بالاشتراكية . بيد ان هؤلاء ، وبدرجات متفاوتة ، ما زالوا يفتقرون الى المعرفة العلمية والتجربة الكافية للقيام بذلك . وعليه فان قلة الصبر والبحث عن اسهل واسرع الحلول للمعضلات الاجتماعية المعقدة ، وهذا تعبير عن المنشأ والنظرة البرجوازية الصغيرة للعديد منهم ، غالبا ما تجعلهم ضحية سهلة لمختلف ماركات التطرف اليساري واليول الفوضوية البرجوازية الصغيرة .

ان الافكار المعادية للامبريالية ، والافكار الاشتراكية ، تجتذب قطاعات واسعة من الشباب ، وهذا امر ينبغي ترسيخه ، ولكن علينا الا نغضض العين عن واقع ان الظروف الموضوعية التي يعيشها الشباب اليوم تميل لتشجيع الانتهازية التي تعبر عن

نفسها في السير وراء الاحزاب البرجوازية بأمل الحصول على منافع شخصية وليس الانخراط في النضال لتحقيق التغيير الاجتماعي . كما ان نمو البروليتاريا الرثة وسط شريحة كبيرة نسبيا من الشباب ، وبالاخص في المدن ، يشكل عاملا سلبيا آخر لا بد من اخذه في الحسبان .

ويحاول قادة الاحزاب البرجوازية ، الحزب الوطني وحزب الحرية ، سوية مع مختلف المجموعات اليسارية المتطرفة ، استثمار ضعف تجربة قطاعات واسعة من الشباب بهدف عزلها عن ، ووضعها بمواجهة ، الطبقة العاملة والاحزاب اليسارية .

ويرفع هؤلاء شعارات تزعم ان الماركسية - اللينينية قد « شاخت » ، وان الطبقة العاملة فقدت روحها الثورية نتيجة تحسن اوضاع معيشتها ، وان احزاب اليسار تحولت الى « مؤسسات » برجوازية ، وان قادة اليسار قد « شاخوا » ، الخ .

ان الرد على هذه التلفيقات يقتضي ان نتذكر ان العديد من شباب اليوم يفتقرون الى التجربة والمعرفة الشخصية بالنضال الجماهيري الذي قادته احزاب اليسار في السابق . فخلال السنوات السابقة ، حين بلغ العديد من الشباب سن الرشد ، كانت احزاب اليسار مشاركة في الحومة ، وكان الشباب ينظرون الى قادتها كأشخاص يمكن الحصول

على بعض الحظوة لديهم أكثر مما ينظرون الى هؤلاء
كقادة للنضال . ان « النضال » الوحيد في تجربتهم
المباشرة هو تمرد عام ١٩٧١ الذي قاده اليسار
المتطرف . ولنتذكر ان التمرد وقع حين كان هؤلاء
ما يزالون على مقاعد الدراسة ، وبالتالي فان لديهم
تصورات رومانتيكية عن هذا الحدث ، ولا يعرفون
الاضرار التي انزلتها هذه المفامرة بمصالح القوى
التقدمية والعون الذي قدمته للرجعية . ولا بد من
الإشارة الى ان بعض قادة اليسار ليست لهم صلات
كافية بهذا الجيل الجديد ولا يدون تفهما كافيا
لمشكلاته . وقد خلق ذلك كله هوة بين الشباب
الرايديكالي والاحزاب اليسارية ، هوة ينبغي ردمها
بعمل صبور ومنهجي .

ولتحقيق هذه الغاية يتعين على الحزب وعصبة
الشبيبة الشيوعية أن يصوغا برنامجا مطلبيا يلبي
حاجات الشباب ويقودا نضالا شجاعا لتنفيذه . ولا بد
لمثل هذا البرنامج من أن ييسدي اهتماما مركزا
بالمشكلات الخاصة للشباب العاطلين ، والشباب
العمال ، والشابات ، والطلاب ، وشباب الاقليات
القومية .

ان واسطة العقد في حملة الشباب تتركز في
النضال من أجل توفير العمل بدون تمييز لكل
العاطلين . ومن الضروري العمل على تحويل بحث

**الشباب عن عمل مناسب ممن يسعى فردي الى
حطة جماعية ، تتضمن القيام بمسيرات واعتصامات
وغيرها من أشكال التعبير الجماهيري العلني . عن
هذا الطريق وحده يمكن ابعاد الشباب عن الجري
الانتهازي وراء الاحزاب البرجوازية ، وتبصيرهم
بقوتهم الموحدة .**

**ومن المهم جدا لعلمنا في صفوف الشباب
التركيز على :**

**(أ) تعريف القطاعات الراديكالية منهم على
افكار الماركسية - اللينينية والاشتراكية العلمية .**

**(ب) تعريف سياسات الاحزاب البرجوازية
كحزب الحرية والحزب الوطني ، وتبيان حاجة
البرجوازية الى جيش احتياطي كبير من العاطلين عن
العمل لتدعيم سياسة التطور الراسمالي .**

**(ج) مكافحة اليسارية المتطرفة المفامرة ،
والميل الفوضوية التي تبث طاقات الشباب
الراديكالي في اتجاهات عقيمة محكوم عليها بالفشل .**

**(د) تنمية علاقات الشباب بحركة الطبقة
العامة واليسار .**

**ان النضال من اجل اصلاح النظام التعليمي
اصلا ديمقراطيا ، وسيلة هامة لتعبئة الطلاب
والمعلمين والاباء . وبهذا الخصوص لا بد من تنظيم**

المقاومة بوجه مساعي حكومة الحزب الوطني لالغاء
الاصلاحيات التقدمية في النظام التعليمي ، والخط من
التربية العلمية ، واستعادة الامتيازات والحظوات
التي كانت تتمتع بها مجموعة ضيقة من طلاب الاسر
المتنفذة (اعادة العمل بالامتحان الخارجي ، الخ)
وايذاء الطلاب واضطهادهم تحت شعار وزارة التعليم
القاتل بأن الانضباط اهم من التعليم .

ولا بد ايضا من خوض نضال دؤوب لزيادة
المعونات للطلاب من الاسر الفقيرة ، وضمان الحقوق
والمنافع الاخرى للطلاب والمعلمين . وتقع مسؤولية
خاصة ، في تنفيذ ذلك : على كاهل منظمات وأعضاء
الحزب العاملين في صفوف الطلاب والمعلمين ورابطة
المعلمين .

□ النضالات البرلمانية وغير البرلمانية

ان عملية تطوير النضالات الجماهيرية دفاعا عن
المصالح الحيوية تقتضي من حزبنا مكافحة الميول
الاصلاحية في الحركة اليسارية والتقدمية التي
تتجه الى الاعتماد الكلي تقريبا على النضالات البرلمانية
والانتخابية وما يتمخض عنها من فشل في اعداد
الجماهير لغرض اشكال اخرى من النضال .
وينبغي التشديد ، هنا ، على ان النضال الانتخابي

ليس الا شكلا واحدا من أشكال النضال السياسي ضد القوى الرجعية والطبقة الحاكمة ، وان هناك حاجة لبدء نقطة دائمة ازاء خطر حقيقي ، خطر انتقال البرجوازية ، بوجه تنامي النضالات الجماهيرية وعجزها عن حل مشكلات الجماهير ، من الديمقراطية البرجوازية السى شكل آخر من أشكال الحكم أكثر تسلطية . ونود ان نوضح ان هذا الخطر الداهم يتطلب ، من جانب الجماهير ، مرونة كبيرة في التكتيك ، وقدرة على الانتقال من شكل نضالي الى شكل آخر عند الحاجة .

ولا بد ان نفصح ، في نفس الوقت ، الطابع الطفولي لموقف بعض المجموعات اليسارية المتطرفة التي تغفل مستوى وعي الجماهير وترفض الاشكال البرلمانية من النضال دفعة واحدة . وبهذا الخصوص ينبغي ان نكون مستعدين ليس فقط لخوض النضالات الانتخابية (انتخابات جزئية ، انتخابات محلية ، الخ) بل وايضا طرح مقترحاتنا لاصلاح القوانين الانتخابية بما يخدم القوى اليسارية والتقدمية .

تعزيز وتوسيع الجبهة اليسارية المتحدة

ينبغي أن يعمل الحزب ، في مجرى توطيد وحدة عمل الحركة الجماهيرية في مختلف المستويات ، على توسيع وحدة اليسار والقوى الراديكالية والديمقراطية على المستوى السياسي .

ان برنامج الحزب ، الذي اقره المؤتمر التاسع ، يحدد بصواب ان الجبهة المتحدة ينبغي أن تكون معسكرا يقوم على اساس :

(١) وحدة الطبقة العاملة .

(٢) تحالف الطبقة العاملة والفلاحين .

(٣) توسيع وحدة العمل لتضم القوى الراديكالية والديمقراطية البرجوازية الصغيرة .

وعلى حين يشدد البرنامج ان قطاعات معينة من البرجوازية الوطنية ، التي ما تزال تحتفظ بمواقع معادية للامبريالية ، يمكن أن تشترك أيضا في مثل هذه الجبهة المتحدة فان قيادة الجبهة ينبغي أن تكون بيد الطبقة العاملة والعناصر الراديكالية الاخرى وليس بيد اي قطاع من البرجوازية الوطنية ، حتى لو كان يختار التعاون مع الجبهة المتحدة .

ان مهمة اخراج مثل هذه الجبهة المتحدة الى

حيز الوجود : هي اليوم ملحة أكثر من أي وقت مضى . الا ان سبيل بناء هذه الجبهة ، وفقا لتحليلات المؤتمر التاسع ، أي تحقيقها عبر سلسلة من التحولات داخل الجبهة السابقة - المؤلفة من حزب الحرية ، الحزب الاشتراكي ، الحزب الشيوعي - بما يؤدي الى احداث انعطاف تقدمي في ميزان القوى يفضي الى وصول تحالف اليسار والقوى الراديكالية الى مواقع القيادة التي تشغلها البرجوازية الوطنية ، ان هذا الطريق لم يعد صحيحا بسبب تغير الوضع السياسي وانهيار الجبهة المتحدة السابقة .

□ الخط السياسي البديل

ينبغي لجهود اعادة بناء الجبهة المتحدة في الظروف الجديدة أن تبدأ بالكفاح لتثبيت خط سياسي بديل ، عن التطور الرأسمالي الذي سارت وتسير عليه قيادتا حزب الحرية والحزب الوطني المتحدة .

- ويهدف البديل، بخطوطه العريضة ، الى :
- (أ) انزال الهزيمة بحكومة الحزب الوطني .
 - (ب) فضح وعزل قادة حزب الحرية البرجوازيين وجوهر سياستهم .
 - (ج) توحيد حركة اليسار بحيث يستطيع

اليسار الموحد كسب وحشد القوى الراديكالية والديمقراطية واقامة وحدة العمل معها في مجرى النضال دفاعا عن المصالح الحيوية للشعب ومن أجل التقدم الاجتماعي ، وحماية وتعزيز الاستقلال السياسي ، واحراز الاستقلال الاقتصادي ، ومناهضة الكولونيالية الجديدة. وتوسيع الديمقراطية، وتطوير سري لانكا باتجاه الاشتراكية .

(د) التضامن مع المنظومة الاشتراكية العالمية، وحركة الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية العالمية في النضالات المشتركة من أجل السلام وضد الامبريالية .

□ الجبهة اليسارية المتحدة - القاعدة :

ان تجاوز حالة التبعض السائدة ، واهنا ، في حركة اليسار ، وتوحيد القوى اليسارية على أسس متينة وفعالة ، ينبغي ان يبدأ بالجبهة المتحدة التي تضم الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي .

ان الجبهة اليسارية المتحدة هي ، في نفس الوقت ، التعبير الوحيد والارقي للوحدة اليسارية التي تحققت على المستويين السياسي والتنظيمي حتى الآن . كما انها تضم الحزبين الاشتراكي والشيوعي ،

الذين يؤلفان معا التيار الرئيسي للحركة اليسارية ،
ولا وجود لجهة يسارية فعالة بدونهما .

**وعليه فان تعزيز الجبهة اليسارية المتحدة
الحالية هي ، اذن ، المهمة الآتية امام الحزب .**

وعلى حزبنا ان يبدي اهتماما خاصا بتقوية
انتعاون الشامل مع الحزب الاشتراكي الذي يتمتع
بقاعدة عمالية كبيرة . ورغم ان المواقع الايديولوجية
للحزب الاشتراكي ليست منسجمة كليا مع الماركسية
- اللينينية ، ورغم استمرار وجود بعض الخلافات
بين حزبينا بالنسبة لبعض جوانب الاستراتيجية
والتكتيك وفي النظر الى بعض التطورات العالمية ،
فاننا نشمن ونرحب ، على نحو ايجابي ، بالتبدلات
الجارية في نظرة-وسياسة الحزب الاشتراكي والتي
تقربه الى نظرة وسياسات حزبنا . كما نرحب وندعم
ونشمن وجهات النظر المعلنة على كل مستويات الحزب
الاشتراكي حول ضرورة توثيق اواصر الوحدة مع
حزبنا .

اما حزب الشعب الديمقراطي الذي تأسس على
يد بعض العناصر الراديكالية والعناصر ذات التوجه
الاشتراكي التي انفصلت عن حزب الحرية في شباط
١٩٧٧ ، فلم يكتسب بعد منظورا سياسيا منسجما ،
كما لم يوطد نفسه بعد كحزب سياسي . وتوجد في
صفوفه تيارات متباينة ، بعضها يفضل سياسة

التعاون الوثيق مع حزبي اليسار ، وبعضها يفضل سياسة « الوحدة والصراع » معهما . ونتيجة لذلك فان سياسة حزب الشعب الديمقراطي سريعة التقلب في بعض الاحيان ، وتميل الى ابطاء وتيرة تقدم الجبهة اليسارية المتحدة . وعلى حين يحتفظ حزبنا بمواقفه المبدئية ، فان عليه العمل بطريقة تتضح معها القضايا ، وتصور الوحدة ، وتمزز ميول التعاون مع حزبنا والحزب الاشتراكي داخل حزب الشعب الديمقراطي .

ويتعين ، كخطوة أولى نحو توطيد وحدة الجبهة اليسارية المتحدة ، ان تعد أحزابها الثلاثة الى صياغة برنامج مشترك يحدد الاهداف الرئيسية التي توجه عمل الحركة اليسارية في الفترة الجديدة، إضافة الى تحديد المهام الواجب تنفيذها .

ويشل البيان الانتخابي المشترك الصادر عام ١٩٧٧ أساساً ثميناً لصياغة مثل هذا البرنامج المشترك .

وما أن يتحقق ذلك حتى يتوجب على الأحزاب الثلاثة أن تعمل ، بصورة مشتركة ، لكسب القطاعات الأخرى ذات التوجه اليساري على أساس قبولها بالبرنامج المشترك أو التعديلات المقبولة عليه ، وبذلك يتم توسيع وتقوية الجبهة اليسارية المتحدة .

□ اليسار المتطرف

ان ضرورة التغلب على الميول الانقسامية في حركة اليسار ، الموجودة في الوقت الحاضر ، تقتضي ممارسة سياسة صائبة ازاء « التطرف اليساري » في بعض قطاعات الحركة .

ان الثماني عشرة مجموعة يسارية متطرفة الموجودة الآن في ميدان اليسار تنقسم : بشكل عام ، الى صنفين . فهي تتألف اما من تجمعات منشقة او تفرعات منشقة عن هذه الاخيرة من : (أ) زمرة ماوية معادية للحزب فصلت من حزبنا عام ١٩٦٣ . (ب) اولئك الذين انفصلوا عن الحزب الاشتراكي عام ١٩٦٤ بعد ان بدأت قيادة حزبهم باتباع سياسة الجبهة المتحدة .

ان منشأ هذه المجموعات يبين سبب عدائها المشترك لحزبنا والحزب الاشتراكي ، بالرغم من العداء الحاد ازاء بعضها البعض ، كما يبين السبب الذي يجعل بعضها ، وبالاخص أولئك الذين يحتفظون بصلات تنظيمية مع الماويين او مع هذه او تلك من « المراكز العالمية » الخمس لـ « الاممية الرابعة » ، تشارك في العداء للاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية العالمية .

ان « التطرف اليساري » الذي كان في الستينات

يمثل ، بوجه عام ، انعكاسا للخلافات الايديولوجية في حركة الطبقة العاملة العالمية ، أخذ في السبعينات يتخذ شكل ميل محسود في سياسات اليسار في بلادنا بفعل عوامل موضوعية معينة .

العامل الاول تدفق عدة آلاف من الشباب خلال العقد الماضي ، بصورة لم يسبق لها مثيل . واغلب هؤلاء من منشأ برجوازي صغير عموما ، الى سوق العمل والطبقة العاملة والطبقة السياسية في البلاد . ان دخول هؤلاء الى الطبقة العاملة بهذه الاعداد ، وبالاخص في قطاع الدولة والقطاع التعاوني ، اسهم في تخفيف مستوى التبتلر (التحول الى بروليتاريا) في حركة الطبقة العاملة . والذي كان على أية حال في مراحله الاولى . وهكذا أخذت التأثيرات والمنظورات البرجوازية الصغيرة تشغل حيزا هاما في الطبقة العاملة شأن الموقع الذي كانت تشغله في مجتمع سري لانكا المعاصر .

ان حدة الازمة الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة ، وعدم نجاح أحزاب اليسار في تعبئة الجماهير دفاعا عن مصالحها ووقفا بوجه السياسات اليمينية لحكومة حزب الحرية ، كانا من العوامل الاخرى التي شجعت نمو « اليسار المتطرف » .

وجاء فشل أحزاب اليسار في اقامة علاقات وثيقة مع هذا القطاع الجديد من الشباب الراديكالي

واعطائه مرشدا نظريا وقيادة عملية ، كما هو الحال بالنسبة للأجيال السابقة من حركة الطبقة العاملة المنظمة ، وزجّه بالنضالات المشتركة لقوى الطبقة العاملة المنظمة والقوى المعادية للإمبريالية ، جاء هذا الفشل ليخلق فراغا سياسيا تمكنت قوى اليسار من استثماره مؤقتا .

في ضوء هذا الفهم الواضح لهذه العوامل الموضوعية يتعين معالجة ظاهرة « المتطرف اليساري » . ينبغي ان نفصح اخطار المواقف اليسارية المتطرفة ، ونبين مدى خطورة العقبان التي يضعها اليسار المتطرف في طريق الوحدة اليسارية مما يخدم مصالح الرجعية . وفي نفس الوقت يتوجب على احزاب اليسار ان تكافح ميول الانحراف اليميني والانتهازية اليمينية داخل صفوفها هي نفسها . ويجب ان تحل ، تحيلا ذاتيا - نقديا ، اخطاء الماضي وتعترف بها ، وتغير اسلوبها في العمل ، وان تقود النضالات الجماهيرية بشجاعة .

وقد بينت تجربة التطورات الاخيرة ان :
(١) كل هذه التغيرات ضرورية لمكافحة الميول اليسارية - المتطرفة الطفولية بنجاح .
(٢) ان نفوذ اليسار المتطرف يهبط بالتناسب مع ارتفاع النشاطات الجماهيرية للجهة اليسارية المتحدة .

وينبغي أن نذكر ، لدى مكافحتنا للتطرف اليساري ، أن الشباب الذي تجذبهم المجموعات اليسارية المتطرفة على اختلاف أنواعها ، يتألف من عناصر رومانتكية مضللة ، انخدعت بسهولة بالشعارات الطنانة بفعل خفتها الاجتماعية البرجوازية الصغيرة وضعف ادراكها للاشتراكية العلمية .

ان موقفنا من حزب جاناتا فيموكتي بيرامونا (ج. ف. ب.) ، الذي يحتفظ ، رغما عن تشققه ، بجاذبية رومانتكية عند قطاع من الشباب والطلاب الراديكاليين ، يجب أن يكون فضح المواقف الانتهازية الضيقة الحالية التي تتخذها قيادته والتي تخدم الرجعية في معارضة وحدة اليسار والهجوم على الأحزاب اليسارية التي تعتبرها **العدو الرئيسي** ، ورفض المساهمة في النضالات المشتركة ضد سياسات حكومة الحزب الوطني ، المعادية للشعب . ويتعين علينا ، بذات الوقت ، السعي لما يلي :

(١) اجتذاب أنصار ج. ف. ب. (وغيره من المجموعات اليسارية) للنضالات المشتركة لصالح الشعب والتقدم الاجتماعي .

(٢) اقناع هؤلاء الأنصار بصواب مواقفنا المبدئية في تصعيد النضال من أجل السير على طريق التطور باتجاه اشتراكي .

وينبغي ان تساعد أنصار (ج. ف. ب.) على
ان يدركوا ان قيام حكومة الحزب الوطني باطلاق
سراح قادتهم لا يرجع الى أي تعاطف ازاءهم بل
بسبب :

(١) ان الحزب الوطني استخدم ذلك كغطاء
لاطلاق سراح العديد من أنصاره البارزين الذين
أدينوا وسجنوا بموجب قانون العقوبات الذي ينظم
التبادل .

(٢) ان هذا الحزب يريد من (ج. ف. ب.)
' مهاجمة احزاب اليسار وقادتها .

وينبغي ان تلفت نظر أنصار (ج. ف. ب.) الى
حقيقة ان آمال قادة الحزب الوطني قد تحققت في
الممارسة من خلال الاجتماعات الجماهيرية التي عقدها
قادة (ج. ف. ب.) بعد اخلاء سبيلهم .

وعلىنا ان نطلب من أنصار (ج. ف. ب.) ان
يعمنوا التفكير فيما يلي :

(١) لماذا يفدق وزراء وصحف الحزب الوطني
المديح لقادة (ج. ف. ب.) ويدعونهم بـ «الثوريين»
الوحيدين الحقيقيين .

(٢) لماذا يتخذ نقد قادة (ج. ف. ب.)
للحزب الوطني ، هذا اذا وجهوا مثل هذا النقد ،
طابعا شكليا تاما .

ينبغي ان نوضح لهم ، بصبر ، ان شعارات
(ج. ف. ب.) الطنانة القائلة « ان من الضروري
تغيير النظام وليس الحكومة » ، يرقى في الممارسة
الى رفض المشاركة في أي نضال ضد حكومة الحزب
انوطني ، المدافع الرئيسي عن نظام الاستغلال
الراسمالي .

ان مكافحة التأثيرات السلبية الضارة للتطرف
اليساري تستدعي أن يقوم حزبنا بما يلي :

(١) نشر كتابات لينين عن التطرف اليساري ،
الطفولي لـ « الثورية » البرجوازية الصغيرة ، على
نطاق واسع .

(٢) تنظيم التثقيف بالماركسية - اللينينية
والاشتراكية العلمية على نطاق واسع .

(٣) تشديد فضح الماوية ، بنسختها القديمة
والجديدة ، باعتبارها شريكا لاشد الدوائر الرجعية
في الراسمالية والامبريالية .

(٤) الرد على « النظريات » والمقولات المزيفة
التي يروجها انصار مختلف « المراكز العالمية » لما
يسمى بـ « الاممية الرابعة » .

(٥) اقناع اوسع قطاعات حركة الطبقة
العاملة والحركة الديمقراطية بأن التطرف اليساري
لا يفضي الى شق كل الجهود الحقيقية لاقامة وحدة

مبدئية ، بل ويعطي للحزب الوطني والقوى الرجعية الفرصة و « المبرر » للانتقال الى شكل فاشي صريح من اشكال الحكم .

- ٨ -

بناء الوحدة اليسارية والديمقراطية

ان تعزيز وتوسيع الجبهة اليسارية المتحدة على اساس برنامج مشترك لن يتيح لحركة اليسار الموحد ان يطرح امام الجماهير بديلا سياسيا عن الحزب الوطني وحزب الحرية وحسب ، بل سوف يساعد اليسار على اجتذاب وتحشيد وتوحيد وقيادة القوى الديمقراطية الاخرى في النضال من اجل حكومة جديدة تستكمل ما تبقى من مهمات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وتبدأ بتطوير سري لانكا باتجاه الاشتراكية .

ان مثل هذه القوى الديمقراطية ليست فقط داخل وحول حزب الحرية والاقليات القومية ، بل وفي صفوف اولئك الذين سوف يتعدون عن تأييد الحزب الوطني اثر زوال الاوهام عنهم حول حكومة الحزب الوطني وسياساتها .

وفي هذا الوضع التغير تكون المهمة الاساسية

لحركة اليسار الموحد أن تعمل بطريقة معينة تتقبل معها كل هذه القوى الديمقراطية الجبهة اليسارية المتحطة كبديل سياسي حقيقي عوضاً عن حزب الحرية .

ان قادة حزب الحرية ، المسؤولين الرئيسيين عن الهزيمة الانتخابية للقوى التقدمية في عام ١٩٧٧ ، يواصلون رفض المطالب المتصاعدة من داخل الحزب ومن صفوف انصاره بأن يقوموا بمراجعة ذاتية - نقدية لسياسات وعمل الماضي . وبالرغم من ان الضغوط القاعدية ، وبخاصة من النقابات والشباب ، أدت الى اقضاء بعض القادة اليمينيين من حزب الحرية . مؤقناً ، الى الخطوط الخلفية ، فان القيادة تبدي مقاومة ضارية لاي مسعى يبتغي تقييم الطابع الطبقي لسياسات حزب الحرية التي أفضت الى النكوص الانتخابي .

ان المحاولات الراهنة للادعاء بأن حزب الحرية قد غير سياساته السابقة وانه يقف الآن الى جانب بلوغ « اشتراكية كاملة » لن تترك اثراً على انسان عاقل . ذلك انه لم يطرأ أي تغير على هيمنة البرجوازية الوطنية على حزب الحرية . وكل الحديث الحالي عن « الاشتراكية الكاملة » يشير الى ان قادة حزب الحرية يدركون ان شعاراتهم السابقة عن « الاقتصاد المختلط » و « مبادئ باندورانايكا » قد

فقدت بريقهما . ان الشيء الوحيد « الجديد » في حزب الحرية ، ما بعد الانتخابات ، هو ان القطاعات البرجوازية الوطنية قد دخلت في تحالف غير مقدس مع بعض المجموعات الماوية لمواصلة سياسة الماضي الممصرة ، سياسة العداء لليسار .

وعلى حين تصرف قيادة حزب الحرية النظر عن احزاب اليسار باعتبارها « قوة ميتة » ، وتؤكد ان حزب الحرية بقيادة باندرا نايكا هو القوة الوحيدة القادرة على مكافحة الحزب الوطني وانزال الهزيمة به ، فانها لا تبدي الرغبة ولا تمتلك القدرة على القيام بأي كفاح حقيقي ضد حكومة الحزب الوطني وسياساتها ، داخل البرلمان او خارجه . كما ان هجوم قيادة حزب الحرية ، عبر الصحف والوسائل الاخرى ، على الحزب الوطني انطلاقا من التحيزات العرقية والدينية يبين ان ليس لدى هذه القيادة اعتراض ، او لديها اعتراض ضعيف ، على هذه السياسات من منظور طبقي .

وعليه طالما استمرت هيمنة البرجوازية الوطنية على حزب الحرية ، فان مسألة قيام جبهة متحدة جديدة بين الجبهة اليسارية المتحدة وحزب الحرية على اساس برنامجي ، كما تقترح بعض الاوساط الماوية لحزب الحرية ، امر مستبعد في هذه المرحلة . ذلك لان البرجوازية الوطنية في سري لاتكنا ،

كطبقة ، قد استغفرت طاقتها على قيادة النضال الوطني لاستكمال الاستقلال الاقتصادي . والواقع ان مصالح هذه الطبقة التي تسعى للسير على طريق التطور الرأسمالي والارتباط بالراسمال العالمي والوكالات الكولونيالية الجديدة ، تقف على الضد من صيانة الاستقلال السياسي للبلاد .

ويبدو ان قادة حزب الحرية يظنون ان ال ١٧٠ الف صوت التي حازوا عليها في الانتخابات السابقة تشير الى وجود تأييد جماهيري معين لسياستهم وقيادتهم . بيد ان الواقع عكس ذلك تماما . فالادراك بأن الجبهة اليسارية المتحدة قد جاءت متأخرة اكثر مما ينبغي لتكون بديلا عن الحزب الوطني ، والخوف من عواقب افتقار الحزب الوطني ، واعتبار حزب الحرية ، برغم كل أخطائه ، القوة الوحيدة القادرة على تشكيل حكومة وابعاد الحزب الوطني عن السلطة ، ان ذلك كله قد دفع مئات الآلاف من المصوتين ، بمن فيهم أعداد هائلة من أنصار الأحزاب اليسارية ، لاعطاء أصواتهم ، في اللحظة الأخيرة ، الى حزب الحرية . وهذه الظاهرة ليست مستقرة ولا دائمة بأي حال من الأحوال .

ان معارضتنا للسياسات البرجوازية التي يسير عليها قادة حزب الحرية ينبغي ألا تعميئنا عن حقيقة وجود قوى اجتماعية عديدة ، داخل وحول

حزب الحرية ، يمكن وينبغي أن تشارك في النضال المعادي للامبريالية والكولونيالية الجديدة وحكومة الحزب الوطني ، واستكمال استقلال سري لانكا ، وصيانة الديمقراطية وتحقيق التقدم الاجتماعي ، والسير على طريق التوجه نحو الاشتراكية . وتضم هذه القوى الاجتماعية فئات من الفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة ، وقطاعات من المثقفين الناطقين بلغة سواباشا ، وصغار ومتوسطي التجار . بل وحتى قطاعات صغيرة من الطبقة العاملة .

وينبغي للجهة اليسارية المتحدة أن تعمل على اجتذاب هذه الفئات بعيدا عن سيرها الراهن وراء قيادة حزب الحرية ، وكسبها الى جانبنا .

ويتوجب على جهة اليسار المشاركة في النضالات المشتركة لكل الفئات ، من خارج وداخل المنظمات الجماهيرية ، مثل نقابات العمال التي ما تزال تحت تأثير حزب الحرية ، شرط أن تكون هذه الفئات مستعدة للمساهمة بنشاط وبشكل عملي في مثل هذه النضالات الجماهيرية .

وينبغي بذل اهتمام خاص للعمل في المناطق التي يسيطر عليها حزب الحرية بوصفه البديل الوحيد للحزب الوطني وباعتباره نوعا من حزب « يساري » . يجب فضح زيف هذه الدعاوى ،

وتبيان التماثل الاساسي بين سياسات قادة حزب الحرية وسياسات الحزب الوطني . وهذا سيدفع عملية الاستقطاب الجارية داخل حزب الحرية .

□ الاقليات القومية :

ان الاستقطاب السياسي المتنامي الذي اخذ يعبر عن نفسه وسط قطاعات من الاقليات القومية ، وخاصة التاميليين ، يتمنع بأهمية كبيرة بالنسبة للنضالات القادمة . وقد أخذ هذا ينعكس بوضوح لدى الحزب الفدرالي ، الذي يعد الحزب الرئيسي في جبهة تاميل الوحدة .

بل ان القادة البرجوازيين في صفوف التاميل بداوا ، حتى قبل انتخابات ١٩٧٧ ، بالفرع من تنامي راديكالية شباب تاميل الذي يشكل جزءا مهما من الكادر الفعال والقاعدة الجماهيرية لهذا الحزب . ورغم ان الاحباط واليأس يدفعان هذا الشباب لتأييد المطلب الانفصالي غير الواقعي باقامة دولة تاميلية منفصلة على ولاية ايلام ، فان هذا القطاع من الشباب الراديكالي أخذ ، نتيجة لنمو نفوذ وهيبة الاشتراكية في العالم ، بالانجذاب الى افكار الاشتراكية العلمية ونجاحات الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية . واخذ يقتنع اكثر فاكثر بأن

الحلول الجذرية للمشكلات القومية والاقتصادية تكمن على هذا الطريق . وإلى جانب ذلك فإن ادراك الحاجة إلى التعاون مع القوى التقدمية من القومية الأخرى ، والتضامن مع البلدان الاشتراكية وحركات التحرر الوطني في الخارج ، أخذ يتنامى بشكل واضح . وبعد موت بعض القادة القدامى برز نجم الشباب الراديكالي وتأثيره داخل الحزب الفدرالي وجهة تأميل الموحدة .

إن جهة تأميل الموحدة ، قد كانت بالأساس ترتيباً انتخابياً بدون أمل كبير في الديمومة . ويتجلى ذلك من واقع أن الأحزاب الثلاثة التي تتألف منها قد عارضت كلها أو أيدت علناً المطلب المركزي بإقامة دولة منفصلة . وبعد الانتخابات العامة وتأليف حكومة الحزب الوطني وبروز جهة تأميل الموحدة في موقع **قائد المعارضة البرلمانية** ، ازداد الاستقطاب الجاري في صفوف هذه الجبهة . وادى ذلك إلى اتخاذ بعض قادتها موقف المعارضة من حكومة الحزب الوطني في العديد من القضايا ، والتعبير عن آراء مقاربة لآراء الأحزاب اليسارية ، في حين أن قادة الجبهة الآخرين صوتوا علانية لصالح حكومة الحزب الوطني في نفس القضايا ، بل إن قسماً منهم انفصل عن الجبهة وانضم إلى الحزب الوطني في حالات معينة .

ومع أن القطاعات البرجوازية من قومية

التاميل قد نجحت في حمل قادة جبهة تاميل المتحدة على اتخاذ سياسة « الانتظار والتريث » بالنسبة لوعود حكومة الحزب الوطني في حل مشاكلها ، فان هذا الموقف مؤقت تماما ولا يمكن أن يدوم طويلا .

ان على حزبنا ، وحركة اليسار عموما ، اتخاذ موقف ايجابي ازاء التجذر الجاري في صفوف شباب تاميل وبعض قادتهم . وينبغي لنا استخدام اهتمامهم المتنامي بالاشتراكية العلمية لتطوير علاقات ودية بينهم وبين جبهة اليسار المتحدة ، واعانتهم على التخلي عن شعاراتهم الانفصالية ، ودفعهم للتضامن مع القوى التقدمية في بقية سري لانكا ضمن النضالات الموحدة لتحقيق المطالب المشتركة .

ولتسهيل حصول هذه التطورات ينبغي لحزبنا ان يطلع الشعب السنهالي والاقليات القومية ، بمقترحات ملموسة ، على كيفية بناء الوحدة القومية الحقيقية وحل مشكلة الاقليات القومية .

وبقدر ما يتعلق الامر بقومية تاميل فسي سري لانكا ، فان حزبنا يعلن حقها القومي في تقرير المصير . ونرى ان ممارسة هذا الحق يجب ان تتم بطريقة لا تتضرر معها وحدة اراضي سري لانكا او وحدة الطبقة العاملة والقوى التقدمية ، السنهالية والتاميلية . لذلك فاننا نعارض تقسيم سري لانكا الى دول منفصلة قزمة . ونحن مقتنعون بان الاغلبية

الساحقة من السنهاليين والتاميليين تشاطر هذا الرأي .

وبغية استعادة الوحدة بين المجموعتين السنهالية والتاميلية وتحقيق التعاون الاخوي بينهما لانجاز المهام التقدمية الراهنة ، يقترح حزبنا تعديل دستور سري لانكا لكي يتضمن ما يلي :

(١) القبول بمبدأ الحكم الذاتي المحلي في اطار دولة موحدة ، واقامة منطقة حكم ذاتي او اكثر في شمال وشرق سري لانكا ، وفقا لرغبات شعوب هذه المناطق .

(٢) الاعتراف باللغتين السنهالية والتاميلية كلغات رسمية في سري لانكا اضافة الى الحقوق التي تتمتع بها كلتا اللغتين وفقا للقانون .

(٣) ضمان حق كل مواطن في ان يعامل ويتعامل بلغته الخاصة في دوائر الدولة والمحاكم ، اضافة الى حق العيش والعمل في أي جزء من البلاد .

(٤) تشريع ما يلي :

أ - تكون التاميلية مستخدمة حيثما تكون هذه القومية الاكثرية الى جانب اللغة الرسمية .

ب - في مناطق الحكم الذاتي تكون لغة التاميل هي اللغة الرسمية مسع حق المواطنين السنهاليين

باستخدام لغتهم مع السلطات المحلية ، وأن تكون
السنهالية مستخدمة في الادارات الحكومية حيثما
يكون هناك عدد معقول من القومية السنهالية .

وبالاضافة الى ذلك يتعين على حزبنا مكافحة
كل اشكال التمييز التي يتعرض لها ابناء الاقليات
القومية في مجالات التعليم والعمل ، وتطبيقات
قانوني اللغة والمواطنة .

وينبغي ان نطالب أيضا بالتجريم القانوني لاي
تحريض للكراهية العرقية او الدينية او الطائفية .

ولا بد من بذل اهتمام خاص لبناء وحدة
الجماهير السنهالية والتاميلية وجماهير الاقليات
الاخرى داخل المنظمات الطبقية المشتركة ، لتعميق
التضامن الطبقي .

ولغرض استعادة ثقة الاقليات القومية ، فان
على حزبنا نشر تقده الذاتي لبعض الاخطاء والنواقص
التي اعتورت عمله في هذا الميدان ، وبالاخص فشلنا
في مكافحة التمييز الذي يتعرض له الاقليات القومية
في حياتها اليومية بالحزم والشدة اللازمين ،
وفشلنا في رفع صوت الاحتجاج ضد تجاوزات
الجيش والبوليس في الشمال خلال فترة الطوارئ ،
وموقفنا خلال احداث ٨ كانون الثاني ١٩٦٦ ، حيث
ان توقنا لاسقاط حكومة الحزب الوطني في ذلك

الوقت فادنا الى خوض نضال معين تجاوز الحدود
المسموحة وادى ، موضوعيا ، الى تعميق التناافر
الطائفي .

□ الاقليات الاخرى :

هناك جوانب اخرى هامة بالنسبة للعمل بين
الاقليات ، مثل زيادة وتيرة العمل السياسي
والنقابي في صفوف التاميليين من اصل هندي .
ان هذه الاقلية تعاني تمييزا مزدوجا كمجموعة قومية
وكمعال . كمجموعة قومية يعاني هؤلاء ، الذين يصل
عددهم الى مليون نسمة تقريبا ، من تمييز اجتماعي
خاص في قضايا من قبيل السكن ، التعليم ،
الخدمات الصحية . وكمعال ، ما زالوا أكثر قطاعات
الطبقة العاملة عرضة للاستغلال على الرغم من
مهامهم الكبيرة في الدخل القومي بما يقدمونه من
عمل . وما يزال هؤلاء يفتقرون الى حقوق وشروط
العمل التي تتمتع بها القطاعات الاخرى من الطبقة
العاملة .

وعلى حزبنا شن الحملات لضمان ان يصبح
هؤلاء مواطنين يتمتعون بحقوق مساوية للبقية ،
ويعاملون بدون تمييز . وتنبغي مساعدتهم للاندماج
مع بقية السكان مع حفاظهم على ثقافتهم ومميزاتهم

القومية الخاصة . أما الذين يختارون مواصلة العمل كمواطنين هنود حتى سن التقاعد ، فينبغي أن يتمتعوا بحماية قوانين العمل السارية وأن يكونوا قادرين على العمل بطمأنينة وسلام .

ان هؤلاء التاميل ، الذين تتألف غالبيتهم من عمال زراعيين ، يشكلون منبع قوة عظيم لحركة الطبقة العاملة . ومن الضروري انهاء انفصالهم عن الحركة النقابية المنظمة وزجهم في النضالات الطبقة . لذلك يتوجب على حزبنا ، وحركة اليسار والطبقة العاملة ، أن تساند بفعالية مطالب هؤلاء العمال بأجور شهرية وعمل منتظم وغير ذلك من المطالب .

وينبغي على حزبنا التضامن مع الشباب التقدمي والقوى الاخرى التي تبرز في صفوف اقلية مور ، ومساندة كل الجهود لمعالجة أوضاعهم العسيرة .

□ تقوية الحزب

تقع على عاتق الحزب مسؤولية خاصة ، في الفترة القادمة ، في توجيه الطبقة العاملة والقوى التقدمية الاخرى لتنفيذ مهمات الوضع الجديد في المجالات السياسية والايدولوجية والتنظيمية . وفي هذا الاطار يكتسب بناء وتقوية الحزب أهمية اساسية لزيادة القدرة على اداء هذه المسؤولية الخاصة .

وانطلاقاً من التجربة المكتسبة خلال المناقشات الداخلية والتفقد الذاتي ، وعلى أساس التقرير التنظيمي للمؤتمر العاشر تحددت مهمة توثيق وحدة الحزب الايديولوجية وتعزيزه سياسياً وتنظيمياً المهمة الرئيسية .

وهذا يتضمن خوض نضال دؤوب لتصحيح وازالة الانحرافية اليمينية والميول الانتهازية اليمينية من صفوفنا .

وفي ضوء قوة التأثيرات ووجهات النظر البرجوازية الصغيرة في الحياة السياسية والنفوذ الكبيرة التي تمارسها على حزبنا ، لا يمكن تحقيق ذلك الا باليقظة والاحتراس الدائمين لاعضاء الحزب لتصحيح هذه الميول ، وتعميق الفهم الماركسي - اللينيني وتعزيز المركزية الديمقراطية والافكار اللينينية .

كما يتعين مجابهة مساعي الاوساط اليسارية المتطرفة التي تحظى بدعم الاوساط البرجوازية في حزبي الحرية والوطني ، لتشجيع ميول مماثلة في حزبنا وحرفها وشق صفوفنا .

ومن الضروري ايضاً تصحيح كل الاخطاء البيروقراطية في أسلوب عملنا والتي تعمل على فصلنا عن الجماهير ، وتقوية الصلات بين القيادة

والقاعدة ، ومكافحة ميول « التقليل من قيمة » سلطة
الحزب ومنظماته القيادية واعطاء مكانة أكبر
للشخصيات القيادية .

ومن الضروري ايضا تصحيح الاخطاء في
سياستنا المتعلقة بالجهة المتحدة ، الصحيحة بوجه
عام ، حيث أدت هذه الاخطاء الى وضع القضايا
الطبقية واستقلالية الحزب في مواقع ثانوية ،
وأفضت الى تصور ان الهدف الرئيسي للجهة المتحدة
هو الهدف السلبي ، أي ابعاد الحزب الوطني عن
الوصول للسلطة ، عوضا عن الأفق المرتبط بهزيمة
الحزب الوطني ، أفق ضمان الانتصار للخط
الاستراتيجي الرئيسي لحزبنا .

وعلى الحزب أيضا إعادة توجيه نظره اعضاءه
واساليبه التنظيمية على كل المستويات بحيث تعطى
الاولوية للنضالات الجماهيرية ، وإعادة تعديل طاقاته ،
في نفس الوقت ، لخوض النضالات الانتخابية بحيث
لا يعود نفوذ الحزب ومنظماته يعتمدا ، كما في
الماضي ، على جيوب مؤيدة في بعض المناطق التي كنا
أقوياء فيها تقليديا ، بل ينتشر على أوسع نطاق ممكن .

ولا بد لسياسة الكادر أن تتوخى اعداد وتطوير
الكادر الشباب الموهوب والكفؤ لاشغال مواقع
المسؤولية في الحزب ، ومساعدة الحزب بطريقة
منظمة على ردم « فجوة القيادة » بين القادة الذين

أسسوا الحزب وجمهرة الاعضاء الذين انتموا اليه
في السنوات الاخيرة .

وختاما فان الواجب الاول والاخير للمؤتمر
العاشر أن يصوغ خطا سياسيا بديلا عن الحزب
الوطني وحزب الحرية البرجوازيين ، وتعزيز وتطوير
الجبهة اليسارية المتحدة بحيث تتغلب على ميول
التبعثر والتمزق السائدة في حركة اليسار ، وتسمح
للجبهة بالبروز كقائد للنضالات الجماهيرية وحامل
للوحدة السياسية للقوى اليسارية والديمقراطية في
تحقيق البديل السياسي باتجاه الاشتراكية ، والحق
الهزيمة بحزب الحرية وعزل القيادة البرجوازية لحزب
الحرية ، واقامة حكومة للقوى الديمقراطية والمعادية
للامبرالية بقيادة اليسار تقوم باستكمال النضال
من أجل الاستقلال الوطني ، سياسيا واقتصاديا ،
وتعيد تنظيم البنية الحالية السياسية والاجتماعية -
الاقتصادية باتجاه اشتراكي .

فهرست

صفحة

٥

مقدمة

الفصل الاول :

- ١٧ تقرير الحزب الشيوعي الهندي
الازمة الراحنة والبديل اليساري -
٧٩ الديمقراطي

الفصل الثاني :

- انهيار الجبهة الوطنية وهزيمة البرجوازية
١٣١ الوطنية واليسار معا
١٤١ أطروحة اللجنة المركزية للمؤتمر العاشر

هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش

طبعت على مطابع دار الفد
شارع سوريا - ملك بردويل - تلفون ٢٣٠٥١٢



Universitäts- und
Landesbibliothek Bonn



0545017